د. المتوكل يكتب عن تحايل المشرِّع على الضمانات الدستورية

نقيب المعلمين: الحكومة تبيعنا الوهم

تنكر بزي نسائي وتسلل إلى ساحة المدرسة ليخطف طفلة!

قسم الوزير الجديد في قصيدة للرازحي:

أعاهدكم بأعظمهم ثروةً
بعد عام وأوسخهم سُمعةً
سألحقُ بالأثرياءِ من الوزراءِ وأُصبحُ أسرعَ من قملةٍ في امتصاص الدماءِ

البعداد

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء ٢٣ محرم ١٤٢٧هـ الموافق ٢٢ فبراير ٢٠٠٦ العدد (٤٣) Wed. 23/1/1427 - 22 Feb. 2006 No. (43) 30 ريالاً 12 صفحة

مقتل 6 أشخاص في انهيار صخري في ريمة

لقى 3 أشخاص مصرعهم ظهر أمس جراء انهيار صخري في منطقة اللمهين الجعفرية بمحافظة ريمة. ويتوقع أن يرتفع عدد الضحايا إلى ستة.

وأفاد شاهد عيان أن الانهيار وقع في منطقة تقوم فيها شركة «خريبة والمخزومي» بشق طريق تربط بيت الفقيه بمديرية الجعفرية.

وأضاف أن الانهيار الذي وقع عند الواحدة من ظهر أمس طمر ستة أشخاص بينهم خمسة من عمال الشركة، فضلاً عن معداتهم الفنية بما فيها عربات شق و شاحنة نقل. وتم انتشال ثلاث جثث. وحتى ساعة متأخرة من ليل أمس كان عمال الشركة وأهالي المنطقة ما يزالون يبحثون عن ثلاثة أشخاص آخرين يرجح أن يكونوا قد فارقوا الحياة. ولم تتلق الشركة أو الأهالي أية مساعدة من الجهات الرسمية، على الرغم من إبلاغها بالانهيار بُعيد وقوعه، حسبما قال أحد أهالي المنطقة.

الافراج عن صبرة والأسعدي والعابد

■ كتب - عبدالحكيم هلال:

من المقرر أن يمثل الزميل محمد الاسعدي -رئيس تحرير صحيفة «يمن أبزورفر» - صباح اليوم الاربعاء للمحاكمة، بتهمة إعادة صحيفته نشر الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم.

ومن المحتمل أن تقرر محكمة جنوب غرب الأمانة اطلاق سراحه بكفالة، بعد أن كانت محكمة شرق الأمانة التي تنظر في قضية شبيهة قررت اطلاق سراح كل من اكرم صبره- مدير تحرير صحيفة «الحرية» ويحيى العابد المحرر في الصحيفة بضمانة.

وعلمت «النداء» أن صبره والعابد رفضا الخروج تضامناً مع زميلهما الاسعدي الذي تمنى في تصريح لـ«النداء» أن تقوم نيابة الصحافة والمطبوعات، ووزارة الاعلام بسحب القضية من المحكمة الآن، قبل صدور اي نوع من الاحكام.

وأرجع الاسعدي ذلك إلى اعتبار أن القضية أخذت حيزا واسعا من الجدل.

وقال: لقد اتضحت الحقيقة، وانصفنا العلماء في اليمن والمنطقة عموماً، في إشارة إلى ماورد في بيان 42 عالماً وداعية كانوا عقدوا مؤتمراً الاثنين الماضي في العاصمة الاردنية عمان.

وكانت مواقع الكترونية رسمية وأخرى تتبع الحزب الحاكم، نسبت تصريحات للشيخ عبدالمجيد الزنداني- رئيس جامعة الايمان، اثارت سخط الصحفيين إلا أن مقربين من الشيخ اعتبروها غير دقيقة. موضحين أن تلك المواقع والصحف الرسمية حاولت استخدام الاثارة من خلال إيرادها كلاماً دون آخر، لخطبة الشيخ التي القاها اثناء المسيرات الاحتجاجية الخميس الماضي.

قالت المصادر إن كلام الشيخ الذي مازال يؤكده حتى الآن، أنه مع حل المشكلة عبر احترام القضاء وما سيصدر عنه، متمنياً أن تصدر المحكمة حكماً بالبراءة.

إلى ذلك اجمع اكاديميون متخصصون في الفقه وعلماء، وقضاة، على أن إعادة نشر تلك الرسوم، بغرض الاستنكار غير جائز إلا أنهم ذهبوا إلى أن من أخطأ ونشر مستنكراً لا يجب عاملته كمن نشر بغرض الاساءة. مشيرين إلى أن حسن المقصد ونية الناشر يشفعان له.

متنفذون وراء القرار

نقل وكيل نيابة اموال إب يثير أزمة ضد المؤتمر

■ إب - إبراهيم البعداني:

بينما كان رئيس الجمهورية يتحدث بشفافية مطلقة- كما قال- أمام الحكومة الجديدة الاسبوع الماضي منتقداً الفساد، وداعياً إلى ضرورة محاربته ومبشراً بوضع اليد عليه، كان قرار مناقض لحديثه، يصاغ من مكتب النائب العام، قضى بنقل وكيل نيابة الاموال العام بمحافظة إب اسماعيل البروق إلى مديرية مقبنة.

ابناء المحافظة، اعتبروها كارثة، ونصراً لأصحاب الملفات التي فتحت في النيابة ضدهم.

قال بيان، صادر عن موظفي المحافظة، إن أصحاب النفوذ حين، شعروا بخطر محاسبتهم، عملوا بكل الوسائل لإيقافه، وحين عجزوا لجأوا إلى اساليب الدسيسة الحزبية، واتهام وكيل النيابة، بالسعي إلى افشال الانتخابات المحلية والرئاسية من خلال استمراره بفتح ملفات الفساد ضد قيادات مؤتمرية.

التتمة في الصفحة 4

تراجع طفيف للمديونية الخارجية

■ كتب - عبدالكريم سلام:

تراجعت المديونية الخارجية على اليمن خلال العام المنصرم تراجعا طفيفا مقارنة بالعام الذي سبقه 2004.

وجاء في النشرة الإحصائية الصادرة عن وزارة المالية بشأن موقف المديونية الخارجية اليمنية أنها بلغت نهاية العام الماضي 5 مليارات و207 ملايين دولار مقارنة ب 5 مليارات و381 مليون دولار نهاية العام الذي سبقه 2004 مسجلة انخفاضا قدر بـ174 مليون دولار.

وتتوزع المديونية الخارجية لليمن إلى 2 مليار و513 مليون دولار لمؤسسات التمويل الدولية موزعة بواقع 682 مليون دولار لهيئة التنمية الدولية و309 ملايين دولار للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و292 لصندوق النقد الدولي و104 ملايين للصندوق الدولي للتنمية الزراعية "ايفاد"

التتمة في الصفحة 4

محكمة أميركية تغرم والد معتقل (بغوانتانامو) مائة مليون دولار

حصل جندي جرح في أفغانستان وأرملة جندي آخر قتل في نفس الهجوم على حكم بالتعويض قيمته 102.6 مليون دولار من أصول والد معتقل في قاعدة غوانتانامو، في أول قضية من نوعها ضد "إرهابيين" ضمن القانون الوطني الأميركي.

وقرر قاضي المحكمة الفدرالية في يوتا أنه يتعين على أحمد سعيد خضر والد عمر

التتمة في الصفحة 4

إعلان

المستشفى الألماني الحديث
Modern German Hospital

يعلن

مختبر المستشفى الألماني الحديث

للإخوة الاطباء والمرضى الكرام

عن توافر الفحوصات التالية:

١- فحص الكشف المبكر عن الجلطات الدموية (D.Dimer) بواسطة جهاز VIDAS الحديث.
٢- فحص مزارع الدم خلال ٤٨ ساعة بواسطة التقنية الجديدة لجهاز Bactec.
٣- فحص غازات الدم.
٤- فحوصات الكشف المبكر عن السرطانات Tumor Markers.
٥- الفحوصات المناعية المختلفة
ANA,ASMA,AMA, Anti ds DNA, Anti Cardiolipin)
(Abs, Anti LKM Abs.. etc
بواسطة تقنية Fluorescence microscope وكذا ELISA.
٦- فحوصات تحديد مستوى علاجات الصرع(Carbamazepine,
Valproic Acid, phenytoin) بواسطة جهاز synchron.
٧- فحص تحديد مستوى علاج Digoxin الخاص بمرضى القلب.

تحت إشراف كادر متخصص ذوي كفاءة عالية

للإستفسار:
صنعاء - شارع تعز - قبل تقاطع الستين هاتف: ٦٠٠٠٠٠ تحويلة (١٢٤)
فاكس: ٦٠١٨٨٩ - ص.ب: ١٩٠٨٥ www.mg-hospital.com

بصمة فساد في مستشفى فخامة الرئيس

■ مأرب - غازي القاضي:

يستخدم مستشفى الرئيس علي عبدالله صالح في مأرب نظام ساعة كروت لضبط دوام الطواقم الفنية والادارية والخدمية. لكن القائمين على المستشفى قرروا التزود بنظام البصمة الالكترونية لينفقوا عليه مبلغ 7 آلاف دولار، أي أزيد مما ينفق على الأدوية بحوالي ألفي دولار!

في تقرير أعد من كوادر إدارية وفنية بالمستشفى صنفت الحالة أعلاه ضمن بند المشتريات غير المخططة. ويحفل التقرير، الذي رفع إلى المحافظ الجديد عارف الزوكا؛ لبيان عوائق تشغيل المستشفى، بعشرات الحالات المماثلة، وأحياناً الأشد فداحة حد الغرائبية.

للتمثيل: يؤكد التقرير بأن المواصفات المعمارية للمبنى لا تطابق المواصفات المخططة، إذ لا توجد شبكة صرف صحي، وجدران قسم الرقود متصدعة، والاختلالات ظاهرة في شبكتي الكهرباء والمياه، وانعدام الجاهزية في منظومة الحريق. وإليكم بعض المضاعفات: تسرب مائي وصحي خطير- على حد

التتمة في الصفحة 4

اقترن تدفقها بإعلان صنعاء عاصمة للثقافة

كارثة مياه مجاري صنعاء تدخل عامها الثالث بلا تصريف

مع إطلاق صفارة صنعاء عاصمة للثقافة كان الواقع يقول غير ذلك، وأنها في الحقيقة ليست سوى عاصمة للفقر والجرع والعفانة أيضاً، وأن عام 2004م بدأ بدايات غير مبشرة: سجون ورفع أسعار وامتهان لآدمية المواطن وفي الأخير مجاري وأوبئة وكارثة إنسانية.

فبينما كانت الأهازيج والمفرقعات ذات الألوان الزاهية تزين سماء صنعاء احتفاء بتدشينها عاصمة للثقافة كانت مياه المجاري تتدفق بقوة على الحواجز المائية في ضواحيها مشكلة بحيرة كبيرة كضرورة على ما يبدو لإضفاء لمسة جمالية لصنعاء الثقافة، إذ كيف تبدو جميلة وعريقة بدون بحيرات وأنهار جارية؟!

وبينما كان السياح يتقاطرون إلى مدينة سام التاريخية من معظم الأقطار لمشاهدة الآثار والحضارة الزاخرة كان لابد من استقبالهم الاستقبال اللائق ورش العطور على طول طريق مطار صنعاء، فكانت مياه المجاري.

وبينما كانت الفرقة الألمانية تعزف سيمفونية حزينة تارة وصاخبة تارة أخرى في سائلة صنعاء لإحياء فعاليات الثقافة - وكأننا ناقصين فن وموسيقى - كان هدير مياه المجاري يملأ بصخب وادي قرية سلمان ويتراقص بطرب بين الأحجار والمنحدرات على أنغام العبث والفساد.

وفي الوقت الذي كان وزير الثقافة يردد في الحفل الفني الساهر أمام الجمهور بصوت هادئ ورومانسي عذب: "مساء الخير!! مساء الموسيقى!! مساء الثقافة!!"، كان جنود معسكر الصمع وأهالي قرية سلمان أرحب يدعون على الحكومة: "لا مسّاكم ولا رضي عليكم!!" ويرددون: "بل مساء النامس والروائح الكريهة ووعد الجن!!".

يحيى اليناعي
yahai80@hotmail.com

عامان من التجاهل الرسمي

مضى أكثر من عامين على مداولة الكارثة دون إيجاد حلول عملية لتفاديها أو تحرك رسمي للحد من أضرارها.

الكارثة التي ألحقت، وستلحق، أضراراً كبيرة بحوض صنعاء وبالمواطنين الذين يعيشون بالقرب منها تداولها مجلس النواب في جلسات عديدة بعد استدعاء النائب البرلماني منصور الحنق لأمين العاصمة، وزيارة لجنة مكونة من أعضاء في البرلمان ومسؤولين في الحكومة إلى موقع الكارثة. غير أن الحكومة، وأمانة العاصمة خصوصا تماطل كما يبدو في تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس النواب التي ما زالت حبيسة الأدراج حتى اللحظة.

اليوم ولأن الحكومة تبنت حلولاً على صعيد الكلام والتنظير ليس إلا، اتسعت الكارثة بشكل لافت ومثير للقلق حيث تجاوزت مياه المجاري حاجزي (باب الروضة) و(سلمان) لتصل إلى منطقة (الغليل) بالقرب من (وادي الخارد) المشهور في ظل صمت حكومي مطبق.

الكارثة يصح أن نطلق عليها أكبر خطر بيئي يهدد صنعاء العاصمة والمحافظة معا. فعلى مستوى المحافظة جلبت لمواطني مديرية (أرحب) الكثير من المتاعب حيث تلوثت مياه الآبار والشرب وتضررت المحاصيل الزراعية وانتشرت الأمراض والأوبئة المختلفة والروائح الكريهة. وعلى ما يبدو فإن هذه المناطق ستتحول إلى مملكة للبعوض الناقل للعديد من الأمراض، مع توغلنا في فصل الصيف الذي نعيش أيامه الأولى.

تشكل مياه المجاري خطراً كبيراً أيضا على الزراعة والمياه الجوفية في منطقة (سلمان أرحب)، وهو ما تحدث عنه دبا محمد الدبا بقوله: "يعتمد الأهالي بصورة مباشرة على الآبار الجوفية في الشرب والزراعة، وتلوثها بمياه المجاري يعني إصابة المواطنين بكثير من الأمراض، وقال: (سُلمان) والمناطق المجاورة لها أكثر المناطق تضرراً في الأراضي والمنتجات الزراعية، ناهيك عن الروائح الكريهة وانتشار الأمراض والأوبئة المختلفة".

سمير أحسن (23عاما) كان أثناء زيارتنا لحاجز (باب الروضة) يسقي محاصيل زراعية من مياه المجاري متجاهلا الأضرار التي قد يؤدي إليها مثل هذا العمل. قال: "نسقي ونزرع ونورد إلى صنعاء ليأكلوا مما أنتجته مجاريهم" مضيفا بسخرية "هذه بضاعتكم ردت إليكم، وهو الأمر الذي حذر منه الدكتور عبد الواسع المجاهد (أخصائي باطنية) الذي قال إن أكل الثمار التي تم سقيها بمياه المجاري يؤدي إلى أمراض خطيرة ومتعددة أهمها: النزلات المعوية الحادة والتيفوئيد والالتهاب الكبدي والكوليرا.

وأضاف الدكتور المجاهد: إن استخدام مياه الشرب التي اختلطت أو تأثرت بمياه المجاري يؤدي أيضاً إلى نفس الأمراض السابقة.

أما بقاء المجاري في الحواجز المائية دون استخدام فيقول المجاهد إنها تؤدي إلى مرض الملاريا القاتل الذي ينقل عبر البعوض فيما يؤدي الاستخدام الخارجي للمياه التي اختلطت بمياه المجاري (كالسباحة) إلى مرض البلهارسيا وأمراض جلدية متعددة أخرى.

مطالبة بتصعيد القضية

ما قاله الدكتور المجاهد وضع المواطنين أمام محك وصعوبة لن يستطيعوا بالتأكيد تجنب أخطارها كاملة فقد أكد عدد من أبناء قرية (سلمان) الواقعة بالقرب من الحاجز الممتلئ بمياه المجاري أن مياه الآبار تلوثت تماماً وأصبحت تنبعث منها روائح كريهة وأنهم يجلبون مياه الشرب من خارج القري. والأمر ذاته يحدث مع جنود معسكر الصمع الذي تلوثت البئر الخاصة به هو أيضاً.

المواطنون قالوا إنهم لا يجدون مبرراً لصمت الحكومة أمام توسع الكارثة. وطالبوا بأن تتحول القرارات من مجرد حبر على ورق إلى خطوات عملية لإنقاذهم، بعيداً عن التنظير والمماطلات التي لا تتوافق والمهمة الرسمية للحكومة المتمثلة في العمل على رفاهية المواطن ودفع الأخطار عنه.

• سمير يقوم بضخ مياه المجاري للمزارع

الوضع البيئي لأمانة العاصمة

■ كتبت - بشرى العنسي:

أمانة العاصمة، وكونها أكثر المناطق الآهلة بالسكان، فإنها معرضة لمهددات ومخاطر بيئية ناتجة عن الانشطة البشرية. وأكبر موردين طبيعيين يتعرضان للخطر هما استنزاف المياه الجوفية وما ينتج عن ذلك من تبعات ينعكس أثرها على السكان، كذلك الزحف العمراني المتقدم على حساب المناطق التي تحوي تنوعاً حيوياً، حتى لو كان بسيطا، وهنا يبرز خطر إختفاء المناطق الخضراء ليحل محلها الاسمنت.

المخلفات العادية أو الخطرة المتعددة المصادر ملوث آخر من الملوثات البيئية في الأمانة. وهي تزداد يومياً وبشكل كبير حيث تقدر المخلفات المنزلية بـ(314579.38) طناً/ سنة، وعادة ما يتم جمعها في مقلب (الأزرقين) خارج الأمانة، حسب ما جاء في التقرير الخاص عن البيئة في أمانة العاصمة المعد من قبل وزارة المياه والبيئة- إدارة السياسات والبرامج البيئية.

كما أن ازدياد المركبات التي تعمل بالبنزين وما ينتج عن ذلك من عوادم السيارات التي تصل إلى الهواء فتعمل على زيادة نسبة المكونات الأخرى للهواء التي تنافس الكمية المطلوبة من الاكسجين اللازمة لهواء نقي خال من التلوث وخاصة مادة الرصاص التي تنتج عن الإحتراق غير الكامل للوقود، إضافة لتلوث التربة والمياه الجوفية الناتج عن طفح البيارات و أماكن تغيير زيوت سيارات والتي تصرف إلى التربة مباشرة.

يبلغ عدد سكان العاصمة (1.747.627) نسمة ويبلغ معدل النمو السكاني 5.55٪ وتعتبر المساحة الكلية (1.161.144) م2 وبارتفاع (2200م) عن سطح البحر، كما تتميز أمانة العاصمة بموقعها الذي يتخذ سهلاً مستوياً ويأخذ شكلاً مستطيلاً من الجنوب إلى الشمال لذلك فإن المدينة تشهد توسعاً عمرانياً متسارعاً خصوصاً من الجهتين الغربية والشرقية. كما يكثر البناء الرأسي بحكم محدودية وصغر المساحات الخالية من البناء وتوزعها في أجزاء صغيرة ومتباعدة.

وبالرغم من التوسع العمراني إلا أنه توجد مساحات خضراء لا بأس بها مثل (المقاشم) في صنعاء القديمة، والتي تشكل خمس مساحة صنعاء القديمة والتي تقع ضمن سور صنعاء القديمة وقد صممت بشكل هندسي يسمح بإنسياب الماء من المسجد إلى الحديقة، وبسبب نضوب بعض آبار المدينة التي تمد المساجد بالماء وبالتالي الحدائق فإن عدد الحدائق المزروعة متأثر بموضوع نقص الماء. بالإضافة إلى الحدائق والمنتزهات بأمانة العاصمة برغم أن الاهتمام الفعلي بها بدأ في السنوات القليلة الماضية بعد أن تم ضمها إلى قطاع النظافة والبيئة ورفدها بالكوادر المتخصصة والمؤهلة.

الموارد المائية

تشمل الموارد المائية في المنطقة الأمطار التي تسقط صيفاً بكميات متوسطة وشتاءً بكميات بسيطة ونادرة وتتغذى منها الآبار التي زاد حفرها حسب التقرير خلال الفترة 1990-1995 من (9.207) آبار الى (10.388) بئراً. كما تم حفر (2719) بئراً بعد 95م، حيث بلغت جملة الآبار (13.425) بئراً مهجورة و(10616) بئراً جفت مياهها. 40٪ من الآبار في حوض صنعاء تقع في مديرية بني حشيش (2.288) بئراً ومديرية بني الحارث (2.256) بئراً. ومنذ عام 1995 تم حفر (342) بئراً في مديرية بني حشيش و(374) بئراً في مديرية بني الحارث، إلى جانب المياه الجوفية، حيث يعتبر حوض صنعاء هو المصدر الرئيس للمياه الجوفية في المنطقة، حيث ينقسم إلى وحدتين هيدرولوجيتين (مائيتين) وستة مساقط مائية تضم (22) حوضاً فرعياً صغيراً ويقدر السحب السنوي من الحوض بحوالى (258) مليون متر مكعب ويقسم الاستخدام لهذه المياه او استهلاكها إلى: (218) مليون متر مكعب لغرض الري، (36) مليون متر مكعب للأغراض المنزلية، (45) مليون متر مكعب للأغراض الصناعية.

مجلس النواب يناقش مشروع تعديلات على قانون المياه

■ كتب - حمدي عبدالوهاب:

يناقش مجلس النواب في دورته الحالية مشروع تعديلات لبعض مواد قانون المياه رقم (33) لسنة 2002 والمقدم من لجنة المياه والبيئة.

النائب محمد صالح القباطي-رئيس لجنة المياه والبيئة- اشار لصحيفة «النداء» إلى أن أهم التعديلات في المشروع تتركز بدرجة رئيسة في الترشيد في استخدام المياه؛ لوجود أزمة في مختلف الاحواض المائية في اليمن بسبب الاستنزاف الجائر للمياه وإيقاف حفر الآبار العشوائية للمياه. ولسد الثغرات القائمة في القانون النافذ للمياه والتي من خلالها كان يتم الاستنزاف الجائر والعشوائي للمياه.

ونوه رئيس اللجنة بأهمية التعديلات التي من شأنها أن تحد من إستنزاف المياه من خلال وضع ضوابط لكيفية استهلاك المياه وتنظيم عملية حفر الآبار من خلال القانون واللائحة التي سوف تصدر عنه وتحقيق الاستدامة في استهلاك المياه.

وحول تقدير اللجنة لإمكانية الموافقة على المشروع لفت إلى أن المجلس على اطلاع ودراية بالمشكلة ومدى الحاجة لمثل هذه الضوابط. وأوضح أن مشروع التعديلات مقدم في الاصل من الحكومة ولكن اللجنة قامت بدراسته وأضافت وعدلت فيه وطرحت وجهة نظرها، وتواصلت مع المختصين في وزارة المياه والبيئة لهذا الغرض. وتم التوافق على المشروع بين اللجنة والجانب الحكومي.

يشار إلى أن المشروع يدرج تعديلات على حوالى 40٪ من مواد القانون النافذ.

• القباطي

برنامج مقترح في التربية البيئية

أوصت دراسة علمية بضرورة وضع معايير جودة للتربية البيئية في اليمن، تنطلق من غايات تصاغ باستراتيجية تربوية شاملة. وطالبت بإعادة النظر في اهداف التربية البيئية، والتنسيق بين كليات التربية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالبيئة.

الدراسة للباحث عبدالله غالب الحمادي انطلقت من مشكلة تدني مستوى أداء الطلاب المعلمين في الجانب البيئي، وقصور في طبيعة مقررات التربية البيئية الاختيارية من حيث قلة ربطه بمشكلات البيئة في اليمن وعدم مواكبتها لمناهج التعليم العام المطورة والتي تضمنت ابعاد التربية البيئية.

ومن هذه النقطة قام الباحث بعدد من الإجراءات للوصول إلى مدى فاعلية برنامج مقترح في التربية البيئية قائم على المعايير في تنمية الثقافة البيئية لدى طلاب كليات التربية بالجمهورية اليمنية تمثلت أولا: في وضع إطار نظري شمل مفاهيم البيئة والتربية البيئية وفلسفتها والثقافة البيئية وعلاقة ذلك بتكوين المعلمين. وثانياً في إعداد معايير في التربية البيئية من خلال الأخذ بمعايير التربية البيئية العالمية ومؤشراتها، وإجراء إعادة صياغة لبعضها وحذف البعض الإخر، وإضافة معايير ومؤشرات أخرى تتعلق بالقيم البيئية، وبعض الرؤى عن إدارة واستنزاف الموارد الطبيعية، إلى جانب مشكلات البيئة في اليمن. وتكونت قائمة المعايير من المحاور التالية: الثقافة البيئية، أصول التربية البيئية، المسؤوليات المهنية للمربي البيئي، تخطيط وتنفيذ برامج التربية البيئية، تعزيز التعليم، والتقييم والتقويم.

وقام الباحث بتحليل واقع حال التربية البيئية في برنامج إعداد المعلم في ضوء المعايير باستخدام تحليل المحتوى والتقويم الذاتي، خلص من خلالها إلى أن محتوى المقررات ضئيل وغير شامل لكونه يخلو من معظم مشكلات البيئة اليمنية بالإضافة إلى وجود قصور في تخطيط وتنفيذ التربية البيئية.

يتكون الإطار العام لبرنامج التربية البيئية، في ضوء معايير التربية البيئية ومشكلات البيئة، من جزئين: الأول هو التكوين الأكاديمي والثقافي، وشمل: مهارات الاستقصاء والفعل البيئي، مشكلات الموارد الطبيعية والغذاء، الطاقة والمناخ، حماية وصيانة البيئة والتنمية. أما الجزء الثاني: التكوين المهني، فقد احتوى على اصول التربية البيئية وتخطيط وتنفيذ التربية البيئية.

ومن خلال هذا البرنامج المقترح الذي هدف إلى مواكبة منهج مطور يتضمن مضامين بيئية في مواد التعليم العام بغرض تنمية ثقافة موجهة لسلوك يتناغم وجودة البيئة، وقادرة على مواجهة المشكلات البيئية التي تعاني منها البيئة في الجمهورية اليمنية، حصل الباحث عبدالله الحمادي، المدرس في كلية التربية بجامعة الحديدة، على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية تخصص مناهج وطرق تدريس من جامعة الإسكندرية.

الراعي اعتبر مناقشتها في البرلمان إساءة لسمعة الوطن!

ظاهرة الاختطافات تمتد من تعز الى صنعاء والعملية تتسع

انقضى شهر على اختفائها، وهاهو الاعلان عن وجودها فجأة بعد اختفائها لمدة شهر تقريباً. الطفلة حنان طه الصلوي (ست سنوات) لا احد يستطيع ان يعطي اجابة شافية وواضحة عن المكان الذي اختفت فيه ، ومن هم خاطفوها وعن العمل الذي ارتكبته حتى تستحق ان يعاقبها الجناة بهذه الطريقة البربرية. حتى رجال الامن، والمعنيون بحماية ارواح الناس ودمائهم وحياتهم- لكنهم الى الآن لم يستطيعوا- بحكم مسؤولياتهم- ان يجيبوا على سؤال مهم لطالما تشوق الجميع لسماع اجابته: لماذا اختفت الطفلة حنان؟ وما الذي قامت به الاجهزة الامنية لاعادتها الى اسرتها التي اشبعت ألما وكمداً وحسرة على بريئتهم حنان خلال فترة اختفائها وبُعدها عنهم؟

(حنان) الطفلة اختفت و(حنان) الخاطفين مات تماما وبين حنان الطفلة وحنان الخاطفين بون شاسع: الاولى طفلة لم تعرف الحياة بعد، وليس لها من عداء مع احد، وتحلم بحياة لربما تتوقع ان تكون امنة، وهي ليست كذلك. والثانية (حنان) انعدم في نفوس الخاطفين ميتي الضمير والاحساس والاخلاق وبالتأكيد عديمي الانسانية وفاقديها.

حنان الصلوي غادرت منزلها للعب بالقرب منه لكنها لم تعد ثانية الى منزلها خلال ثلاثين يوماً تقريباً. اختفاؤها غامض والجناة ايضاً لم تعرف هوياتهم حتى الآن، والامن: اذن من طين واخرى من عجين. انتشرت صورها على ابواب المحال التجارية والمساجد والمقاهي والباصات وعلى الشوارع في تعز وصنعاء وعدن وفي اماكن كثيرة. لم يكن لوالدها أي عداء مع احد لكن الجناة او من يتعاونون معهم تلذذوا بتعذيبه ليل نهار خلال الايام الماضية عبر الاتصال به لاخباره ان ابنته في مكان ما وحين يذهب الى هذا المكان او ذاك، عله يلقى ابنته، لايجد سوى سراب ويجد صنوفاً شتى من العذاب النفسي والمعنوي حسرةً وألماً على فلذة كبده التي لم يكن يتوقع ان تختفي يوماً ما.

جريمة اختفاء واختطاف حنان الصلوي وازهار وكثيرات اختطفن في محافظة تعز والراهدة وفي إب... كلها جرائم لم تضع اجهزة الامن حداً لها، بل ان بعضاً من مسؤولي محافظة تعز اتهم الصحافة بأنها تثير الخوف والهلع بين اوساط المواطنين في تعز، كيف لا والمواطنون هناك ذهاباً وايابا الى المدارس مع اطفالهم خشية من ان يتم اختطافهم، والخوف كل الخوف ان يظهر لنا محمد آدم جديد في العام الحالي.

لم تعد الحالة تعز تحلم بأي شيء سوى ان يتوافر الامن والاستقرار لها وهذا ماهو مطلوب من نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ان يوفر الامن والاستقرار لها ويعيد البسمة لاهالي من فقدوا فلذات اكبادهم.

حنان الصلوي وازهار العاقل وسماح الابيض ومنال الرياشي في تعز والزنداني في إب وطفلة في صنعاء اختفت السبت الماضي في منطقة دارس، كلها حوادث وجرائم تثير الهلع والخوف والرعب لدى الاهالي في تعز وفي بقية محافظات الجمهورية ومديرياتها مع ذلك فالاجهزة الامنية حتى اللحظة في سبات عميق.

منظمات معنية بحقوق الانسان كشفت ان الاجهزة الامنية تلقت خلال العام 2005م واحداً وعشرين بلاغاً باختطاف فتيات وشابات، غير انها لم تحرك ساكناً في ذلك.

ظاهرة اختطاف واختفاء الفتيات في تعز حركت البرلمان وشكل لجنة خاصة بمتابعة القضية مكونة من لجنتي الحريات وحقوق الانسان والدفاع والامن، لكن كما هي العادة فإن التقارير التي يخرج بها النواب المكلفون بمتابعة أي قضية تموت وتختفي في ادراج المجلس، وتعارف الناس ان البرلمان عندما يشكل لجنة لمتابعة قضية ما فإنه يقوم بذلك اسقاطاً للواجب لكن ان نسمع حلولاً جذرية تتم لاي قضية او ظاهرة، لم يقم بها المجلس حتى الآن والسبب الاغلبية الكاسحة التي تعرقل كل التقارير التي تصل اليها ومن ثم تموت دون ان يناقشها المجلس وشواهد ذلك كثيرة في مجلس النواب.

المجلس شهد الاثنين الماضي توتراً شديداً بين رئاسة البرلمان وعدد من النواب المطالبين بمساءلة وزير الداخلية نائب رئيس الوزراء د. رشاد العليمي عن اختطاف الفتيات وقتل الباعة المتجولين في محافظة تعز؛ وبسببها قامت مظاهرات حاشدة من النساء نددت بجرائم الاختفاء التي بدأت منذ مايقارب الشهر وطالت فتيات تتراوح اعمارهن بين ست سنوات واربعة عشر سنة..

اثارة بعض النواب هذه الظاهرة في المجلس استفزت اللواء يحيى الراعي نائب رئيس المجلس واعتبر الحديث عن ذلك مسيئا للوطن ونسي ان الظاهرة تتسع وإن لم يعمل النواب -بمن فيهم الراعي- على اثارتها وتسليط الضوء عليها لايجاد الحلول المناسبة لها فستزداد اتساعاً- الراعي امر ادارة الاعلام بالمجلس بحذف احاديثهم وهو ما اعتبره النائب عبدالكريم شيبان تستراً على الفضائح التي تحدث مااضطره الى الانسحاب عندما منعه الراعي من الكلام.

شيبان اعتبر ان الانفلات الامني ادى الى بروز مجموعة من المجرمين ممن يهربون الاطفال الى الخارج بهدف جمع المال عن طريق اجبارهم على التسول واستخدامهم في المهن الشاقة وبيعهم كالعبيد بالاضافة الى استغلالهم جنسياً.

المظاهرة النسوية طالبت مسؤولي محافظة تعز بضرورة اتخاذ الاجراءات الفورية للقبض على مختطفي الاطفال ومعاقبتهم وفقاً للقانون، هذا القانون الذي اصبح مداساً لكل النافذين وكل مسؤولي البلد ولو وجد تطبيقاً للدستور والقوانين لما اصبح حال البلاد والوضع فيها بهذا الشكل المزري والمتردي والظلم والفساد الذي حل في كل مكان.

النائب شوقي القاضي عضو لجنة الحريات وحقوق الانسان اتهم الاجهزة الامنية بالعجز، ذاهباً الى ان مايحدث يقوم به (بلاطجة) مدعومون، تعجز ادارة امن تعز عن مواجهتهم.

واعتبر القاضي ان الاشكالية تكمن في النظام باكمله والحكومة باجهزتها في التعاطي مع القانون، قائلاً: «ليس هناك قانون نستطيع ان نضمن تنفيذه يضرب بيد من حديد على العابثين بامن واستقرار الوطن».

شوقي القاضي طالب «برفع كفاءة الاجهزة الامنية وتدريبها وتأهيلها في الكشف عن الجريمة، معتبراً قدرتها الحالية غير كافية للقيام بالدور المطلوب منها». لكن ذلك يتطلب وقتاً طويلاً ولا يبدو في الافق ان شيئاً من هذا النوع سيأتي على الاقل في السنوات القادمة، لذلك علينا ان نحلم كما هي تعز الحالمة التي اصبحت لاتحلم سوى بامن وامان واستقرار بدأ يتلاشى عنها على الاقل منذ بدأت ظاهرة اختطاف واختفاء الفتيات..

ليست ظاهرة اختفاء واختطاف الفتيات في تعز وبعض المحافظات هي الظاهرة الوحيدة، بل ثمة ظاهرة كبيرة وخطيرة مضى عليها حتى الآن خمس سنوات تقريباً وهي ظاهرة تهريب الاطفال الى دول الجوار عن طريق نافذين احياناً ومهربين احيانا اخرى لممارسة التسول والعمل في دول الجوار وليعود الريع مناصفة على المهربين واسر الاطفال وهذا لايحصل إلا نادراً لكن الظاهرة اتسعت اكثر إذ بلغ عدد الاطفال اليمنيين- ذكوراً واناثاً- اكثر من خمسين الف طفل والعدد في تزايد مستمر ولم نسمع عن الاجهزة الرسمية والحكومة وضع حلول جذرية للظاهرة؛ مما ساعد المهربين على التمادي فيها وبقائها حتى اللحظة.

الفقر والبطالة والاختفاء والتهريب كلها جعلت سمعة البلد تزداد سوءاً في الخارج ويبدو ان الحكومة راضية عن مثل هكذا وضع حتى تظل تستجدي المساعدات الدولية لوضع حلول للظاهرة لكنها لم تعمل شيئاً ويبدو انها لن تعمل شيئاً فعودة الاختفاء الآن هو عود على بدء لاختفاء واختطاف وتهريب الاطفال هذه الايام.

تتردد افادات من اشخاص كانوا على متن بعض الباصات انهم شاهدوا بعض النسوة يمارسن اسلوب السحر والشعوذة لاختطاف الاطفال حيث يقمن بكتابة طلاسم على ورقة تجعل قارئها وخاصة صغيري السن ينجذبون اليهن ومن ثم يقمن باختطاف الاطفال عن طريق من ارسلوهن وهم جماعة من المجرمين ومن ثم يستطعن ان يفترسن عدداً كبيراً من الاطفال وهذا الموضوع ان صح فان الظاهرة لن تبقى في تعز وستعمم الظاهرة على عديد محافظات وهو ما يزيد الخوف والهلع والذعر والرعب عند اهالي الاطفال والاسر وعندها ستمتنع كثير من الاسر - كما هو حاصل الآن في تعز- من السماح لابنائها من الذهاب الى المدارس وهنا تزداد الامية ويتفشى الجهل وهذا ماهو مطلوب ايضاً الى جانب الاختفاء والاختطاف عند بعض اصحاب النفوس المريضة. كل هذه الجرائم تحدث في البلد ولم نسمع ان الاجهزة الامنية قبضت على المجرمين او قدمتهم للمحاكمة. لكن الغريب في ظل هذا الانفلات الامني ان وزير الداخلية د. رشاد العليمي يحتفظ بحقيبة الداخلية ويكافأ بمنصب نائب رئيس الوزراء بعد التشكيلة الجديدة.

ثمة سؤال عريض نوجهه لوزير الداخلية والجهات الامنية: من هو المسؤول عن كل مايحدث من انفلات امني؟ ثم لماذا لاتضع الداخلية حلولاً سريعة لكل الظواهر السلبية؟ نحن في امس الحاجة الى ان نسمع رداً شافياً من وزير الداخلية والاجهزة الامنية حول كل ذلك في القريب العاجل.

■ الشورى - نت

بين خطابين

محسن العمودي
angalh@homail.com

«اللهم دمر اليهود والنصارى، واجعل نساءهم سبايا لنا!!»، هذا نموذج من دعاء أئمة مساجدنا يتكرر كل يوم واعتدنا على سماعه عند صلاة كل فجر. هل هذا كلام مقبول يمكن أن يقال في بيت من بيوت الله أو حتى في بيوتنا ومقايلنا؟ وهل هذا الدعاء يتماشى مع قيم ديننا الحنيف، الذي قال المولى عز وجل في نبي أمتنا: «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين»؟ عندما تعجز الأمم وتريد أن تبرر فشلها وسوء تسخير امكانياتها وتبديد ثرواتها فهي تلجأ إلى مثل هذه الأدعية وتفتعل معارك جانبية هرباً من معركتها الحقيقية.

عندما اندلعت قضية الرسوم المسيئة للرسول الكريم، رأينا هبة قوية من كل الشعوب والقيادات والمؤسسات، والأنكأ، من إعلاميينا ومثقفينا، ولكنها تصب في نهج العداء والكراهية لدولة «الدانمرك». عمل منظم وموحد وبشكل ملفت للنظر، حتى في دولة مثل «سوريا» تحظر قوانينها التجمع لأكثر من خمسة أفراد، رأينا فيها حشوداً كبيرة لم تتورع عن مهاجمة السفارة بل وقامت بحرقها.

واللافت للنظر أيضاً، أن معلوماتنا يتم استقاؤها من مصادر غربية، وتتعمد تلك المصادر أن يتسرب الخبر منها، ثم تبدأ مصادرنا الإعلامية- مرئية ومسموعة ومقروءة-بتلقف الاخبار ولا تقصر بدورها في تعميمها على مواطنيها. والعجيب والغريب ايضاً أنه كل ما انتهت فضيحة وانتهت ردود الفعل منها، يتم التعجيل بتسريب فضيحة أخرى أو مأساة جديدة.

ندرك أن في الغرب مؤسسات تدرس وتعمل، ومراكز أبحاث ودراسات ترصد، في ظل غياب تام لأي عمل مؤسسي لدينا، فنحن قد انتقلنا من دور الفعل والإسهام الايجابي إلى دور المتلقي، وانتقلنا أيضاً من أصابع وأنامل تعمل فعلها في التاريخ الإنساني إلى مادة أو عجينة طيعة بيد الآخر يسخرها كما يشاء ووقت ما يشاء.

حتى من برع من هذه الأمة، لم يكن نجاحه إلا خارج اراضيها لتوافر عوامل عديدة اسهمت في بروزه وظهوره، كانت ولا تزال غير متوافرة في محيطه المحلي، وتدل كل المؤشرات على أنها لن تتوافر في المنظور القريب، طالما بقيت آلياتنا الحالية عاجزة وغير مدركة لأدوارها ومهامها.

أرى أنه على مثقفي هذه الأمة -الواعين منهم والمدركين- مهاماً كبيرة وجسيمة، فعملية توعية الجماهير وبالتالي قيادتها يتطلب «نخبة» تعي ما يدور حولها محلياً وإقليمياً ودولياً، وتستطيع من خلال وعيها وفهمها أن تقود الأمة باتجاه معاركها الحقيقية والتي لا تعني «القتال» بقدر ما تعني عملية «التنمية الحقيقية» بمفهومها الشامل وأولها الإنسان وعقله، فحتى تسير العربة لابد من وضع حصانها في المقدمة وليس ما نفعله، وحتى ننتقل من مرحلة رد الفعل إلى الفعل الايجابي المثمر وبمفهومه الإنساني العام، فمن غير المنطقي أن تظل الإنسانية مختزلة تحت رحى خطابين سياسيين مغلفين بالدين: احدهما يقسم الكون إلى فسطاطي إيمان و كفر، والآخر بمنطق «إما معي» أو «أنت عدوي» فالحياة أثمن وأجمل ان تعاش بعيداً عن هذين الخطابين المقيمين.

إختطافات الأطفال.. هل هي ظاهرة أم حوادث فردية؟

غموض يكتنف اختفاء وظهور فتيات تعز، والقاضي يدعو للتعامل معها بمسؤولية

■ أحمد القرشي

لم تعد حالة الرعب الجماعي التي تسيطر على غالبية الأسر اليمنية هذه الأيام- وتحديداً في محافظة تعز جنوب البلاد- خافية على أحد، فعلى الرغم من محاولة السلطات الأمنية طمأنة الشارع من خلال نفي أن ما يحدث " ظاهرة "، وأن ذلك " مجرد حوادث فردية "، إلا أن تعز والتي تشهد- منذ عدة أسابيع- تتالي عمليات خطف الفتيات الصغار، تعيش كابوس تتابع مسلسل الخطف وبصورة مستمرة وهو ما يؤكد عكس ما تذهب إليه تلك السلطات في تصريحاتها. وإذا كانت السلطات تهدف - من وراء نفيها ذاك- إلى عدم ترويع المروعين أصلاً فإن ذلك سوف يوجب على الجميع وخصوصاً الصحافيين أن يحتملوا لها ثمانين عذراً، أما إذا كانت المسألة تصب في قالب تغطية العجز والتنصل من مواجهة الحقيقة وتحمل المسؤولية فذلك ما ليس مقبولاً.

فبعد حنان الصلوي والتي وجدت الأحد الماضي في مدينة معبر بمحافظة ذمار عقب غياب دام لمدة شهر كامل تقريباً- قبلها وجدت ازدهار محمد والتي تعرضت للخطف على يد عصابة مجهولة، ثم سماح الأبيض ومنال احمد عبد الله واللتين وجدتا في ساحل أبين عدن مغمياً عليهما وكل الفتيات الثلاث اختفين أكثر من أسبوع عن أهاليهما ، اعتبرت السلطات بأنهما كانتا في زيارة لأقاربهما في عدن!

حادثة اختطاف حنان ذات (ست سنوات) كانت بمثابة الجذوة التي أوقدت ثورة إعلامية كبيرة اضطرت السلطات إلى تخصيص حيز كبير من جدول أعمال الدورة الرابعة للمجلس المحلي بالمحافظة لعام 2005م لمناقشتها كونها القضية الأولى التي تحظى باهتمام إعلامي، وزاد العثور عليها لدى قارئ قرآن بمعبر له قرابة بالشيخ محمد الإمام الزعيم السلفي المعروف، من غموض القضية، وألقى بعتمة على الإختطافات بشكل عام.

المراقبون والمهتمون بهذا الشأن يؤكدون بأن الظاهرة ليست وليدة الساعة، والجديد فيها فقط هو الاهتمام الإعلامي الذي جعلها تطفو على السطح ما خلق حرجاً كبيراً لدى السلطات ، وذلك ما دفعها إلى الاستمرار في النفي، في حين عدها البعض حلقات لمسلسل مرعب تم التكتم عليه لفترة طويلة ولم يجد النوافذ الإعلامية التي تبرزه كظاهرة إلا في وقت متأخر مقارنة ببداياته وبحسب تلك المصادر فإن استمرار الجهات المسؤولة في نفيها وجود الظاهرة وعجزها عن تقديم ما يؤكد جديتها في التعاطي معها ناهيك عن تعمد ممارستها التعتيم على القضايا السابقة وغياب الشفافية كلها عوامل تؤكد الشكوك في حقيقة وجود الظاهرة.

استمرار المسؤولين المحليين تقديم تبريرات- اعتبرها البعض غير معقولة- لإثبات أن ما يحدث ليس ظاهرة بقدر ما هو حالات فردية وغير منظمة آثار استياء لدى الشارع مما اعتبروها محاولات للتنصل من مسؤولية مواجهة الظاهرة.

محمد الحاج، أمين عام المجلس المحلي في محافظة تعز- كبرى المدن التي حصلت فيها الاختطافات- قال لوسائل الإعلام إن عدداً من الحالات ظهر الفتيات كن يقمن بزيارات لأقاربهن في عدن والموضوع ليس بحاجة إلى نشر ، مؤكداً قيام السلطات المحلية بإجراء تحقيقات حول الموضوع، داعياً كل من لديه معلومات تثبت أن ما يحدث هو ظاهرة تقديمها إلى السلطات.

مع تكرار حوادث الإختطافات بدأت قصص وشائعات بعضها قد تكون حقيقة، وبعضها من نسج الخيال انتشرت في تعز آخرها أن أهالي تعز عثروا الاحد الماضي على طفلة تدعى (أ.ن) في التاسعة من العمر وعليها آثار دماء تؤكد حصول (اعتداء جنسي) عليها ، وأنها اختطفت من منزل أسرتها حيث وجدتها مجموعة من النسوة لاحقاً في منطقة وادي "القاضي" بتعز ومن ثم سلمنها إلى قسم الشرطة هناك.

السلطات وكعادتها رفضت التعليق على الحادث حيث قال كل من مدير أمن المحافظة الدكتور أحمد العلفي، وأمين عام المجلس المحلي محمد الحاج في اتصالات مع (الصحوة نت) أنه لا تتوفر لديهما معلومات حول الحادثة.

ولم يكن مجلس النواب بعيداً عن التعاطي مع الحدث إذ كلف في الـ13 من فبراير الجاري كلا من لجنتي الدفاع والأمن والحقوق والحريات بمتابعة ظاهرة اختطاف الأطفال وتقديم تقرير للمجلس بذلك.

مصادر محلية عدة في محافظة تعز ذهبت إلى أبعد من تكتم الأجهزة الأمنية على الظاهرة وقالت بأن جهات متنفذة ومسؤولين في الدولة يمارسون ضغوطاً مستمرة على أهالي الأطفال المختطفين لإجبارهم على الصمت وعدم الإدلاء بأي معلومات للصحفيين حول تفاصيل اختطاف أطفالهم خوفاً من تفاقم الفضيحة وظهور عجزها عن التعامل مع تلك الحوادث.

الأهالي في تعز وبحسب مصادر محلية أصبحوا يعيشون حالة خوف على أبنائهم- من الجنسين- وتقول تلك المصادر إن الكثير من الآباء والأمهات يشاهدون في شوارع المدينة وهم يمسكون بأيدي أطفالهم من وإلى المدارس خوفاً من تعرضهم للاختطاف.

لم يتوقف الحديث عن الإختطافات عند مدينة تعز بل بدأت تنتشر في العاصمة صنعاء، ومدن الجمهورية ، وبدأ الحديث- عن فتيات يختفين- على لسان الأهالي في تلك المدن، ونسجت قصص وحصلت حوادث، وكلها ارتبطت بظاهرة اختطافات الأطفال والفتيات.

وبحسب وسائل إعلام محلية فإن تكتم الجهات المعنية على حجم حالات الاختطاف والاختفاء للفتيات سواء من قبل الأجهزة الأمنية أم من قبل الأسر التي تختطف بناتها- تفادياً للفضيحة- ليس جديداً، مذكراً بما شهدته العاصمة صنعاء من اختفاء عدد من الفتيات في فترات سابقة واللائي تبين- فيما بعد ان بعضهن قتلن في ظروف غامضة كان أشهرها سلسلة الجرائم التي نسبت إلى سفاح كلية الطب (محمد آدم).

وعن الموقف الرسمي والحزبي ودور منظمات المجتمع المدني قال النائب شوقي عبد الرقيب القاضي عضو لجنة الحقوق والحريات في مجلس النواب أن دور مجلس النواب لم ينته بعودة الفتيات المختطفات إلى أسرهن وأن قضية اختطاف خمس فتيات في تعز على فترات مختلفة منذ نحو شهر من الآن ستثار أمام البرلمان خلال الجلسات الأولى من دورته الحالية.

وأضاف القاضي".. أنا على يقين من أن هذه القضية تتكرر في مناطق مختلفة من البلاد شهرياً غير أن الفارق الوحيد هو كيفية تعاطي أسر المختطفين في تعز مع ما حدث واستغلال وسائل الإعلام ونشر الصور لبعض من تعرضوا للخطف؛ ما جعل القضية تتحول إلى رأي عام وتحظى باهتمام كافة الاوساط الإعلامية في البلاد» داعياً الحكومة والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى تفعيل جملة من الإجراءات والحلول الإستراتيجية لمواجهة ما وصفها بانتهاك الاعراض وإقلاق السكينة العامة ، و الاسهام في حل قضايا اجتماعية كالتفكك الاسري والتخفيف من الفقر ونشر الفضيلة إضافة إلى مراجعة القوانين السارية وتشديد العقوبات على هذا النوع من الجرائم وكذا العمل على ضرورة استقلال القضاء وأن يكف المتنفذون في السلطة التنفيذية وغيرهم عن التدخل في شؤون القضاء.

ودعا الأحزاب للقيام بدور فاعل في هذه القضية وإصدار بيانات تدعو أعضاءها إلى التعاون الفعلي مع الأجهزة الأمنية في البحث عن الاطفال المختطفين وتعقب المجرمين.

المواطنون قالوا إنهم يتمنون من الحكومة أن تتعامل مع اختفاء واختطاف الفتيات بالمسؤولية ذاتها التي تعاملت معها في اختطاف الأجانب والسياح، كون المواطن له كامل الحقوق في أن يعيش بأمان، كفل تلك الحقوق الدستور والقوانين اليمنية.

■ الصحوة - نت

من شرفة البرلمان

■ حمدي عبدالوهاب

تمييز إعلامي

يمنع مندوبو الصحف الأهلية والحزبية من تصوير جلسات البرلمان والذي يقتصر على الإعلام المرئي الرسمي فقط، في معاملة تمييزية كما تفعل الرئاسة والحكومة.

النائب أحمد الصويل رئيس لجنة الإعلام والثقافة والسياحة في المجلس قال لـ«النداء» إنه ليس مطلعاً على الموضوع، مؤكداً أنه من غير الجائز منع التصوير طالما والجلسات تبث عبر التلفزيون وتوجد نصوص قانونية ودستورية تكفل ذلك، ووعد أن يكون الموضوع محط إهتمامه وتقديره شخصياً ووعد بمتابعته مع هيئة رئاسة المجلس.

رفع جلسات البرلمان قبل تشكيل اللجان

رفع مجلس النواب أمس جلساته لمدة أسبوعين بسبب مشاكل حول تشكيل اللجان والتي كان رفعها يوم الأحد ليوم واحد، يتم فيه توزيع تقرير اعمال اللجان وهيئة رئاسة المجلس على رؤوساء الكتل البرلمانية لمناقشتها فيما بينها، وتوزيع الاستمارات الخاصة باللجان على الاعضاء على أن يتم بعد ذلك مناقشة التقرير وتشكيل اللجان.

النائب علي عشال وصف قرار رفع الجلسات بأنه بداية غير مشجعة من قبل هيئة الرئاسة والتي مازالت تعاودها مساوئ الفترة السابقة، وأنه لا يوجد مبرر لرفع أعمال المجلس سوى عجز هيئة الرئاسة في ادارتها لأعمال المجلس. وأشار إلى وجود طبخة من قبل رئاسة المجلس لشل عمل اللجان من خلال الايحاءات والاشارات بأن هناك توجها من الأعضاء نحو ثلاث لجان وهي: التنمية، النفط، والمالية والخدمات.

وأضاف النائب عشال أن أغلب النواب حرصوا على البقاء في لجانهم السابقة مع وجود رغبة عند البعض في التغيير.

وشهدت الجلسة الاولى بعد اعادة انتخابات هيئة الرئاسة خلافاً حول أولوية البدء بتشكيل اللجان أو البدء بمناقشة التقرير التضميني لأعمال اللجان وهيئة رئاسة المجلس.

10 كاميرونيين في الأمن السياسي

ماتزال قضية عشرة من مواطني الكامرون مسجونين في الأمن السياسي منذ أكثر من عشر سنوات من دون أن توجه لهم تهمة محددة أو صدور حكم بحقهم.

النائب علي عشال أشار إلى أن المجلس كان قد ناقش في الفترة الماضية قضية المسجونين وتم استدعاء وزير الداخلية لمناقشة هذا الموضوع والذي أقر بوجودهم في السجن منذ 1995 ومازالوا فيه ولم يعلم بهم إلا مؤخراً والتزم أمام المجلس بإحالتهم إلى القضاء مرفقين بمعطيات واسباب اعتقالهم مع كل المسجونين في الأمن السياسي. إلا أنهم وحتى الآن لم يحالوا إلى المحكمة.

وأضاف عشال أن معرفة الحقيقة جاءت من المساجين حينما وجهوا رسالة إلى منظمات المجتمع المدني والحقوق والحريات وأعضاء مجلس النواب للنظر في قضيتهم التي لم تأخذ حقها في المتابعة من قبل لجنتي الحقوق والحريات والدفاع والأمن.

كتاب أصحاب الدراجات

ما تزال قضية أصحاب الدراجات النارية دون حل منذ أكثر من ثلاثة أشهر. الحكومة كانت قد التزمت أمام البرلمان بحلها، إلا أنها قامت الاسبوع الماضي بإرسال رسالة إلى المجلس تطالب بتمديد المهلة.

النائب صخر الوجيه علّق في جلسة السبت الماضي على رسالة المجلس قائلاً: «إن أصحاب الدراجات قد قاموا بتأليف كتاب من كثرة مطالباتهم بحل قضيتهم، فيما الحكومة عاجزة عن ذلك».

السيول تودي بثلاثة أشخاص وتشرد عشرات الأسر

■ ذمار- ياسر العرامي

أكد مصدر طبي في محافظة ذمار أن عدد المنازل التي دمرتها السيول يصل إلى 7 منازل، بينما توفي ثلاثة أشخاص، بينهم طفل؛ جراء الأمطار والسيول الجارفة التي اجتاحت مدينة معبر(30كم شمال مدينة ذمار) مساء أول أمس الاثنين.

ويعود السبب في تلك الكارثة إلى إنخفاض منطقة (بيت البنوس) وضيق عبارات السيول والتي يمر عليها الخط الرئيس صنعاء- تعز، إضافة إلى كون تلك المنازل مبنية من الطين.

السيول طمرت عشرات المنازل؛ الأمر الذي جعل فرقاً طبية وعسكرية تتوجه إلى هناك لإنقاذ المئات الذين حاصرتهم السيول إلا أن تلك الجهود ظلت تسير ببطء نتيجة لحجم المياه المتدفقة على المنطقة؛ ما جعل أهالي المنطقة يعيشون ليلة سوداء مهددين بالموت حتى صباح أمس الثلاثاء.

وقال الدكتور عبدالسلام الأحصب مدير مستشفى ذمار العام ورئيس جمعية الهلال الاحمر بذمار، إنه تم إيواء 345 شخصاً في مدرسة الفجر الجديد بمدينة معبر بينما البعض الآخر لجأوا إلى مساكن أقاربهم في انتظار إغاثة عاجلة.

اللافت في الأمر أن تصريف المياه عن المنطقة المتضررة، والتي تقوم بها آليات ومعدات حكومية، تتم بشكل عشوائي وإلى مناطق أخرى من المدينة يقول أهاليها إن منازلهم مهددة بالإنهيار. حيث حضر أهالي منطقة (بيت راشد) يطلبون المساعدة ويشكون تضررهم من المياه المنصرفة مطالبين بوضع حلول لمشكلتهم.

فشل في اختطاف طفلة رغم ارتدائه ملابس نسائية

■ إب - ابراهيم البعداني:

فشلت محاولة اختطاف طفلة في محافظة إب من ساحة إحدى مدارس البنات.

وقال شاهد عيان لـ«النداء» إن شخصاً تنكر بشرشف نسائي حين دخل حوش المدرسة، وحاول الاقتراب من طفلة، كان يحاول حقنها بمنوم، إلا أن الطفلة صرخت حين فزعت منه، لتلفت انتباه مالك البوفيه، الذي سارع إلى المكان ليكتشف أن المرأة هي رجل متنكر بلباس نسائي حاول إمساكه تمكن من الفرار عبر سور المدرسة.

وعلى صعيد متصل بالاختطافات كانت اجهزة الأمن بمديرية قعطبة- محافظة الضالع، أبلغت أسرة الطفل مشير الزنداني الحضور إليها للتعرف على طفل شكت أن يكون هو.

وعند حضور والده اتضح أنه لم يكن ولده المفقود منذ اسابيع. وقالت مصادر في المديرية، أن شخصاً قام ببيع طفل عمره ثلاث سنوات في قرية جبارة، تحت مبرر عدم القدرة على العناية به، بعد أن كان كفله لموت والده.

وقام بعض الأهالي بشرائه مقابل بندقية (آليه)، سارعوا إثر ذلك إلى إبلاغ أجهزة الأمن، التي اعتقدت أن الطفل واسمه (بشار) ربما يكون هو الطفل مشير الزنداني الذي اختفى الشهر الماضي من مديرية الشعر بمحافظة إب.

الاشتراكي يتجه نحو تعزيز صيغة اللقاء المشترك

تنهي اللجنة المركزية للاشتراكي اليوم دورتها الاعتيادية الأولى منذ انتخابها، وسط توقعات بإنتزاع قيادة الحزب موافقة اللجنة على توجهاتها الرئيسة.

وقالت مصادر اشتراكية إن دورة اللجنة المركزية خصصت الحيز الأكبر من مداولاتها لبند وثيقة الاصلاح السياسي والوطني الشامل لأحزاب اللقاء المشترك، وأن غالبية أعضاء اللجنة تؤيد قرار المكتب السياسي للحزب بالتوقيع على الوثيقة.

وكانت شخصيات بارزة في تيار «اصلاح مسار الوحدة» أبدت تحفظاتها على الوثيقة باعتبارها تجاوزت قضايا مركزية في برنامج الحزب النضالي منذ انتهاء حرب 1994. وقالت المصادر إن مداخلات قياديين مؤيدين للوثيقة أبرزهم أنيس حسن يحيى، مكنت من تفكيك جبهة رفض الوثيقة، وأظهرت أن غالبية كبيرة في اللجنة المركزية تؤيد المسلك السياسي لقيادة الحزب. وتركزت مداخلة انيس يحيى على إيضاح أن اصلاح النظام السياسي وإزالة آثار حرب 94، اللذين تنص عليهما وثيقة اللقاء المشترك يتضمنان بالضرورة مطلب اصلاح مسار الوحدة.

وبدأت دورة اللجنة المركزية السبت الماضي. وبرَّر قيادي في الاشتراكي طول فترة انعقادها باصرار الاعضاء على المشاركة في المداخلات، موضحاً أن 130 عضواً من أصل 200، طلبوا السماح لهم بالتدخل في النقاش.

وتغيب عن المشاركة علي صالح عباد «مقبل»، الأمين العام السابق على الرغم من تواجده حالياً في صنعاء.

وقالت المصادر إن اللجنة المركزية تتجه نحو التأكيد على و حدة القرار الحزبي، استكمالاً للمنهج الذي تعتمده القيادة الحالية منذ انتخابها والمرتكز على رفض أي مظاهر انقسام في الهيئات الحزبية تضعف مصداقية القرارات ذات الصلة بتحالفات الحزب ومواقفه تجاه القضايا العامة. ويندرج في هذا السياق رفض الاقتراح الذي عرضه في افتتاح الدورة الأمين العام ياسين سعيد نعمان، بتحديد مدة ولاية الأمين العام وأعضاء الهيئات العليا وسكرتيري المحافظات بسنة فقط.

..واعتقال اثنين من قياديه في خدير

قال المرصد اليمني لحقوق الإنسان إن اثنين من قيادي منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في مديرية خدير، محافظة تعز، تعرضا للإحتجاز التعسفي في إدارة أمن المديرية بعد إيقافهما عن العمل وتوريد مرتبيهما لشهر يناير 2006 من قبل مكتب التربية بالمحافظة.

وجاء في مذكرة وجهها المرصد لوزيرة حقوق الانسان أن المرصد تلقى مناشدة من منظمة الحزب في المديرية تدعوه للتدخل لدى الجهات المختصة للإفراج عن سليمان علي محمد الجناحي ورضوان محمد ناجي.

وقالت المذكرة، التي حصلت «النداء» على نسخة منها، إنهما تعرضا لعملية إبتزاز من الشيخ محمد منصور الشوافي الذي استغل نفوذه لدى إدارة الأمن بالمديرية ومكتب التربية بالمحافظة لاحتجازهما وإيقافهما عن العمل بعد رفضهما طلبه إدراج اسماء أشخاص ضمن كشف اللجان الانتخابية المخصصة للحزب. ووصفت المذكرة مثل هذه الممارسات بأنها تمثل خرقاً سافراً للدستور اليمني وكل الأعراف والمواثيق الدولية.

ودعت المذكرة وزيرة حقوق الانسان التدخل لوقف تلك الانتهاكات الخطيرة والإفراج الفوري عن المذكورين.

إلى ذلك ذكر المرصد في رسالة أخرى وجهها للنائب العام قيام مدير عام مديرية المعافر ومدير الأمن فيها بجملة من الإعتداءات والانتهاكات التعسفية المخالفة للدستور والقانون وللأوامر القضائية.

وقال المرصد إنه تلقى شكاوى من ورثة منصر أحمد السروري وعبدالرب عبده ومحمد احمد تفيد بأن المذكورين قاما بالسطو والبسط المسلح على أراضي الشاكين بغرض تحويلها إلى ملعب رياضي بعد أن قاما بهدم منازل الملاك والإعتداء على النساء والاطفال بالضرب والسب ورميهم في العراء وممارسة مختلف أنواع الترويع والإهانة بحقهم واعتقال احد الملاك (محمد شمسان) حتى اللحظة دون مسوغ قانوني، وإغلاق محل مالك آخر وملاحقة بقية الملاك رغم أن القضاء قد اصدر توجيهاته بوقف الاعتداء واحترام الملكية الخاصة.

ودعت الرسالة الجهات المختصة إلى وقف كل تلك الممارسات والانتهاكات بشكل سريع وعاجل ومحاسبة المسؤولين عنها.

نقل وكيل

(تتمة الصفحة الأولى)

البروق- وفي اتصال مع «النداء» رفض الادلاء بأية تصريحات على اعتبار أن القانون يحمل وكلاء النيابة والقضاة مسؤولية الادلاء بتصريحات للصحافة، إلا أنه اعتبر نقله بهذه الطريقة ربما سيكون على حساب الحقيقة في القضايا المنظورة لدى النيابة.

وعلمت «النداء» من مصادر محلية، أن ملفات فساد منظورة لدى وكيل نيابة الأموال العامة، ضد مكاتب التربية والتعليم والاوقاف والتعليم الفني، الكهرباء والشباب والرياضة، وجهات أخرى.

وقالت المصادر إن تلك الجهات بعد أن عجزت عن إيقاف الوكيل عن المضي في تلك القضايا، استخدمت اسلوب الاتهامات الحزبية، وتأثير تلك القضايا على سمعة قيادات المؤتمر. مضيفة أنهم نجحو بعد مكوثهم في العاصمة صنعاء وصرفوا مبالغ طائلة في سبيل الحصول على أمر النقل الذي مثل صدمة كبيرة لأبناء المحافظة.

اعضاء من الحزب الحاكم في المحافظة اصدروا بياناً يستنكر ما أسموه بالحملة المسعورة، التي تقودها شلة فاسدة في قيادة المؤتمر بالمحافظة، ضد وكيل نيابة الاموال العامة.

واشار البيان إلى اصرار الوكيل، رغم التهديد بتصفيته، واستغرب من موقف محافظ المحافظة في هذا الموضوع!!

وطالب بيان المؤتمر قيادتهم بضرورة إعادة النظر في قرار التغيير، حتى لا تترسخ نظرة المواطنين إلى المؤتمر الشعبي العام، كما ارادها الفاسدون.

وهدد البيان- شديد اللهجة- ببيانات أخرى يتم فيها تحديد اسماء مافيا الفساد في المحافظة والاشارة بالوثائق إلى مواطن فسادهم.

وصدر بيان عن بعض الشخصيات الناشطة في الحقوق والحريات، عبروا عن استيائهم من سكوت السلطة المحلية وقيادات المعارضة عن الفساد المستشري في المحافظة، مهددين بمقاطعتهم الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة،

في حالة لم تتراجع السلطة النيابية في صنعاء عن قرارها بنقل وكيل نيابة الاموال العامة، واستكمال محاكمة العابثين بالمال العام.

إلى ذلك استغرب قانونيون من كيفية تغيير وكيل نيابة خارج الحركة القضائية وقالت تلك المصادر لـ«النداء» إن تغيير وكيل نيابة من موقعه، مشترط بموافقة الوكيل نفسه.

مضيفاً أنه من حق النائب العام تكليف وكيل النيابة لمدة ستة اشهر، شريطة موافقة المعني داخل المحافظة نفسها، تحت مبرر مصلحة العمل، إلا أنه من حقه الرفض.

وكيل النيابة، رفض الإدلاء بأية تصريحات لـ«النداء» تؤكد أو تنفي رفضه القرار، إلا أنه أكد بأنه لن يكون حريصا على موقعه، بقدر حرصه على تأثير القرار على الملفات المرفوعة ضد الفساد.

تراجع طفيف

(تتمة الصفحة الأولى)

و55 مليون دولار للبنك الإسلامي للتنمية و 35 لصندوق الأوبك و28 مليون دولار للمنظمة العربية لتصدير النفط و 5 ملايين للاتحاد الأوروبي. وتمثل مديونية مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية مجتمعة مانسبته 48.3 % من إجمالي المديونية الخارجية اليمنية.

فيما مثلت نسبة المديونية الخارجية لمجموعة دول نادي باريس 33.5 % من إجمالي القروض الخارجية التي بلغت مليار و 743 مليون دولار منها مليار 257 مليون دولار لروسيا و249 لليابان و99 للولايات المتحدة الأمريكية و76 لفرنسا و24 لأسبانيا و24 لإيطاليا و7 ملايين لكل من هولندا والدنمرك وألمانيا وقدر حجم الدين للدول غير الأعضاء في نادي باريس ب 18.2 % بمبلغ 950 مليون دولار من إجمالي المديونية الخارجية منها 286 مليون دولار للصندوق السعودي للتنمية و175 للصندوق الكويتي 144.6 ودائع الكويت و136.5 دولار للصين 80.3 للجزائر 59.1 للصندوق العراقي،44,9 لبولندا و22،8 لكوريا.

يشار إلى أن المديونية الخارجية لليمن مافتئت تتراجع منذ أن بدأت الحكومة اليمنية جدولة ديونها الخارجية عام 1997 بعد تطبيقها لبرنامج التقويم الهيكلي التي نتج عنه تراجع نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ حيث انخفضت من 9.8 مليار دولار عام 1994 حين كانت تمثل أزيد من 170 % إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 33.2 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2005لكن هذه النسبة حسب الخبراء الماليين مرشحة للارتفاع لاسيما مع حلول استحقاق الفوائد الجديدة بعد انتهاء فترة السماح التي أقرتها جدولة الديون عبر نادي باريس التي تؤدي عادة إلى إلغاء جزء من المديونية واحتساب المديونية الجديدة بفوائد جديدة عادة ما تكون أعلى من الفوائد السابقة وكذلك إذا ما طرأ تغير في أسعار النفط في السوق الدولية أو في الكميات المصدرة منه مما يجعل الموازنة العامة غير بعيدة عن عتبة المخاطر بعد مضي عشر سنوات على سياسة الإصلاحات المالية والاقتصادية التي اتبعتها صنعاء منذ العام 1995 م.

ويعزى تراجع المديونية الخارجية اليمنية إلى لجوء الحكومة اليمنية المكثف إلى الدين الداخلي عبر إصدار أذون الخزانة، وإلى إعادة جدولة القروض اليابانية والفرنسية خلال العام الفائت، وإلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية التي مكنت الحكومة من خدمة الديون بسداد جزء من فوائد وأصول الدين على مدار السنة وهو ما يبقي الموازنة العامة لليمن رهينة للظرفية الدولية أكثر من كونها ناجمة عن توازنات هيكلية أو نجاحات للسياسة المالية والنقدية المتبعة.

بصمة فساد

(تتمة الصفحة الأولى)

وصف معدي التقرير- في المبنى رقم (1)، تعرض الأجهزة الطبية لأشعة الشمس بشكل مستمر، غياب الجاهزية وتدني القدرة التشغيلية لمعظم الأجهزة الطبية، وعدم استكمال منظومتي التكييف والانتقال الداخلي.

استغرق إنشاء مستشفى فخامة الرئيس أكثر من عشر سنوات، وأنفق عليها أزيد من مليارين ونصف المليار ريال. المشروع، الذي يحمل اسم الرئيس ويستهدف تغطية جزء من احتياجات محافظة مأرب المحرومة من الحد الأدنى من الخدمات العامة، حظي أيضاً برعاية وامدادات فنية من الحكومة الأمريكية، لكن ذلك كله لم يكن ليكفي لضمان تشغيل المستشفى بوتيرة طبيعية، فإلى العشوائية والتسيب، وما يُحكى عن تلاعب وفساد، تم التحايل على بنود الميزانية التشغيلية المقدرة بنحو 25 مليون ريال عبر استحداث مبان ذات طابع خاص داخل المستشفى، وشراء معدات ومستلزمات إضافية.

التقرير، المفترض أن يكون بين يدي المحافظ وقد يسعفه الحظ ليجد مكاناً شاغراً في ملفات الوزير الجديد الدكتور عبدالكريم راصع، إذ يلفت عناية المسؤولين إلى غياب اللوائح التنظيمية والادارية والفنية، يوصي بإجراء مسح لمنشآت المستشفى وتجهيزاته وأثاثه، تقوم به لجنة متخصصة، وتشكيل مجلس تنفيذي يتولى الاشراف والرقابة على الأعمال الجارية واقتراح المعالجات وإقرار السياسة العلاجية.

محكمة امريكية

(تتمة الصفحة الأولى)

المسجون في غوانتانامو، دفع 94.5 مليون دولار لأسرة الجندي الأميركي الذي قتل في أفغانستان في يوليو/ تموز 2002.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

سلطة المعارضة

عبدالعزيز البغدادي

المعارضة برؤية جامدة سلطة، بل هي سلطة استبدادية إذا ما سنحت لها أدوات الاستبداد وقد لا تتردد في أن تكون قمعية وهذا بالتأكيد افتراض نظري لأن الواقع العملي قد لا يوصل إلى هذه النتيجة مائة في المائة وبصورة قطعية إذ من المحتمل طالما والفرضية تقوم على الإحتمال أن تتراجع المعارضة جزئياً أو كلياً عن رؤيتها الجادة حول مسألة ما؛ لوصولها إلى قناعة توجب التراجع أو المراجعة وهذه قضية تحكمها عدة عوامل تتعلق بالأفراد ومدى تشبعها بالثقافة الديمقراطية أو الجماعة الحزبية أو مجموعة الاحزاب المؤتلفة ومدى استعدادها للقبول بالحوار ومبدأ الحوار وما ينتج عنه من تصورات مخالفة أو موافقة للرؤية المطروحة، والرؤى المطروحة بأي نسبة من المخالفة أو الموافقة. ومن هنا تتبين أهمية الارتباط بين الحرية والديمقراطية فالحرية نواة كينونة الانسان بمعناه المتسامي الخلاق الواعي لرسالته في المجتمع بدءاً بالمجتمع الاصغر وحتى اكبر تجمع انساني كوني. ولأن المجتمعات الوطنية أو الاقليمية أو القومية تسير وفق آليات تجعل منها كائنات في اطار المجتمع الدولي أشبه بالأفراد في اطار المجتمع المحلي فإن آلية تسيير هذه الاطر أو نظمها الاجتماعية أو الفلسفية أو السياسية ينبغي أن تحرص حرصاً كبيراً على حرية الافراد لضمان استمرارية عملية الابداع لأن الابداع لا ينمو ويكبر إلا في ظل جو من الحرية كلما اتسع وكبر اتسع وكبر الكيان الذي ينتمي إليه الفرد الحر والمتوافرة عنده عوامل الإنطلاق والابداع. صحيح أنه مهما كانت قوى الاستبداد والكبت فإن هناك أفراداً يمكن أن يمتلكوا القدرة على النفاذ بقدراتهم الابداعية من كماشة الاستبداد ونفق الركود والجمود لكن هؤلاء ا لاشخاص يظلون عرضة لعوامل القهر والاستهداف وقد ينجو منهم أفراد، نعم، لكن ما نقصده ونتحدث عنه هنا هو اهمية توفير المناخ الداعم للحرية الفردية في بناء المجتمعات التي تستطيع أن تجد لها بين مجتمعات العالم اليوم مكاناً محترماً أو رقماً يستحيل تجاهله ولهذا فإن مسؤولية المعارضة مسؤولية مضاعفة في محاربة نزعات الثقافة الاستبدادية ورواسبها في ذاتها أولا كي تدرك كيف تؤثر في خلق معارضة تقوى بالحرية في مواجهة الاستبداد والجمود وتسهم في صنع مجتمع فاعل يدرك أهمية وجود معارضة قوية مسلحة بالفاعلية والأمل والحركة.

اسقاط الفساد في نيابة أموال إب

جمال محمد الجعبي

أخيراً تحققت دعوات وشعارات مكافحة الفساد، وكانت البداية والحسم هذه المرة من محافظة إب، ومن النيابة العامة تحديداً، ليس ذلك فحسب، ولكن من نيابة الاموال العامة بإب حيث تقرر وعلى أعلى مستوى- أعلى من النائب العام حتى- إبعاد وكيل نيابة الأموال العامة في إب من موقعه ونفيه- عفواً- انتدابه إلى نيابة أخرى.

شخصياً.. لا أعرف وكيل نيابة الاموال العامة بإب الاستاذ اسماعيل بروق، وإن كنت أسمع عنه منذ كان في نيابة الامانة ثم في محافظة حجة قبل أن يعين العام الماضي في الحركة القضائية في إب، وهو للأسف، أكرر للأسف (عليه) يمتاز باخلاق رفيعة وضمير حي، وهذا فساد غير مقبول في زماننا هذا، فكان من الطبيعي أن يعاقب هذا الشخص الذي حاول تلطيخ سمعة مسؤولين ونافذين تم إتهامهم بإختلاس للأموال العامة، وجرى تجميد الملفات من سنوات مضت ولأسباب غير معلومة، قبل أن يأتي (الفاسد الأكبر) اسماعيل بروق ليحاول أن يؤدي عمله «بضغينة» و«حقد»، ولا أقول بأمانة وإخلاص، وإلا ما كان يمكن أن يتم إبعاده من موقعة في نيابة الأموال العامة بإب.

حسن!.. يحمد الله هذا «الفاسد الأكبر» اسماعيل بروق أن الامر اقتصر على نقله، في ظل بدائل كثيرة كان يمكن أن يقوم بها أصحاب الملفات إياها ربما كان أحدها أن يتحول من كشف الراتب إلى فقيد أو شهيد، فما قام به خلال الفترة القصيرة التي قضاها في إب فعل خطير يؤثر على سمعة جهاز النيابة والقضاء، وإن كان يدري فتلك مصيبة وإن كان لا يدري فالمصيبة أعظم.

بعد ما جرى وما صار إليه مصير اسماعيل بروق، أعتقد أنه يجب أن يتم إختيار وكلاء ورؤوساء النيابات والقضاء بعناية في المرات القادمة وبما يضمن عدم تسلل عناصر حاقدة على الوطن وتريد تدمير سمعة المسؤولين والمتنفذين الذين يخدمون الوطن ليل نهار سراً وعلانية، على حساب صمتهم وراحة اسرهم ثم يأتي شخص «حاقد» على الوطن وليس عليهم فقط، لينبش ملفات فساد السبب فيها المواطنين، نعم المواطنين الذين لا يعجبهم العجب، وينكرون الامن والاستقرار والرخاء و دولة المؤسسات التي نعيشها، وينكرون الديمقراطية والعدل، ولا يعجبهم التعديل الوزاري ولا محاربة الفساد.

شكراً لكل من خلصنا من اسماعيل وغيره ممن يحقدون على الوطن، ولتذهب إلى الجحيم ملفات الفساد التي حاول فتحها.

وقديماً قيل (لقد أسمعت لو ناديتَ حياً ولكن لاحياة لمن تنادي).

الـ(GSM).. لعبة الكبار

رائد السقاف

فيما يشبه التنافس إحتكر

سبيستل يمن وسبأفون السوق اليمنية في خدمة GSM، الذي اقبل عليه الجمهور بشكل كبير، فاجأ القائمين عليه قبل غيرهم ، مما أتاح للشركتين التوسع في تقديم وتحسين جودة الخدمة فسارت الأمور بشكل متسلسل.

ساعد على نمو هذا السوق شركات الأجهزة النقالة التي تفننت وأبدعت كل يوم بشكل جديد وخدمات مضافة، معتمدة على فلسفة تسويقية في التعامل مع المستهلك على أساس أنه غير رشيد أي لا يخرج ماله بقدر المنفعة، بل ينجر وراء أحلامه وغروره وأشياء أخرى، فلهذه الأسباب النفسية يشتري الجهاز وهذا ما عمل على زيادة الطلب للخدمة. ولمزيد من السيطرة من قبل الشركتين إعتمدت على العروض الترويجية المتمثلة في خصم من اسعار الشرائح إضافة للتوزيع المجاني للشرائح التي تمثل مرحلة تسويقية يستهدف الأقل دخلاً بعد أن نجحت في فئة أكثر دخلاً، وما توصل إليه من عدد المشتركين يعد كبيراً نسبة إلى مستوى الدخل، ومع الارهاصات الأولى لإحتمال دخول المشغل الثالث GSM، بدأت مرحلة قطع الطريق، والتي تهدف إلى تقليل فرص نجاح القادم إلى أقل نسبة وفعلاً حققا نجاحا معقولا وظهر ذلك بعدم دفع الشركة الثالثة المبلغ المقرر كترخيص دخول السوق لوزارة المواصلات إلى وقت قريب وبعد مخاض طويل دفع شيك آجل كل هذا القلق يعد نجاح للشركتين اللتين وجدتا دعماً من (يمن موبايل) التي مثلت دور الأعمى بجانب الأعور الذي اظهر لنا كم كانت الشركتان جميلتين بخدماتهما، والذي إكتشفناه عندما ظهرت خدمة يمن موبايل.

وبعد هذه السيطرة: هل هناك فرصة تسويقية لـ«يونيتل» في ضوء سياسة «قطع الطريق» وبكل الوسائل ابتداءً من تخفيض تكلفة شرائح الدفع المسبق إلى ما يقرب من الصفر حيث توزع بكل المناسبات باساليب تسويقية مختلفة، منها توزيع شريحة لما يقارب المائة ألف مشترك بنظام الفوترة شريحة مجانية، على اعتبار أن من يحصل على رقم مجاناً، حتماً سوف يشتري باستمرار شرائح لتفعيل المكالمات وهناك خدمة تسويقية ذكية (تفعل بهدوء) وهي منح إعفاء كلي لكل شركة تتواصل بين أفرادها من إحدى الشركتين، وتكلفة الدقيقة في حالة الاتصالات خارج هذه المجموعة بسعر مخفض، وهناك الكثير من الاساليب التسويقية كسياسة إغراق السوق، التي كانت تنهجه الصين، وقعت فيها هذه المرحلة الشركة الصينية شركة يونيتل.

إذن تم السيطرة من قبل سبأفون وسبيستل على كل العوامل المؤثرة على إتخاذ قرار شراء جودة الخدمة أو الإنسحاب، الأسعار يصعب على الشركة الجديدة خوض منافسة بها لأن الشركتين لهما مقدرة على التخفيض لأنه قد تجاوز نقطة التعادل بين الارباح والخرجيات في الشهور الأول وكل المناورات في حجم الأرباح، أما مستوي التغطية قد وصل من المهرة إلى صعدة وجودة الخدمة جيدة، السؤال الذي يفرض نفسه، هل هناك فرصة للمشغل الثالث أم أنها كانت ضحية دراسة أكدت لها أن هناك شاغراً لأكثر من ثلاثة ملايين مستهلك.

مؤتمرات تزيد الفقر

احمد الظامري
aldamery@hotmail.com

نحن البلد الوحيد في العالم الذي يمارس الادارة بالمقلوب.. ندعي الفقر من ناحية.. ونصرف الاموال ببذخ شديد لا يوحي- إطلاقاً- بأننا بلد فقير. باختصار شديد، ما شيين بضهرنا للامام.. ومن يسير علي هذا النحو، اما يهرول للخلف وإما يقع في حفرة أو مطب اقتصادي، ونحن بطبيعة الحال مش ناقصين لأن هناك من يستطيع إخلاء عهد الأموال العامة ومساعدات الدول المانحة وقروض المنظمات الدولية بمهارة بالغة.

في افتتاح مؤتمر الشباب والطفولة الذي عقد هذا الاسبوع اعجبتني كلمة دولة الاخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء، والمقامات محفوظة، حين «لمحت» ان الاستراتيجية -واقصد استراتيجية الطفولة والشباب- هي اقوال يجب ان تقترن بالأفعال في اشارة لأهمية تطبيق ما سيخرج به هذا المؤتمر من توصيات. لكنها في ذات الوقت تطرح سؤالاً في اتجاه آخر: ما جدوى هذه المؤتمرات طالما آليات التنفيذ ما زالت مجهولة الهوية؟!

في زيارة الاخ الرئيس لمحافظة ريمة اشار فخامته لأهمية استيفاء الدراسات قبل الشروع في تنفيذ المشاريع، والمؤتمرات التي تعقد في اليمن وتكلف الدولة ملايين الريالات هي عبارة عن (مشاريع مركونة) على الارفف طالما أننا لم نضمن آليات تنفيذ حتى ٥٠٪ من توصيات هذه المؤتمرات التي عُقدت بكثافة ملحوظة في الفترة الأخيرة وكان هدفها «كسب لقمة محترمة» لكن بطريقة قانونية.

لن اتطرق لأهمية عقد هذا المؤتمر ولن اشكك في اهميته على اعتبار أن ذلك نوع من المزايدة الكلامية. لكن لديَّ فرضية اخرى ماذا لو وزعنا ميزانية هذا المؤتمر على ستة آلاف شاب ومنحنا هؤلاء الشباب قطع أرض زراعية!؟ اليس في هذا الامر حلاً عملياً للمساهمة في الحد من البطالة.. ام ان التوصيات التي ستركن على الارفف اكثر واقعية للاستفادة من هذه الميزانية؟!

وفي صورة اخرى من صور العبثية بالمال، والادارة أم «نظام مقلوب»، وزعت وزارة الشباب والرياضة مبلغ ٣٠٠ ألف ريال لكل مؤسسة من المؤسسات الاعلامية الرسمية وبعض الصحف الأهلية مقابل تغطية اعلامية لاعمال المؤتمر في خطوة تستهدف اخفاء الجوانب السلبية لهذا الموتمر.. لكنها تعكس في المقابل النظام الاداري الخاطئ فكيف تنفق الوزارة هذه المبالغ على هذه المؤسسات طالما ان كل المؤسسات الاعلامية لها موازنات معتمدة وكل الاخوة الزملاء في هذه المؤسسات موظفون يتقاضون رواتب شهرية؟!

الحدث الاخباري لا يحتاج إلى مقابل مادي لتغطية خاصة من الوسائل الاعلامية الرسمية، فلماذا تتعامل وزارة الشباب والرياضة مع هذه الوسائل بطريقة: «أطعم الفم يستحي القلم!». الاستراتيجية لا يمكن أن تجيب على مثل هذا السؤال!! مع تقديري للجميع.

يا هلال!: «جحا أولى بلحمة ثوره»

سامي باعطوة

لم أسمع أن مسؤولاً ما تراجع عن ثلاثة توجيهات متتالية له على الإطلاق، رغم تشديده على التنفيذ للمسؤول المعني، وعلى الأرجح أن التعبئة الخاطئة، والفرز السياسي لعبا دوراً حاسماً في تغيير مجرى التوجيهات، ولغة التفاهم من دون أن تدرك دوائر صناعة القرار أن البدائل كثر، وأن الاصرار على إزاحة المستفيد بإعتباره الحلقة الأضعف، رغم أن الموضوع إنساني وحق قانوني، وإذا نظرنا له من زاوية الاستحقاق وبعدالة سنصل إلى حقيقة واحدة هي عبثية توزيع مساكن الدولة في (حريضة) حيث يجري التوزيع وفقاً لمعايير مختلفة وغير متواضعة.

أفهم جيداً أحقية المسؤول الاول في المديرية إذا كان هذا المسكن الوحيد، لكن من غير الانصاف الامعان في الملاحقة والتستر على مسكنه الذي خصصته الدولة له لصالح شخص آخر!!

ناهيك عن البدائل الاخرى المتوافرة لديه وتجاهله عن توفير بدائل التعويض الطرف المتضرر.. بيت القصيد في لعبة الصراع التقاسمي على إرث الدولة «الجنوبية» السابقة من مساكن الدولة.

في (حريضة) الذي يحدث عكس ما يقال لهم من قبل من يمثلونهم هناك قد لا يفهمه المحافظ «هلال» والوكيل «الجنيد» هنالك بالعمل على أساس مخالفات للعناصر القادمة في خارج المديرية وبالتالي يظل الاستهداف موجهاً ضد أبناء المنطقة الذين يواجهون مضايقات في حقوقهم!! فيما الحلقة الاكثر قوة الذي يتكون على ثقل السلطة، وهذا هو الاساس في خلفيات المشكلة، أما إذا نظرنا من حيث عطاء الفرد وتفاعله في البناء والتنمية فلا أحد يستطيع ان يزايد على مواقف الاخرين داخل السلطة أو خارجها!

يبقى الأمل في العقلنة، والاصغاء عندما يطرح الهم للحاكم. ذلك ما أردنا توضيحه.. تحت آية المثل الذي يقول: « جحا أولى بلحمة ثوره» ولله في خلقه شؤون، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

البقاء لله

نتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة

للزميل الاستاذ

أحمد الحبيشي

رئيس مجلس ادارة، رئيس تحرير ١٤ اكتوبر

بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى (والدته)

داعين المولى عز وجل أن يسكنها فسيح جناته وأن يلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

عبدالباري طاهر، منصور هائل، محمد المقالح، محمد الفباري، صالح علي الحنشي، سامي غالب، وأسرة «النداء»

الحريات بين التشريع والتطبيق

د. محمد عبدالملك المتوكل

القوانين والتشـريعات اليمنية لا تنطلق من مشكاة واحدة رغم أن الدستور ينص على ان الدين الاسلامي هو مصدر التشريع الوحيد. ويأتـي التناقض بين الشـريعة، والدسـتور والقوانين واللوائح من المفهوم الذي انطلق منه المشرعون سواء لمفهومهم للنصوص الدينية أم للدستور. أما القوانين واللوائح فقد أعفيت من التحري لمدى تطابقها سـواء مع الدين أم مع الدستور. وقد صيغت طبقاً لرغبات المتحكمين في الأمـور ومفهومهم للنصـوص ولنضرب مثـلاً: الدسـتور ينص في مادته السادسـة على التزامه بالاعلان العالمي لحقوق الانسان والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

الاعلان العالمي والمعاهـدات الدولية تنص على حرية العقيدة، اختياراً وممارسة وتعبيراً ودعوةً وتبشـيراً وتبديـلاً، والقوانين النافذة تنص على قتل مـن بدل دينه بناء على مفهوم فقهي للشريعة الاسـلامية. وحين وقعنا على الاعلان العالمـي والعهدين الدوليين لم نتحفظ على أي بند من بنوده، كما عملت السعودية.

ويمكـن تطبيق القياس نفسـه على قضايا المسـاواة بين المـرأة والرجل فـي موضوع الجنسية، والولاية العامة، والشهادة؛ فقانون الثبوت لا يقبل شـهادة المـرأة في الحدود لو شهدت الأخت الدكتورة أمة الرزاق حُمد وزيرة الشؤون الاجتماعية والاخت الزميلة الدكتورة خديجة الهيصمي وزيرة حقوق الانسان على ان الفرَّاش في الوزارة قد سرق مائة ريال فإن شـهادتهن عليه لا تقبل ولو شـهد هو عليهن لكانت شهادته مقبولة.

والملاحـظ أن المشـرعين والمتحكمـين في المشـرعين يأتـون بنص في الدسـتور يمنح حرية واسـعة سـواءً في الممارسـة الحزبية أم حريـة التعبير، واحترام حقوق الانسـان وكرامتـه ويقيـدون النص فـي نهايته بكلمة «وفق القانـون»، وحين يأتي القانون يكون قد صيغ بشـكل يحجم من هـذه الحرية ويضع القيـود عليها حتـى يكاد يلغي كلياً وعملياً النـص الدسـتوري. واحياناً ينـص القانون على صـدور اللائحة التفسـيرية والتي تأتي لتسـتكمل ما أغفله القانون من قيود ليصبح الدستور والقانون حبراً على الورق. وبإمكان القارئ مراجعـة ا لمواد الدسـتورية المتعلقة بطبيعـة ومرتكـز النظام القائم علـى التعدد والتداول السـلمي للسـلطة والمادة الخاصة بحرية التنظيم وتكوين الاحـزاب، وما يتعلق بحريـة التعبير ثم يعود إلى القوانين واللائحة الخاصة بقانون الاحزاب وسوف يدرك عقلية واتجاه ومفهوم السلطة لهذه الحريات، وكذلك ما يخص كفالة حرية التعبير سواء بالمسيرات أم بالكتابـة أم بامتـلاك وسـائل الإعلام أم بالإعتصام والاضـراب... وقانون الصحافة الذي يصيغونه بألفاظ مطاطة ومفاهيم متعددة يفسـرونها بما يحلـو لهم. ويسـتبدلون فيه السـجن بالعقوبات المالية في وقت يبحث فيه الصحفي عما يسـد رمقه بفضـل جرعاتهم وتجريعاتهـم، وعليـك أن تعيـش الحريـات الاخرى على نفس المنوال.

أما الممارسـة فحدث ولا حرج فهي خارج كل النصوص الشرعية والدستورية والقانونية السـجون مملؤة بالمسـاجين لسـنوات، دون محاكمة، والانتهاكات لحقوق الإنسـان دون حساب ولا عقاب والخلاصة: «حكم بني مطر في سوقهم».

ولكن سـنة اللـه في الكون ان لكل شـيء نهاية «ولا بد لليـل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر».

وليس أمام شـعبنا سوى مواصلة النضال بالوسائل السلمية والديمقراطية فهي الطريق الآمـن للوصـول إلـى الحرية بأقـل معاناة وأضمن تغيير.

بين الزنداني، وقحطان، واسماعيل، والإرياني

فرقاء وشركاء.. هل هناك جبهات يمنية

يعتمد أستاذ العلوم السياسية، الأميركي بوب بوروز، الأكثر فهما للحالة اليمنية، أو بوب المحويتي كما يسميه الأستاذ علي سيف حسن، في تقييمه للراهن والمستقبل في اليمن على تتبع أداء فئتين هما: من يرون في التغيير مصلحة، ومن يسعون للحفاظ على الراهن بالحفاظ على جذوره ومقدماته.

ليس الأمر تقييماً أخلاقياً يتحدث عن الصواب والخطأ، بل تقييماً أدائياً يحق لكل من الجانبين فيه الدفاع عن وجهة نظره، والعمل لتطبيقها.

لكنه تقييم يبحث عن اصطفافات على هذا الأساس، بدلا من الإصطفافات العشوائية غير المطابقة للبرامج والأهداف التي حكمت الحركة الوطنية منذ مابعد ثورة سبتمبر وحتى انتخابات ١٩٩٧م، والتي حكمتها قاعدة الأسبقية أو الانطباعية في العلاقة، بحسب د.ياسين سعيد نعمان في حوار شخصي.

نبيـل الصوفـي
nbil21972@hotmail.com

● الزنداني

● قحطان

● الآنسي

● الارياني

للأسـف هناك خلط كبير بين الجانبين؛ ولذا تجد أن الجميع يسـيرون في مايشـبه معصرة الجمـال؛ إذ تجد أن الشـركاء يكافحون بعضا لصالـح الفرقاء (شـركاء وفرقـاء هنا تنصرف لقاعـدة بـوروز وليس للاتفاقـات والاختلافات الفكرية الأخـرى). وفي المحصلة تجد أصحاب كل خيار (التغيير واللاتغيير) يعمل ضد خياره على المدى البعيد.

يمكننـي مطمئنـا اعتبـار سـنان أبو لحوم أفضـل مثـال للذين يدفعـون بالتغييـر، مع أن مصالحهم وقدراتهم لاتقبل ذلك (طالما قد خرج من مبرع عمل فيه لعشرات السنين).

ويمكننـي فـي المقابـل رص دزينـة أسـماء، لاقـدرة لهـا علـى الفعـل إلا بتغييـر السـاحة ونواظـم قواها، ومع ذلك تكافـح بعضها تبعا لإختلاف المواقع.

كنت أسـأل الأستاذ عبدالوهاب الآنسي، عن سـبب الخلاف الذي لا أفهمـه بين الإصلاحيين وبـين الدكتـور عبدالكريم الإرياني، (دعكم من التعبئة الشـعبية التي هي في أساسها تعبير عن خلافات ولكن ليس مع الإصلاح!).

الأمر ذاته حينما تتأمل خلافات عصية على الفهـم بين قوى وشـخصيات هي في أساسـها شريكة حاجة واحدة.

لا أتحـدث هنا عـن تطابق البرامـج، بل عن تطابـق الحاجـات. ولكل مـن المصطلحين بنى وأدوار مختلفـة جـدا. فالاشـتراكي والإصلاح والمؤتمـر- مثـلا- وكل الأحـزاب لهـا حاجات واحـدة تتمثـل فـي تغييـر نواظـم العلاقـات، المسـيطرة علـى الثـروة و السـلطة، لتصبـح الحزبيـة (الحزبيـة بتقاليدهـا الحقيقية) هي التي تدير هذه العلاقات.

غيـر أنهم جميعا مرهونون لأطراف وجيوب هـي ضد هـذا التطور. قد يكون مـع الرافضين للتغيير الرأي الصائب، ولكن فوائد التغيير أو الثبـات لا تتحقـق دون فرز نضالـي، لأنه حين يجـد صاحـب رأي تغييـري نفسـه فـي جبهة واحدة مـع من يعتقد ضديته، فإنهما يُفشـلان بعضهمـا بعضا، عبر تشـويه الإنجـازات التي لاتنتج جديدا، ولا تحافظ على قوة القديم.

إنـك لـو تتبعـت تفاصيـل معـارك التاريـخ اليمني لوجدت أن الأحزاب كانت وباسـتمرار أدوات الصراع، الـذي في محصلته قد يخلق مشـائخ حزبيين، يملكون قـوى أكبـر من المشـائخ التقليديـين، ولكن لا مشـائخ الأحزاب التي لديها قدرة إدارة المحيط الذي تجد نفسها فيه فجأة، ولا المشـائخ التقليديين وجدوا أنفسـهم في واقـع مختلف كليا، يحتم عليهم التطور الذي حدث مع غيرهم من أرباب المال في الخليج والجزيرة، مثلا.

وفـي المحصلـة الأسـوأ سـتجد أنه مقابـل إضعاف القبيلـة لنفسـها كوحـدة اجتماعيـة، لصالـح من قدر على التعلق برقبة السلطة العامة، فستجد أنه بالمقابل أضعف المؤتمر والاشتراكي الدور المستقبلي لبعضهم بعض، وكل منهم أضعف من كان في ساحته من البعث إلـى القوميـين، فضلا عن الحركة الوطنيـة التي بدأت في الأساس ليبرالية قبل التحرر والاستقلال.

لـذا لا القبيلـة بقت كما هي، وكلما خفت حزب، وجد خصمه نفسـه فـي مواجهة أشـكال اجتماعية وثقافية ليـس هو- كحـزب- من يمكنـه مواجهتهـا، والنتيجة خسارة المنتصر والمنهزم معا.

● مؤتمريـا أتذكـر -هنـا- شـخصاً كعبدالكـريم الإريانـي، بل وحتـى عبدالعزيـز عبدالغنـي، كرائدين فـي بناء الدولة المدنية، وكيف تم إضعاف دوريهما من قبـل خصوم حقيقيين للجميع (خصوم الدولة المدنية)، وبمساعدة من أصحاب الحاجات المشتركة لذات الدولة في الأحزاب السياسية، بدعاوى لم أفهمها حتى تراءى لي تحليل بوروز المتميز.

● اشـتراكيا، تتضـح المأسـاة حـين تذكـر التكالب الكبيـر على المشـروع الاجتماعي للحزب، نظريا، حتى تكاد تسـتغرب كيف أن شـخص كعبدالفتاح اسماعيل يحظـى بالتعبئـة المضادة أكبر بكثيـر ممايمكن تتبعه ضد أي من دهاقنة القمع.

أتفهّـم مبـررات أن اسـماعيل ككثيـر مـن القيـادات الأيديولوجيـة تكـون ذات مظهـر وخطاب لين سـلس، لكنها تسعى لدك كل المختلف معها بأصابع ناعمة.

غير أن هذا ليس ما أستنكره هنا، إني أشعر بكارثة أن تظـل اليمن دون دولة قانـون، ولو كان هذا القانون قمعيـاً مسـتبداً، وسـواء كان عرفيـا أم كان قانونـا حداثيا.

وأشـعر أن المتفقـين حـول هـذه القضيـة اضعـف بعضهم بعضـا بحجج الإختـلاف الأيديولوجي، التي تجدها تتهاوى أمام الأيديولوجية الواحدة التي تعمل لإبقائنا بلادولة.

● وإصلاحيا أجد نفسـي محاطا بأسـئلة لاتنتهي، تتعلق بنسيان خصوم الإصلاح أن الحركات الإسلامية، ناظم مدني جديد مهما تباينت رؤاها مع المجتمع؛ تظل أفضل أدوات تحقيق المساواة الاجتماعية.

إن الأسـتاذ أحمـد القميري، أو د.نجيـب غانم، ماكان يمكـن أن يكون لهما دور في مجتمع سياسـي عصبوي، من غير حركة سياسية تطحن -عبر بناء تنظيمي حديث- معطيات العصبويات القديمة، لصالح الفرد الجديد.

وغـانم نعم قد تجده مرة يدافـع عن رأيه ومصلحته باعتبارهـا رأي الشـرع، ومصلحة الإسـلام، ولكن وما المشـكلة طالما ليس له من قوة سـوى قدرته على إقناع المجمـوع بهذا الرأي، وليس عصبة من مكانة قبلية أو قوة عسكرية تجعله خارج نطاق القدرة على مواجهتها من آخر لايملك إلا رأيه.

وللأمر صورة اخرى

تناضـل الحركـة الإسـلامية من أجـل التغيير. أفهم التغييـر انـه تغييـر المرتكـزات التـي هـدت حضـارة المجتمع المسلم، وهي الإستبداد أولا وثانيا وثالثا.

ومع ذلك يأتي أشـخاص كان لهم دور جبار في نمو هذه الحركة، ليمارسون- تاليا- أسوأ أنواع الإستبداد، إذ أنه يمارس باسم التوحيد.

وبسبب من نرجسية تقتضي الحجر على أصحابها، يحولون هذه الحركة إلى حق شـخصي، يدخلونها كل يوم في معركة، وكل ساعة في قضية، دونما أي شعور بالمسـؤولية تجـاه مئـات آلاف من الأعضـاء المرهقين بتحديات اللحظات المعاشة.

مع اعتراف بـأن آلافاً من هؤلاء الأتباع والأعضاء، مكدودون، لكنهم مقتنعون كما هـي قناعة أتباع حسـين الحوثـي، الذين لايقبلـون النقـاش «إلا إن حضـر سـيدي حسين» كما قيل.

أقول رغم كدحهم، يتعبدون الله بقناعة الشـيخ فلان، أو الأسـتاذ عـلان، واللذين بعـد أن ينفض الموج الـذي حرضوه على التفاعل، يبدأون خطابا يصيبك بالدهشة (مش كان من البداية أحسن).

بحثـت هـذا الأسـبوع عـن رسـالة لـم أجدهـا، وصلتني يوم كنـت في الصحوة، تطالب أعضاء الهيئة العليا للإصلاح بأن يعتلوا جبلا ما في هذه البلاد، ويستغلوا بقايا أعمارهم في قراءة الأذكار والتخلص مـن أخطـاء العبـادة الجماهيريـة، وترك أبنـاء قضايـا اليـوم يديـرون أداء اليوم. وقد ذكرتني بها الخرجة المضرية التي قفز بها أسـتاذنا عبدالمجيـد الزنداني- حفظه الله- إلى منابر المسـاجد يجمـع الأموال، لا نـدري لمن؟ ولا لمـاذا؟ باعتبار أن حكومة الدنمـارك وغيرهـا مـن حكومـات الإتحاد الأوربي سـتمول أي دعوة قضائية لأي من مواطنيها المسـلمين ضـد أي من المعتدين على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

ومـع تتبعـي لخطـاب الأسـتاذ تجـاه قضيـة الحـوار مـع الغـرب من أساسـه، تذكـرت خطاب بـوروز، وتمنيت أن يتفرغ الأسـتاذ عبدالمجيـد للدعـوة لفكرته التي أراها متناقضة كلية سـواء مع قرارات أو برامج الإصلاح العامة تجاه ذات القضية (الحوار مع الغرب وليس كل شيء).

لقد رفـض الأسـتاذ الإجابة على سـؤال أتذكـره تماما لمحاوره فـي تلفزيون صنعاء عـن أفكار جيـش عـدن أبـين. ومـع تكرار السؤال ثلاث مرات كان جواب الأستاذ ثابتا أن لا رأي في قضية منظورة أمام القضاء.

لكنـه لـم يفعـل اليـوم الأمـر ذاتـه، مع صحافيـين، قيل لنا أنهـم إنما اعتقلـوا خوفا من آثار تحريض الخطباء!!

والأمر باعتقـادي ليس عداوة للصحافيين، فالزنداني رجـل إعلامي، ولكنه تعبير عـن موقف خاص من صراع الحضارات، والعلاقات بين الغرب والشرق. موقف يشابه مايقوله صمويل هنتنجتون الذي نظر لهذا الصرع.

وللزنداني الحق الكامل في التعبير عن موقفه، بل ولعلنـا جميعا نقول له ذات يـوم: كم كنت صائبا أيها الشيخ!

لكـن عليـه أن يعمل من خارج منصـب قيادي لحزب يقـول لنـا إن رأيـه مختلـف، أو أن يـدع هـذا الحـزب محـاولات التزيـين التـي تبدو فـي قراراتـه وبرامجه، ويعلن عن نفسـه بوضوح كنصير لصراع الحضارات، ويعتـذر فعليا للأسـتاذ محمد الصـادق- حفظه الله- الـذي يدعونـا ليـل نهـار لتـرك "مقراطية" الغـرب كما سماها في آخر قصائده، التي أنتجت الإساءة للأنبياء. وليقـل الإصـلاح لمحمد قحطـان إن مايفعلـه خطأ؛ من أجل جهود جماعية لا يأكل بعضها بعضا.

كلمة اخيرة

في كلمة ضافية أمام اللجنة المركزية- السبت- أتمنى أن تنشر في عديد صحف- وهي منشورة في نيوزيمن- وضـع د. ياسـين سـعيد نعمـان- أمـين عـام الحـزب الإشـتراكي- أصابعـه علـى جـراح عديـدة في الجسـد السياسي، من الوطن إلى الأمانة العامة لحزبه.

مع حق الاختلاف وأي من أفكار الكلمة، فإنها تحليل لـم نعد معتادين عليه فـي الأداء الحزبي الذي يتهاوى أمام التحديات.

أراد نعمـان -عكـس كثيـر مـن القيـادات الحزبية- جـر الحزب لنقاش في الأفق، فالأحزاب ليسـت "ودائع تاريخية" بل مؤسسـات للنضال السياسي العام. وهي ملـك لطبقاتها الاجتماعية وليسـت "نافورات" يتوجب عليها "الحفاظ على مياهها الآسنة".

وكلما كان النقاش واقعيا، وجد فرصته ليثير الجدل المطلوب.

عقبات أمام الاستحقاقات الانتخابية القادمة

د. عبدالجليل الصوفي

بالرغم من أن المسار الديمقراطي في اليمن قد تجاوز 15عاما، وهي فترة على مايبدو أنها كافية لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي في بلد له عمق حضاري موغل في القدم بهذا الشأن، إلا أن ذلك المسار بدأ يواجه عقبات وتحديات كبيرة، بل ومعضلات رئيسة رصدها مختصون ومهتمون بالتحول الديمقراطي في اليمن، الأمر الذي يشير إلى أهمية المراجعة السريعة لهذا المسار ليصل إلى بر الأمان. ونتمنى أن تكون هناك إرادة حقيقية من قبل صناع القرار في الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) في مواجهة تلك التحديات، باعتباره المسؤول الأول أمام الداخل والخارج، فضلا عن المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق أحزاب المعارضة المنضوية تحت مسمى "اللقاء المشترك" باعتبارها صمام امان الديمقراطية، وإلا ربما سيخسر الجميع فرصة سانحة من الصعب تعويضها بسهولة.

ومن هذه العقبات:

أولا: استمرار اللجنة العليا للانتخابات بهذه الهشاشة والضعف بل و استمرار تركزها بيد الحزب الحاكم. وتبدو تلك الهشاشة والضعف من خلال طبيعة تشكيلتها الحالية والتي اجمع عليها الداعمون والمعنيون بالتحول الديمقراطي في اليمن، إذ أن اغلب من يعملون فيها ليس لهم أية علاقة بالعملية الانتخابية فهم منحدرون من مؤسسات بعيدة كل البعد عن الشأن الانتخابي؛ الأمر الذي انعكس على طبيعة أدائهم وعملهم، هذا من جانب، ومن جانب آخر أن كل العمليات الانتخابية التي أشرفت عليها تلك اللجنة لم تحدث نوعا من التجديد السياسي على المستوى الرأسي او داخل البرلمان أو داخل المؤسسات المحلية على مستوى المحافظات.

الجدير بالذكر أن ممارسة واحدة تمثلت في الانتخابات البرلمانية الثالثة وهي تصعيد الدكتورة أوراس سلطان ناجي في دائرة خور مكسر رقم 21، بطريقة تلاعب وتزويرغير مسبوقة في تاريخ الانتخابات العربية وكانت جريمة من الجرائم الانتخابية الكبيرة والتي ربما كانت كفيلة بحل هذه اللجنة مباشرة وبدون قيد او شرط، فضلا عن العديد من الشواهد الدامغة التي مارستها اللجنة العليا وفروعها في المحافظات؛ الأمر الذي لايعطي اعضاءها أية فرصة للبقاء على كراسيها الفخمة.

كما ان تركيز اللجنة العليا للانتخابات بيد الحزب الحاكم وتلازمها المصيري معه افقدها الحيادية التي كانت ستعمل بها، كما افقدها الشفافية والنزاهة باعتبارها تدار من خارجها او من قبل جهات تصنع القرار بدون العودة للقائمين عليها.

وفي ظل هذا التركيز وذلك التلازم المصيري تصبح العمليات الانتخابية التي تجري في البلاد مشوهة وممسوخة، فضلا عن كونها إهدار للموارد ومضيعة للزمن.

ومن هنا يمكن الإشارة إلى أن موقف أحزاب اللقاء المشترك الأخير من هذه اللجنة هو موقف مصيري واستراتيجي يصب في مصلحة التحول الديمقراطي ومصير اليمن بالكامل. وتمثل ذلك الموقف حسب متابعاتنا لتصريحات قادته، بالتغير الكامل وحسب ثقل كل حزب سياسي على حدة بحيث لاينفرد بالقرار الانتخابي حزب واحد، أو التوسيع أو اختيار لجنة تكنوقراط (تخصصية) محايدة تدير الاستحقاقات الانتخابية القادمة، والأمر على مايبدو لايحتاج إلى هذا التشنج من قبل الجميع بل يحتاج فقط تغير في القانون وهذا ليس من المستحيل فجلسة واحدة لمجلس النواب تقوم بهذه المهمة وتطفئ لهيب الازمة السياسية بين الجميع وبذلك يتم تفويت الفرصة على من يرغب في تعكير الأعراس الديمقراطية في اليمن الحبيب.

وان الخطير في الامر يتمثل في ما إذا استسلمت احزاب اللقاء المشترك- والتي يعول عليها اليمنيون بالتغيير- للأمر الواقع وللضغوط التي ربما قد تمارس عليها من أعلى الهرم السياسي باستمرار الإدارة الحالية للجنة العليا بإدارة استحقاقات انتخابية بالغة الأهمية كهذه (انتخابات راسية ومحلية في ديسمبر القادم) مقابل تسويات زهيدة لاتسمن ولاتغني من جوع، فإنها تكون قد أسهمت بصورة عملية في التراجع الديمقراطي بل ربما في انهياره وهذا ما لانتوقعه من معارضة أعلنت برنامجها العملي في وثيقة موقعة ومعلنة للملأ.

ثانيا:اعتماد نظام انتخابي يستبعد الأحزاب الحقيقية القوية والمؤثرة في الساحة السياسية اليمنية والتي من الممكن أن تحدث نوعا من التجديد السياسي في البلاد بطريقة سلسة وهادئة، فبرغم أن النظام الانتخابي الفردي ذا الأغلبية النسبية قد مضى عليه أكثر من خمسة عشر عاما منذ اعتماده، الا انه مازال معتمدا بل وربما يكون هناك إصرار على بقائه لكونه يسمح بتركيز حزب واحد - وغالبا مايكون هو الحزب الحاكم- في أعلى السلم السياسي وبقية الأحزاب في أدنى ذلك السلم بغض النظر عن الوزن والثقل الحقيقي والحضور الجغرافي لتلك الاحزاب.

وإذا كانت أحزاب اللقاء المشترك ستخوض انتخابات واستحقاقات انتخابية مستقبلية وفقا لهذا النظام وبدون إحداث نوع من التبدل في النظام الحالي إلى نظام القائمة النسبية أو النظام المختلط (الفردي في الأرياف والقائمة في المراكز الحضرية) فإنها ستشترك في مزيد من التراجعات الديمقراطية في بلد تواق إلى التجديد السياسي السلمي، بل ستقضي على نفسها بنفسها بدون ان تعلم كما قال الشاعر: "إن كنت تدري فتلك مصيبة وان كنت لاتدري فالمصيبة أعظم".

ثالثا: الاحتكار المطلق لوسائل الإعلام المشاهدة والمقروءة والمسموعة بيد الحزب الحاكم الأمر الذي يقلل من فرص التواصل مع الجمهور الانتخابي من قبل الأحزاب الأخرى وخاصة الأحزاب التي ستنافس بقوة في الانتخابات القادمة. ولقد كشفت العديد من التصريحات لقادة تلك الأحزاب في الانتخابات السالفة أنهم غير قادرين على المشاركة في تلك الوسائل ولا قادرين على تبني وسائل إعلام متلفزة تسهم في إيصال رسالتهم الإعلامية إلى الجمهور الانتخابي وخاصة الريفي منه والذي غالبا ما يحسم الأغلبية لصالح الحزب الحاكم.

رابعا: التداخل الكبير بين الدولة والحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) لدرجة أن كافة المسؤولين التنفيذيين في المحافظات يكونون إلى جانب مرشحي الحزب الحاكم حتى ولو كان ذلك المرشح في إطار محدود، وما انتخابات الدائرة 227 في محافظة ريمة عنا ببعيد.

وختاما، فإنه في ظل تلك العقبات المشارإليها سلفا ربما يكون من الأفضل لأحزاب المعارضة-من وجهة نظرنا المتواضعة- وفي مقدمتها أحزاب اللقاء المشترك، الآتي: إما أن تقف في صف المسار الديمقراطي وفي صف جماهيرها من خلال تجاوز تلك العقبات وعلى رأسها إعادة بناء اللجنة الانتخابية التي تدير الانتخابات و تعديل النظام الانتخابي المعمول به حاليا، وإما أن تفضل الاستراحة إلى حين تتوفر ضمانات حقيقية لممارسة استحقاقات انتخابية حقيقية تفضي إلى تمثيل كل أبناء هذه البلد في مؤسسات صنع القرار بدون التهميش القسري او الفرز السياسي المتعمد.

الاستبداد اليمني وسبل تفكيكه

احمد صالح غالب الفقيه

يتخذ الاستبداد كما يعرّفه كتاب «الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة» الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية 2005، اوجها متعددة، منها: الديكتاتورية والطغيان والشمولية والتسلطية، ليعني بصورة عامة الحكم الفردي المطلق؛ حيث الحاكم يقدم مصلحته ومصلحة بطانته على المصلحة العامة، ويتحكم في رقاب الناس، ويستأثر بخيرات مجتمعهم، مسرفا في استخدام القوة في إدارة السلطة، من دون ان يخضع للمحاسبة والمراقبة والمساءلة من قبل المحكومين. وإذا كان الاستبداد في الدولة التسلطية الشمولية اليمنية قبل الوحدة قد كرّس غياب الديموقراطية والأحزاب والحريات، وتفنن في استخدام وسائل القمع والتخويف والتهميش والترهيب والترغيب من أجل البقاء في السلطة، فإن الاستبداد في دولة ما بعد حرب 1994 قد جاء بالاستبداد (الحداثي) والتف على المكتسبات الحداثية لدولة الوحدة عن طريق المناورة والالتفاف بأسلوب شيطاني، فجعل تطبيق القانون انتقائيا، وجعل انتهاك القانون والخروج عليه ممارسة يومية لأركان الدولة والمسؤولين فيها، الأمر الذي انتج ما يأتي:

- انتهك حقوق الإنسان اليمني، وعرض المواطن للقتل والتعذيب والمعاملة المهينة الحاطّة بالكرامة.
- أفرط في ممارسة العنف الشرعي وغير الشرعي، والعدوان العسكري والقصف المدفعي والصاروخي والجوي الجماعي والعشوائي، حتى اتسمت ممارساته بمستوى اجرامي لا مثيل له بالمقارنة مع دول العالم قاطبة.
- قدم أمن الحاكم وأسرته على الصحة والتعليم، واضعا ميزانيات هذا الأمن الخاص فوق المراقبة والمساءلة والمحاسبة.
- استخدم الإعلام في تزييف الحقائق وتزويرها، والتسبيح بحمد الحاكم.

أما محصلة ذلك كله فهي (كما وصف الكتاب بحق) على المستوى السياسي: تداعي شرعية الحكم وتكلس النخب السياسية الحاكمة، وغياب تداول السلطة وافتقاد الدينامية السياسية الضرورية للتقدم والتطور.

وعلى المستوى الاقتصادي: تخلف التنمية وشيوع ظاهرة الفساد واتساع نطاق (الدخول الخفية) الناجمة عنه، ما جعل العمل الشريف يفقد قيمته، والقانون يفقد هيبته واحترامه.

وعلى المستوى الاجتماعي: اتساع الفجوة وتعمقها بين القلة من الأثرياء المقربين وبين الأكثرية الساحقة من الفقراء المهمشين المبعدين عن مراكز القرار والمشاركة.

أما على المستوى الأخلاقي فقد اقترن الاستبداد بظواهر مَرَضية كالرشوة والمحسوبية والمضاربة والاختلاس والسمسرة وإهدار الأموال العامة.

وإزاء ذلك كله اصبح المجتمع اليمني مجتمعا يفقد تدريجيا السيطرة على شروط بقائه واستمراره، وتخلف عن مواكبة متغيرات الحياة بسبب عدم تجديد الرؤية السياسية والاجتماعية، وبالتالي ضحالة الأداء الاجتماعي وإضاعة فرص التغيير الإيجابي واختناق روح الاستنارة والنهضة والإصلاح والتحديث.

تفكيك الاستبداد

إن تفكيك الاستبداد لن يتم إلا بعكس الآلية التي جعلت وجوده ممكنا، وأمدته بأسباب القوة، وهي النزاع التاريخي بين اليسار والوسط واليمين أو بين اليسار والقوميين والإسلاميين حسب التسمية الشائعة، والذين أتاح العداء المستحكم بينهم للمستبد ضربهم ببعض على قاعدة «فرق تسد!».

وقد تحقق شرط التفكيك الأول هذا بنشوء اللقاء المشترك. وتعزز بمبادرة اللقاء المشترك للإصلاح الوطني الشامل، والتي شخصت الوضع بدقة مثيرة للإعجاب. فمبادرة اللقاء المشترك وضعت إصبعها على أساس المشاكل التي تعاني منها البلاد، وهي: السلطات الإمبراطورية الواسعة بل والفضفاضة التي يستحوذ عليها رئيس الجمهورية في غياب أي آلية لمحاسبته، وغياب الفصل بين السلطات، وغياب دولة القانون. ولذلك طالبت بالحد من سلطات رئيس الجمهورية، بل وإنهاء دور الحاكم الفرد المطلق من الأساس. وتحويل النظام السياسي إلى نظام برلماني تكون فيه السلطة التنفيذية جماعية بيد الحكومة المنتخبة، التي يشكلها الحزب الحائز على الأغلبية في مقاعد مجلس النواب، أو حكومة ائتلافية من حزبين أو اكثر. مع توفر آليات ومعايير صارمة للمساءلة والمحاسبة في كل المستويات.

كما طالبت المبادرة باستقلالية القضاء وانتخاب قيادة من قبل القضاة. إضافة إلى استقلالية الأجهزة المهمة كالبنك المركزي وجهاز الرقابة والمحاسبة والخدمة المدنية...الخ، وإزالة الولاءات الخاصة من القوات المسلحة والأمن.

والمطلوب الآن هو انخراط كل القوى الاجتماعية في العمل السياسي، وضمان التواصل بين النخب والجماهير وترجمة المبادرة إلى إنجازات في أرض الواقع.

ياء المنادى

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

تجديد القيادات الحزبية!!

بعد أن شخص بدقة وبكامل الوعي والشعور بالمسؤولية طبيعة المشكلة والأزمة التاريخية التي يعيشها الاشتراكي وربما غيره من الأحزاب اليمنية مشيرا إلى دور (الصنمية) وتأبيد المناصب القيادية في الأحزاب والمؤسسات في تكريس مثل هذه الأزمات داخل الأحزاب وداخل الدولة والمجتمع..اقترح الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني الدكتور ياسين سعيد نعمان، في كلمته أمام الدورة الثانية للجنة المركزية، آلية جديدة لتصحيح الاختلال والخروج من الأزمات المتوالية، متمثلة بتقصير مدة المناصب القيادية في الحزب وتدويرها زمنيا قائلاً: «... إنني وبعد تأمل مع النفس ودراسة لشروط الخروج من هذا المأزق الذي يتجه بالحزب (الاشتراكي) نحو المجهول فإنني أرى أن يبدأ الإصلاح من الآلية التي تنظم تداول قيادات الحزب بدءاً براس الحزب ورؤوس المنظمات في المحافظات...» مشيرا إلى «..إن تحريك هذه المواقع على نحو دوري سيسمح بالتجديد وسينهي حالة الاتكالية وصناعة الأصنام واكلها... وسيوفر الحوافز الضرورية لتفعيل الهيئات وكذا الشروط المناسبة للتعامل مع هذه المواقع باعتبارها تأدية لمهام مؤقتة في سياق نشاط الحزب دون حاجة إلى تحويلها إلى موضوعات للصراع أو محاور للمواجهة وتصفية الحسابات... (كما أن) تحريك هذه المواقع سيولد فرصا لاكتشاف طاقات جديدة في الحزب من ناحية وسيقتل روح الاتكالية برفع قيمة ودور الهيئات في الحياة الداخلية للحزب...». الدكتور ياسين سعيد نعمان وكما اعرفه وتعرفونه جيدا لم يطرح مقترحه هذا من باب المزايدة ولا بهدف الابتزاز ولم يكن في ذلك، غاضبا أو متبرما من قيادة حزب كبير وعريق بحجم الاشتراكي اليمني وليس لأن التعب والإرهاق قد أنهك قواه وجعله يتخلى عن تحمل المسؤولية... أبدا وحاشا لله أن يكون ياسين نعمان من هذا النوع من القياديات!! وعلى خلاف ذلك فقد كان الرجل صادقا كما عهدناه وقد جاء قراره الصحيح -وكما قال- نتيجة تأمل مع النفس ودراسة واعية ومتعمقة لتصحيح الاختلالات، معتقدا بأن تأبيد المناصب القيادية وتحويل شاغليها -مع المدى- إلى أصنام جاهلية مقدسة لا يجوز الاقتراب منها أو مساءلتها أو مسها بسوء سيعني فيما يعني تحويلها إلى مراكز للاستقطاب والابتزاز والاستبداد والفساد داخل الحزب وفي كل هيئاته القاعدية والقيادية! وفي مثل هذه الأوضاع فإن الاختلاف مع الأصنام المقدسة عادة ما يكون اختلافاً صراعياً إقصائياً وفي نهاية الأمر (أكل) هذه القيادات أو تصفيتها جسديا ومعنويا تماما كما كان مشركو قريش يعملون مع أصنامهم المصنوعة من التمر والبلح!!

إن اخطر ما يكرسه تأبيد المناصب القيادية داخل الدولة والأحزاب وفي منظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات هو الفساد والاستبداد وقتل روح التجديد والإبداع داخل هذه المؤسسات وهو بالضبط ما نشاهده اليوم ونلمسه بوضوح داخل الاشتراكي وبقية الأحزاب اليمنية والعربية وداخل الدول والمجتمعات عموما والى درجة أن اليمن وجميع مؤسساتها المدنية والسياسية والاجتماعية لم تفرز قائدا جديدا بحجم التحديات التي تواجهها منذ اعتماد الديمقراطية والتعددية قبل ستة عشر عاما وطوال هذه الفترة لا تزال الوجوه هي الوجوه من علي عبد الله صالح (منزل منزل)، والسبب هو أن هذه الأصنام المؤبدة والديناصورية تقف حائلا دون ولادة قيادات جديدة تعيش عصرها وتمسك بزمام مستقبلها وتحدياته الكبيرة!!يمكن القول إن اليمن -وليس فقط الأحزاب- تعيش وبسبب هذا العامل وعوامل أخرى كثيرة حالة من الجمود والموت المحقق لم يظهر فيها رئيس جديد ولا شيخ جديد ولا زعيم طلابي أو نقابي جديد بل إن الذين يقدمون أنفسهم لمنافسة الرئيس صالح في الانتخابات الرئاسية القادمة هم أنفسهم أولئك (الزعماء) الذين عاشوا كل مراحل الإخفاق والهزائم والانكسارات التي مرت بها اليمن وكانوا احد أسبابها أو أطرافها، وكأن هذه الأمة قد عقمت ولم تعد قادرة على الإنجاب!!

لقد بدأ الحزب الاشتراكي خطوته الصحيحة في هذا الاتجاه عندما قرر الأمين العام السابق الأستاذ علي صالح عباد (مقبل) أن يتنحى عن منصبه ويترك المجال لغيره رافضا وبكل وعي وإصرار كل دعوات التريث والبقاء على كاهل الحزب، اقصد تلك الدعوات التي انطلقت حينها من حناجر النفاق والزيف والفساد محاولة ثنيه عن قراره الشجاع، ولو انه استجاب لظل في محله وموقعه إلى (ابد الآبدين) ولما استطاع احد داخل الحزب أو خارجه زحزحته من ذلك الموقع إلا بعد أن يموت الحزب أو يموت قائده (بأحد الأجلين) وفي الغالب سيكون الأجل الثاني هو (الأكل) أو التصفية المعنوية كما حصل لأصنام الجاهلية الأولى، لكنه (أي مقبل) مضى بقراره الصحيح لتكون النتيجة المنطقية هي فوز الحزب الاشتراكي والحركة الوطنية اليمنية عموما بقائد جديد بحجم ومكانة الدكتور ياسين سعيد نعمان الذي لم يمض على توليه لمنصب الأمين العام سوى ستة اشهر إلا وقد أعاد لحزبه حيويته المفقودة ومكانته الرفيعة في الخارطة السياسية اليمنية ، ولم يكن ذلك ليحصل في الحزب الاشتراكي لولا التغيير والتجديد في قيادته.

لقد رفض الاشتراكيون في اللجنة المركزية مقترح امينهم العام بالإجماع وإذا كانت الغالبية العظمى منهم قد رفضت المقترح بدوافع الشعور بالمسؤولية تجاه الحزب ومكانته في هذه المرحلة وحاجته الشديدة لقيادة كبيرة وواعية بمستوى وعي ومكانة ياسين نعمان، خصوصاً والحزب وبقية أطراف الحركة الوطنية اليمنية مدعوة لخوض استحقاقات كبيرة سيتقرر بموجبها مصير اليمن والديمقراطية والتعددية ، فإن القليل منهم قد وقفوا ضد هذا المقترح بدافع الرغبة الماكرة في استمرار الأزمة من خلال تأبيد مناصبهم وتصنيمها وتحويلها إلى مراكز للفساد والاستبداد!!

شخصيا اختلف مع كل هؤلاء الرفاق وإذا كان هنالك من اتفاق فهو أن الفترة المقترحة لتبادل المواقع القيادية قصيرة (سنة واحدة) وقد لا تسمح فعلا لعملية الاستقرار والتموضع التنظيمي والسياسي للقيادات الجديدة. وعلى ذلك اقترح أن تمد الفترة إلى سنتين وسنكتشف حينها أن الحزب بياسين وبدون ياسين يسير في الاتجاه الصحيح فاتحا آفاقا جديدة للخروج من مأزق الأزمات التاريخية والتوافقية التي عاشتها وتعيشها الأحزاب اليمنية عموما.

يذهب الباحث سعودي علي عبيد في هذه الحلقة الى أن الأزمة التي أدت الى الحرب تعكس الخلاف الواضح بين الشمال والجنوب لا الخلاف بين المؤتمر والاشتراكي أو الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض..

الحرب اليمنية الثالثة

الأسبـــاب والنتائـــج (3)

د. سعودي علي عبيد

ثالثا: العوامل التاريخية والثقافية:

لقد عرفنا مما سبق، أنَّ اليمن قد عاشت مراحل التجزئة أكثر من مراحل التوحد،أي أنَّ ظاهرة التجزئة إلى دويلات أو أقلٍ أو أكثر منها، كانت هي السمة الغالبة لليمن. ولذا فإنَّ استمرار واقع تجزئة اليمن لفترة تاريخية طويلة، واستقراره عند تشكل كيانين سياسيين، جنوب وشمال، كل ذلك قد خلق ثقافتين ونفسيتين مختلفتين. ومن الصائب نسب هذا الاختلاف إلى تطور العملية التاريخية في كل جزء على حده.

كما أنَّ بقاء الجزء الشمالي من اليمن لفترات طويلة تحت الحكم العثماني وحكم الإمامة،وخضوع الجزء الجنوبي للسيطرة الاستعمارية البريطانية، قد عمَّق هاتين الثقافتين والنفسيتين عند " شعبي " الشطرين.

إنَّ خضوع الشطر الشمالي لفترة تزيد على نصف قرن للسيطرة العثمانية، بما هو معروف عن الاستعمار التركي من تخلف، وكذا خضوع هذا الشطر لحكم الإمامة، بما عرف عنه من تخلف، هو الآخر، كل ذلك قد جعل مجتمع هذا الشطر يعيش في ظلمات التخلف السياسي والاقتصادي والثقافي.

وفيما يخص الشطر الجنوبي، وبسبب وقوعه تحت السيطرة البريطانية، فقد جعله ذلك أقلَّ تخلفاً من الشطر الشمالي، ويعود ذلك إلى الاختلافات الثقافية والتاريخية بين الاستعمارين،التركي والبريطاني. لذا فإنَّ هذا الواقع إضافة إلى الموقع الجغرافي للشطر الجنوبي قد ساعداه على اكتساب سمات افتقدها الشطر الآخر.

إنَّ موقع الشطر الجنوبي على شريط ساحلي طويل، قد جعله في تماس مباشر مع العالم الخارجي. والمعروف أنَّ اليمن، بشكل عام، قد عرف الهجرة الخارجية منذ فترات زمنية بعيدةً، مما جعلهم متواجدين في مختلف بقاع العالم، ولا يستثنى منها البلدان النائية. ومن المؤكد بأنَّ الهجرات اليمنية الحديثة قد حدثت بوساطة الشطر الجنوبي، وخاصة ميناءَي عدن والمكلا وغيرها من المناطق الساحلية. كما شكلت عدن بشكل خاص، منطقة انطلاق للمهاجرينَ من المناطق الشمالية أيضاً، الذين لم تساعدهم ظروفهم السياسية التي استمرت حتى عشية ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م على الخروج من سجنهم ذاك.

وبسبب الحالتين التاريخيتين المتناقضتين التي عاشها الشطران، فقد تولدت نفسيتان وثقافتان مختلفتان عند " شعبي" الشطرين. فالشعب الجنوبي استطاع أنْ يتقبل بسهولة المؤثرات الخارجية، من ثقافة وعادات ومعتقدات فكرية وغيرها... كما أنَّ المجتمع الجنوبي قد أتسم برفضه للجمود والقهر مهما كان شكلهما، وبغض النظر عن مصدرهما. وقد عرف الشطر الجنوبي، حتى بعد استقلاله، "حالات رفض وتمرد"، فسرت دائماً بطريقة سلبية، ولم يُنظر إلى الجانب الآخر منها باعتبارها " أشكال رفض لواقع معين ". ومن المعروف أنَّ تلك الـ "حالات الرفض"، قد حدثت عندما كان يشعر جزء من المجتمع (منطقة أو مجموعة مناطق) أنَّ مصالحها صارت مصادرة من جزء آخر من المجتمع (منطقة أو تحالف مناطق أخرى)، مع اعتراضنا الشديد على الطابع، الذي لبسته تلك الأحداث. وهذا يعني أنَّ النظام السياسي في الجنوب كان معرَّضاً باستمرار للنقد، حتى من داخله.

أما المجتمع الشمالي، فبالإضافة إلى ما ذكرناه سابقاً، فإنَّ وقوعه تحت الحكم العسكري –مع معرفتنا بسمات الحكم العسكري في العالم الثالث– قد خلق عنده "حالة نكوص واستكانة وتقبُّل للأمر الواقع"، بسبب ما تعرَّض له المجتمع هناك من قهر، وخاصة في المناطق الجنوبية والوسطى وتهامة، من بعض القبائل المهيمنة على مقاليد السلطة في الشطر الشمالي، التي توارثت زمام السلطة العليا هناك. ومعلوم أنَّ هذه السلطات لم تتوانَ عن استخدام أبشع الأساليب لقمع أي تمرد ضدها، بما فيها سحق مناطق سكنية برمتها. وقد حدث ذلك كثيراً في المناطق الجنوبية والوسطى من الشطر الشمالي.

القسم الثاني
مجريات أحداث الحرب اليمنية الثالثة

سيكون من المفيد، قبل التطرق إلى مشاهد الحرب، التي شهدتها اليمن، الحديث عن الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد قبل انفجار الحرب، التي كانت سبباً مباشراً لها.

لقد شهدت البلاد أزمات سياسية متعددة وذات مستويات مختلفة بين أطراف الائتلاف (الحزب الاشتراكي اليمني، والمؤتمر الشعبي العام)، قبل انتخابات أبريل ١٩٩٣م، ومن ثم المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح من جهة، والحزب الاشتراكي اليمني من جهة أخرى وذلك بعد الانتخابات عينها. ألا أن الأزمة التي بدأت في أغسطس ١٩٩٣ تعتبر الأخطر، لأنها قادت البلاد إلى الحرب المدمرة برغم ما رافق ذلك من محاولات للحل.. ولقد بدت تجليات هذه الأزمة السياسية في العناصر الآتية:

أ) تفاقم الأزمة الاقتصادية بكل عناصرها التي ذكرناها آنفا.

ب) تعطلت أنشطة الإدارات والمؤسسات المركزية، مما حدا بالمؤسسات الشطرية أن تقوم بمهامها بشكل شطري. وقد تم ذلك بسهولة لتوافر العوامل المساعدة لذلك.

ج) استمرار تدهور الوضع الأمني، الذي تمثل في عمليات الاغتيالات، التي استهدفت بشكل رئيس قيادات الحزب الاشتراكي اليمني والاعتداء على مؤسساته الحزبية وعلى وجه الخصوص في المحافظات الشمالية، إضافة إلى العمليات التي استهدفت عناصر وممتلكات الشركات النفطية العاملة في اليمن، وبدون أن يقابل ذلك إجراءات مضادة من قبل المؤسسات الأمنية...

د) إن فشل الخروج من هذه الأزمة، قد ضاعف منه أزمة الثقة بين القيادات الشمالية والجنوبية، وخاصة وقد شعر الجنوبيون بأن "اخوتهم الشماليين" قد قلبوا لهم رأس المجن، كما يقول المثل. وبرغم أن الأزمة قد تم تبسيطها إلى خلاف بين الحزب الاشتراكي اليمني كممثل للجنوب والمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح كممثلين للشمال، وتم اختزالها بعد ذلك باعتبارها خلافاً بين رئيس مجلس الرئاسة كممثل للشمال ونائبه كممثل للجنوب، إلاّ أن الواقع قد أكدّ بأن الأزمة قد عكست الخلاف الواضح بين "الشمال" و "الجنوب"، أي بين مصالحهما، وذلك عندما اتضح للجنوبيين" أن الوحدة كواقع وممارسة قد تحولت إلى شيء آخر يختلف كلياً عما كان مأمولاً منها"، بمعنى أن " الكائن" لا ينطبق مع " ما كان ينبغي أن يكون". وفي الواقع والممارسة فقد تراءى للجنوبيين بأنَّ ما يتحقق، ليس سوى تلك الأهداف التي وضعها "الشماليون" في حساباتهم عند إقدامهم على الوحدة الاندماجية. وهذا ما تم بلورته في الخطاب السياسي للإعلام الشمالي في خضم الأزمة السياسية.

هـ) ساهم الإعلام المحلي بأنواعه: المرئي والمقروء والمسموع بإبراز هذه الأزمة داخلياً وخارجيا. وقد ساعد على ذلك بقاء المؤسسات الإعلامية في الشطرين تحت سيطرة المؤسستين الحزبيتين اللتين كانتا تحكمان قبل الوحدة.. ففي الوقت الذي عبَّر إعلام "الجنوبيين " عن رفض "الوحدة الإلحاقية". وطالبوا بتصحيح مسار الوحدة، فإنَّ إعلام "الشماليين" قد أكد على التمسك بالوحدة كما هي. واتُّهم الجنوبيون بـ"الانفصاليين". وقد زاد الطين بلة بروز بعض الشعارات مثل: " الوحدة أو الموت" و "عودة الفرع إلى الأصل" وغيرها. وهو ما زاد من مخاوف الجنوبيين.

و) تجنبا للوصول إلى نقطة الصدام المسلح، سعت مختلف الفعاليات السياسية إلى حل المشكلات التي برزت عن طريق الحوار، والمؤتمرات الوطنية. وقد تمخض عن تلك الحوارات ما سمي بـ " وثيقة العهد والاتفاق لبناء الدولة اليمنية الحديثة"، التي وقعت عليها كل الأطراف المشاركة في حوار القوى السياسية اليمنية، وذلك في ٢٠ فبراير ١٩٩٤ في عمّان بالمملكة الأردنية

ومن المفيد التذكير بأن عملية إقرار هذه الوثيقة والتوقيع عليها من الأطراف المشاركة في الحوار لم تكن سهلة، وذلك بسبب اختلاف رؤى ووجهات نظر تلك الأطراف والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١- هناك قوى وجدت، أن الوصول إلى ما يشبه الإجماع الوطني متمثلاً بإقرار هذه الوثيقة، يعني الاعتراف ضمناً بأن هناك اختلالاً قد اعترى مسار الوحدة، وأنَّ "الوحدة الكائنة" ليست هي الوحدة المتفق عليها في اتفاقية نوفمبر ١٩٨٩ ولقاء إبريل ١٩٩٠ بين الشمال والجنوب.. وهو ما يعني، من ناحية أخرى، الاعتراف بوجهة نظر الحزب الاشتراكي اليمني والقوى المساندة له.. وتنطلق رؤية هذه القوى، من أنَّ "وثيقة العهد والاتفاق" تجسد طموح مختلف القوى الديمقراطية، نحو بناء دولة يمنية عصرية وحديثة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.. إضافة إلى أن هذه "الوثيقة" بمضمونها، إذا ما تم تنفيذها، فإنَّ ذلك يعني هزيمة للقوى الأخرى.

٢- وهناك قوى أخرى وجدت أن إقرار هذه " الوثيقة " يشكل مساساً مباشراً بهذه " الوحدة الكائنة". ورأت أن هذه " الوثيقة "بمضمونها تشكل بديلا للدستور بل وتتجاوزه. وقد عبَّر عن ذلك حزب المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، و بعض القوى السياسية الأخرى التي توجد قاعدتها الاجتماعية في المناطق الشمالية.

وبرغم ذلك فقد ذهبت كل الفعاليات السياسية إلى عمَّان، للتوقيع على " وثيقة العهد والاتفاق" مع إحساسها بالريبة تجاه بعضها البعض، بسبب أنَّ الأزمة قد وصلت إلى ذروتها. وكان لقاء عمَّان بمثابة مسكن ليس إلاّ. وهو ما تم التعبير عنه على النحو الآتي:

١- لقاءات رئيس مجلس الرئاسة ونائبه بقادة دول عربيه، أكان في طريق الذهاب إلى عمَّان أو في طريق العودة منها، بهدف إقناع هؤلاء القادة بصحة وجهه نظر كل طرف، أو بهدف الاستقطاب، إنْ أمكن.

٢- المماحكات التي رافقت عملية التوقيع على الوثيقة، والتي كادت أن تؤدي إلى إفشال اللقاء.

٣- الصدامات العسكرية بين طرفي الصراع، التي حدثت مباشرة بعد التوقيع على الوثيقة مثل أحداث أبين وحرف سفيان.

لقد أشرنا في سياق الدراسة إلى عدم توحيد أو دمج بعض المؤسسات، وبخاصة المؤسسة العسكرية. وهذا معناه أن كل شطر قد احتفظ بمؤسسته العسكرية التي كان يمتلكها قبل الوحدة.. ويعود ذلك إلى اختلاف السلطتين، اللتين أقامتا الوحدة الاندماجية، حول الكيفية والطريقة التي يمكن أن تتم بهما عملية التوحيد أو الدمج، وهذا هو التبرير الظاهري، أما الحقيقة فهي أن هناك شعوراً من قبل أحد الطرفين يتسم بالريبة تجاه الطرف الآخر. ومن المنطقي أن يكون هذا الطرف هو "الجنوبيين"وذلك بسبب إحساسهم بالتفوق العددي لـ " الشماليين" وتشكيكهم بنواياهم. وعوضاً عن عملية التوحيد، تم اتفاق على إجراء توزيع للوحدات العسكرية، حيث تم نقل بعض الوحدات العسكرية من قبل هذا الجانب أو ذاك، كما سيتضح لنا فيما بعد.

إن احتفاظ كل شطر بمؤسساته الخاصة، وخاصة المؤسسة العسكرية لما لها من هيبة وجبروت، فضلاً عن الانتخابات(إبريل ١٩٩٣)، والذي كانت نتيجتها احتفاظ كل شطر بقاعدته الانتخابية التقليدية، كل ذلك قد أكد بالملموس والممارسة استمرار واقع التجزئة، وهو ما يعني بان ما تم في ٢٢ مايو ١٩٩٠ ليس سوى " مشروع للوحدة" قابل للنكوص.

ومع أن هناك من يحلو له أن يضع تاريخاً رسمياً لهذه الحرب– الرابع من مايو ١٩٩٤– ألا أن ذلك لا ينفي وجود مقدمات لها، تمثلت في حدثين عسكريين، هما:

الأول هو الاحتكاك العسكري الذي حدث في ٢١ فبراير ١٩٩٤، في محافظة أبين، بين وحدتين عسكريتين شمالية وجنوبية مع الأخذ بعين الاعتبار أن التفوق العسكري هو لصالح الوحدات الشمالية التي تكاد تكون مسيطرة بشكل كامل على هذه المحافظة منذ قيام الوحدة، وعلى أساس توزيع الوحدات العسكرية الذي أشرنا إليه. وقد تمت السيطرة على الوضع دون اللجوء إلى التفجير العسكري. ثم تبعه الصدام المسلح في حرف سفيان ضد اللواء الجنوبي المتواجد هناك في مارس ١٩٩٤؛ كرد فعل على أحداث أبين.

الثاني هو الصدام المسلح المؤسف الذي حدث في منطقة عمران الواقعة شمال صنعاء في ٢٧ أبريل ١٩٩٤، بين اللواءين المدرعين،الأول التابع للقوات الشمالية، واللواء الثالث التابع للقوات الجنوبية، ويعتبر البعض بأن هذا التاريخ هو البداية الحقيقية للحرب اليمنية الثالثة، وذلك للأسباب الثلاثة الآتية:

١- لقد صادف أن الرئيس علي عد الله صالح قد ألقى خطاباً في ميدان السبعين في صنعاء بمناسبة الذكرى الأولى للانتخابات النيابية، حيث تضمن هذا لخطاب هجوماً قوياً ضد من اسماهم بـ " أعداء الوحدة". وقد قصد بذلك "الحزب الاشتراكي اليمني"، كما شمل الهجوم أحزاب المعارضة، الذي اتهمها الرئيس بالتواطؤ والتعاون مع الحزب الإشتراكي اليمني. كما تضمن الخطاب تحريضا جماهيرياً لاستئصال" أعداء الوحدة". ولخطورة ما جاء في ذلك الخطاب، فقد سُمي هذا الخطاب بـ " خطاب الحرب".

٢ – انفجر الوضع العسكري بين اللواءين العسكريين المذكورين في منطقة عمران بعد ساعات من ذلك الخطاب، وبحضور اللجنة العسكرية المشتركة والمكلفة بتهدئة التوتر العسكري بين هذين اللواءين اللذين كانا يعسكران في معسكر واحد.

٣- اتسم الصدام العسكري بين هذين اللواءين بالعنف، أكان من حيث طبيعة المعركة، أم من حيث نتيجتها المادية والبشرية.. حيث دُمرَّ اللواءان تدميراً كاملا، كما تم الاستعانة بقوات إضَافية: نظامية وقبلية لمساعدة اللواء الشمالي ضد الآخر.. ولهذه الأسباب، فقد سُميَ السابعُ والعشرون من أبريل، بأول يوم لهذه الحرب اليمنية الثالثة.

وبعد ذلك أخذ الوضع العسكري بالتداعي السريع، حيث انتقلت المعركة إلى منطقة ذمار، وتمَّ محاصرة لواء جنوبي آخر وتدميره. ثم انتقلت المعارك بشكل أسرع إلى المناطق الحدودية الشطرية السابقة، ثم انتقلت المعارك إلى داخل المناطق الجنوبية. واستمرت كذلك حتى تم إسقاط عدن والمكلا. وهو ما يعني هزيمة الجنوبيين وخروج قياداتهم من الجنوب، وهو ما يعني أيضا انتصار الشماليين ودخولهم عدن في ١٩٩٤/٧/٧م.

ومع عدم إهمال أهمية هذه النتيجة، التي انتهت بها هذه الحرب، إلاّ أنه ينبغي الوقوف عند بعض المحطات في سياق مجرى هذه الحرب:

١ – سرعة نقل المعركة إلى الحدود الشطرية السابقة، ومن ثم نقل المعركة إلى داخل المناطق الجنوبية، بمعنى أن الحرب هذه المرة كانت واستمرت في المناطق الجنوبية.. مع التأكيد بان محافظة أبين كانت عملياً بيد القوات الشمالية وفقا لتوزيع الوحدات العسكرية الذي ذكرناه.. ولذا فإن تواجد هذه القوات في هذه المحافظة كان له أهمية استراتيجية كبيرة، كون محافظة أبين تربط بين مختلف المحافظات الجنوبية.. ولأن السيطرة عليها يعني عزل المركز (عدن) عن بقية المناطق، وهو ما تحقق فعلا للقوات الشمالية. وهو ما كان يدركه الشماليون " مسبقاً عند اختيارهم لهذه المحافظة.

٢ – عدم انصياع الشماليين لدعوة الجنوبيين، ونداء بعض الزعماء العرب لوقف الحرب، والعودة إلى الحوار منذ لحظة انفجار الحرب، لإيمانهم بأنَّ " الشهية تأتى في سياق الأكل".

٣ – عدم انصياع الشماليين لإرادة المجتمع العربي، متمثلاً بنداءات الجامعة العربية والقوى الإقليمية، وكذا نداءات المجتمع الدولي، متمثلاً بقرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف الحرب وبدء الحوار بين طرفي الصراع.

٤ – استمرار حصار مدينة عدن، وقصفها بمختلف الأسلحة، والإصرار على تدمير مرافقها الحيوية، وعدم الاكتراث بمعاناة سكانها، برغم نداءات مختلف القوى الإقليمية والعربية والدولية. كما جرى تجاهل تحذير بعض القوى العالمية، كالولايات المتحدة الأمريكية، لأنَّ منطقهم هو: " فليحقدوا شرط أن يخافوا"، كما كان يردد " كاليفود" إمبراطور روما السادي المجنون.

٥ – عقدت مجموعة من الأحزاب لقاء في عدن إبان الحرب، وأصدرت في ختامه بياناً سياسياً هدف إلى وقف الحرب وتشكيل " حكومة انقاذ وطني"، والتأكيد على تطبيق " وثيقة العهد والاتفاق".. وأشارت هذه الأحزاب في بيانها إلى " أنها ستتخذ خطوات أخرى ضد أي طرف من الطرفين المتحاربين، إذا رفض المقترحات التي تضمنها هذا البيان". وقد رفض الشماليون ما جاء في البيان جملة وتفصيلا، وواصلوا الحرب.

٦ – وأمام، إصرار الشماليين على مواصلة الحرب، فإنَّ الجنوبيين لم يجدوا أمامهم من مخرج عدا الإعلان عن انفصالهم" من الوحدة والإعلان عن قيام " دولتهم" في المناطق الجنوبية التي سُميت بـ " جمهورية اليمن الديمقراطية"، وذلك في ٢١ يونيو ١٩٩٤.. وقد تم تشكيل بعض مؤسسات هذه الدولة على عجل، وبدون استيفاء بعض الشروط القانونية، وذلك بسبب الوضع الناتج عن الحرب المتمثل بعزل العديد من مناطق هذه " الجمهورية" عن بعضها البعض وبشكل خاص عن عاصمة " الجمهورية" عدن.

٧ – بسبب اتساع رقعة المناطق الجنوبية " الجمهورية" فقد ارتأى الزعماء الجنوبيون توزيع أنفسهم على منطقتي" عدن" كعاصمة و" حضرموت" كمخزون للنفط ومصدرة له. وقد أدرك الشماليون أهمية هذا الإجراء، فحشدوا قواتهم باتجاه هاتين المنطقتين، وصمموا على إسقاطهما بكل الوسائل، وبغض النظر عن أخلاقية هذه الوسائل؛ ولأنَّ سقوطهما معناه سقوط " مشروع انفصال الجنوب ".

■ محافظة أبين كانت عملياً بيد القوات الشمالية وفقا لتوزيع الوحدات العسكرية الذي ذكرناه.. ولذا فإن تواجد هذه القوات في هذه المحافظة كان له أهمية استراتيجية كبيرة، كون محافظة أبين تربط بين مختلف المحافظات الجنوبية.. ولأن السيطرة عليها يعني عزل المركز (عدن) عن بقية المناطق، وهو ما تحقق فعلا للقوات الشمالية

■ برغم أن الأزمة قد تم تبسيطها إلى خلاف بين الحزب الاشتراكي اليمني كممثل للجنوب والمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح كممثلين للشمال، وتم اختزالها بعد ذلك باعتبارها خلافاً بين رئيس مجلس الرئاسة كممثل للجنوب، إلاّ أن الواقع قد أكدّ بأن الأزمة قد عكست الخلاف الواضح بين "الشمال" و "الجنوب"، أي بين مصالحهما

نقيب المعلمين لـ«النداء»:

وعود رسمية تبيع الوهم!!

● جانب من مسيرة حاشدة للمعلمين شهدتها صنعاء الأسبوع الماضي

■ كتبت - سعادة علاية:

مسيرة الاسبوع الماضي التي قام بها معلمو مدارس أمانة العاصمة عكست الدرجة التي بلغتها مرحلة الشد والجذب بين المعلمين والحكومة. المطالبة بحقوق قانونية في استراتيجية الاجور 2006 وكذا حقوق أخرى مكتسبة وفقا لقانون المعلم السابق، كل هذا يقع في اولويات مطالب نقابة المعلمين من الحكومة، ولا تمثل المسيرات التي يتم ترتيبها سوى طريقة سلمية للتعبير عن مشروعية تلك المطالب. الاستاذ احمد الرباحي، نقيب المعلمين، قال في حديث لـ«النداء» بخصوص ما أعلنته وسائل الاعلام، الاثنين الفائت، بخصوص الاستجابة لمطالب المعلمين، إن ما يبث عبر تلك الوسائل الرسمية ماهو إلا من قبيل ذر الرماد على العيون وتوزيع الاوهام، بهدف ثني المعلمين عن المشاركة في المسيرة الاحتجاجية، مؤكداً أن تلك التصريحات ليس لها على ارض الواقع إلا ما يتعلق ببعض الجوانب الجزئية، وهي لا تسمن ولا تغني من جوع.

● الرباحي

وعن الاجراءات التي تمت بهدف مضايقة المعلمين يوم المسيرة، كإغلاق المدارس، والتهديدات وتسجيل الغياب في ذلك اليوم إلى حد وصول القسط من 3 أيام إلى 5 أيام، بخصوص هذه الاجراءات قال نقيب المعلمين إن النقابة ونقابة المهن التعليمية قد أعلنوا موقفهم تجاه التعسفات التي مورست بشكل سافر حد قوله ضد قيادات وكوادر النقابات والعاملين في حقل التعليم بغرض ثنيهم عن ممارسة حقهم القانوني، كما تم التوجه ناحية منظمات المجتمع المدني ومجلس النواب وتمت المطالبة بالاحتفاظ بالحق المشروع في التعبير السلمي. ويؤكد النقيب الرباحي ان ماحدث في الامانة قد حدث في تعز وحضرموت والبيضاء وعمران، وإن تخلفت بعض المحافظات فذلك لظروف خاصة، إلا أن الرسالة كانت واضحة.

وفيما يخص الاسباب الحائلة دون توحيد صف النقابات التعليمية الثلاث أكد الرباحي أن هناك لجنة حوار مشتركة قد وصلت إلى حلول لم تصغ بعد في شكلها النهائي نتيجة لاختلافات حول الصيغة التي سوف تتم بها الانتخابات بينها، إلا أن نقابة المهن التربوية رفضت بشكل قاطع ما توصلوا إليه.

وعن ظاهرة الاعتداء على المدرسين التي تفاقمت في الآونة الاخيرة والاجراءات المتخذة في هذا الشأن أكد الرباحي أن هذه ظاهرة تستمد قوتها من حالة الاختلالات القائمة بشكل عام والتي لابد أن تنعكس على التعليم، وقد حاولوا ايجاد نصوص قانونية رادعة ضمن قانون المعلم رقم 37 لسنة 1998 ولكن لم تلق تجاوباً من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

الوساطة والمحسوبية تدمر التعليم في الجامعات اليمنية

كشفت تقارير لجان وهيئات أن التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن أصبح يخضع لمحددات ومعايير بعيدة عن المحددات والمعايير العلمية؛ مما اثر سلبا على العملية التعليمية والبحث العلمي في البلاد، وحوّل الجامعات إلى وسط تسوده المحسوبية والسمسرة.

واستنتجت لجنة التربية والتعليم في مجلس الشورى، من خلال التقارير المرفوعة إلى المجلس ومن الزيارات الميدانية الاستطلاعية والنقاشات التي دارت مؤخراً حول هذه المسألة، أن صورة التعليم العالي تبدو قاتمة للغاية مما يعيق تحول المؤسسات الجامعية إلى أداة تغيير ونهوض كما يراهن عليها وهذه الوضعية حسب تلك التقارير ناجمة عن أسباب أوصلت الجامعات اليمنية إلى ماهي عليه من سوء .

وطبقا للتقارير المعدة من قبل لجنة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات وكذا التقارير المقدمة من العاملين في هذا القطاع فإن كثيرا من السلبيات والمخاطر تحيط وتهدد العملية التعليمية. وقد أكد تقرير اللجنة أن المفاجأة غير السارة كانت: رصدها لظاهرة شيوع الفساد الإداري داخل أروقة الجامعات الحكومية وندرة الموازنات المالية اللازمة للبحث العلمي وغياب الأبحاث العلمية وغيرها من النشاطات ذات الصلة بالتعليم العالي، وأن الوساطة والقرابة لبعض المتنفذين في أجهزة الحكومة حلت محل المعايير الأكاديمية في اختيار بعض المعيدين والمدرسين في الجامعات اليمنية الأمر الذي حرم ذوي الكفاءة والمؤهلين من الحاصلين على تقدير امتياز ممن لا وسيط لهم وأن الوساطة حالت بينهم وبين حقهم المشروع بسبب تدخلات المتنفذين وانصياع الأكاديميين لتوجهاتهم وضغوطهم.

في سياق متصل، كبرى الجامعات اليمنية ، جامعة صنعاء، التي يدرس فيها 87 ألف طالب وطالبة موزعين على 12 كلية رئيسة وسبع كليات فرعية وعشرة مراكز عليا، تعاني من عدم الاستقلالية الإدارية والمالية بسبب تحكم وزارة المالية بموازنة الجامعة وتقديرها وفق رؤيتها فضلا عن أن ميزانيتها 5 مليارات ريال لا غير، يخصص ثلثها لتغطية أعباء المرتبات والأجور، وكلفة الطالب الجامعي 286 دولاراً، فقط في العام، منها 95 دولارا تذهب في شكل مرتبات وأجور لأعضاء هيئة التدريس و191 دولارا تذهب لتغطية المدخلات التعليمية والنفقات الاستثمارية الأخرى بما فيها مرتبات وأجور بقية العاملين في الجامعة من غير هيئة التدريس.

ويورد التقرير أنه من خلال دراسة عينة عشوائية من ملفات المدرسين تبين ان التعيين كثيرا ما شابهُ تجاوزات وخروقات إما بتعليمات من جهات عليا حالات كثيرة لم تمر عبر مجالس الكليات ولا مجالس الأقسام ولم تدخل ضمن إعلانات الجامعة وتم تعيينها مباشرة من جهات عليا متنفذة بأوامر موجهة للجامعة.

وحسب التقرير فإن الجامعات اليمنية تشكو من توقف تزويد المكتبات بالدوريات ومن مخصصات البحث العلمي. والنفقات الجارية وصلت إلى 71 % من ميزانيات الجامعات اليمنية مقابل 29 % للنفقات الاستثمارية. وتميل هذه الأخيرة إلى التقلص أكثر فأكثر لأنها لاتصرف في المجال المخصص لها نتيجة لقرارات المناقلة من باب إلى آخر. والمشهد الأكثر بؤسا في الجامعات اليمنية أن قدرتها الاستيعابية تتراجع عن قبول الطلبة مما يلقي بهم خارج أسوار الجامعات اليمنية. وفي هذا الإطار يورد تقرير المجلس الاعلى للجامعات ان تكلفة الطالب الجامعي كانت عام 2001/2000 م 47836 ريالا، حوالى 255.8 دولار ثم ارتفعت تلك التكلفة إلى 122819 ريالا، حوالى 663.8 دولار عام 2002 / 2003 وهذه الزيادة لا تعزى إلى ارتفاع النفقات بقدر ما ترجع إلى السياسة الانكماشية التي اتبعتها الجامعات اليمنية والتي ادت إلى تقليص عدد الطلاب الجدد المقبولين إلى الثلث من خريجي الثانوية العامة .

ويخلص تقرير لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي في مجلس الشورى إلى أن العملية التعليمية في الجامعات اليمنية تعيش حالة إحباط بسبب ما اسماه خطأ المعايير التي اتبعت في اختيار القيادات التعليمية، مؤكدا أن ثمة إهمال للمعايير العلمية والإدارية التي تعتمد عليها كل البشرية وانه قد فضلت عليها معايير وصفها بالجاهلة وأن حاملي تلك المعايير جنوا على التعليم جناية كبيرة وتسببوا في تزييف كل مساراته وآفاقه المستقبلية للأجيال الصاعدة.

تبدأ السبت وتستهدف ٣٠ موجهاً وموجهة في محافظة لحج

المرحلة الثالثة من تأهيل موجهي محو الأمية وتعليم الكبار

تبدأ في محافظة لحج، السبت القادم الموافق 2006/2/25، المرحلة الثالثة من دورة تأهيل الموجهين والموجهات العاملين في حقل محو الأمية وتعليم الكبار بمحافظة لحج.

الدورة التي يمولها مشروع تطوير التعليم الأساسي ويشرف عليها جهاز محو الأمية وتعليم الكبار، تستهدف 30 موجهاً وموجهة يعملون في مديريات المحافظة المختلفة. وتهدف هذه الدورة إلى تعريف الموجهين بمفاهيم التوجيه وأهدافه ووظائفه وأساليبه إلى جانب التخطيط والقياس والتقويم وأدواته المتعددة في مجال محو الأمية والتي تسعى في المحصلة النهائية إلى مقاربة بنية المناهج بخصائصها وتطبيقاتها التربوية على المنخرطين في هذا النوع من التعليم.

يذكر أن المرحلة الأولى من دورة تأهيل الموجهين استهدفت محافظة ذمار ونظمت خلال الفترة من 3 إلى 2005/12/8م والمرحلة الثانية استهدفت محافظة الضالع ونظمت خلال الفترة من 2005/12/21 إلى 2005/1/5م وستتبع المرحلة الثالثة بمرحلتين أخريين تستهدفان الموجهين العاملين في محافظتي أبين وريمة خلال شهر مارس القادم.

.. وارتفاع نسبة النساء الملتحقات بمحو الأمية

■ سعادة سعيد

اعتبر احمد عبدالله احمد، رئيس جهاز محو الامية وتعليم الكبار، أن قلة وعي المجتمع بأهمية التعليم من أهم الاسباب التي تؤدي إلى عدم الالتحاق بفصول محو الامية، وأن مستوى الدخل الاقتصادي وانشغال الرجل بتحمل مسؤوليات الاسرة هي التي تعيق الرجل عن الالتحاق بفصول محو الامية، واشار رئيس الجهاز في تصريح لـ«النداء» إلى أن النساء هن أكثر شريحة تسعى للالتحاق بالتعليم غير النظامي لوجود الوقت لديها، وأن قلة الامكانات المتاحة لبرامج محو الامية تمثل عقبة أمام سير العديد من انشطة الجهاز حيث يصل عدد الدارسين والدارسات في عموم الجمهورية حسب احصائية 2004-2005 إلى 66985 يصل فيها عدد الذكور إلى 6084، بينما عدد الأناث 60901 في المرحلة الاساسية ا لتي تشمل عامين دراسيين بما يعادل الصف الرابع من التعليم النظامي، وتهدف إلى تعليم الدارسين المهارات الاساسية في القراءة والكتابة والحساب. بينما يصل عدد الدارسين والدارسات في فصول المتابعة وهي المرحلة الثانية والتي تكون لمدة عام دراسي واحد، بحسب احصائية 2005 إلى 18990، يصل عدد الأناث إلى 17799 ويصل عدد الذكور إلى 1191 وتستهدف المتحررين من الامية لضمان عدم عودتهم اليها، والراغبين في مواصلة التعليم.

قلة الكادر المتخصص في مجال تعليم الكبار من المشكلات المعيقة لتنفيذ خطط وبرامج جهاز محو الامية إلى جانب ضعف الحافز المادي المخصص للعاملين بالأجور التعاقدية، حيث يصل عدد القوى العاملة للعام الدراسي 2004-2005م 5827 معلماً ومعلمة.

يقدم جهاز محو الامية برامج تدريب وتأهيل في مراكز التدريب يهدف من خلالها إلى احياء الصناعات والحرف التقليدية المندثرة التي تعتمد على الخامات المحلية بهدف اكساب الدارسين والدارسات مهارات اساسية، للنساء في مجالات: الخياطة والتطريز، الاشغال اليدوية التريكو، الصناعات الغذائية، والتدبير المنزلي. وللذكور في مجالات: السباكة، اللحام، ميكانيكا السيارات، النجارة، والكهرباء.

لجنة خاصة لمعالجة أراضي حضرموت

■ حضرموت - عوض كشميم:

إيجاد تسوية لملف الاراضي السكنية ومخططات الاستثمار وقضايا التعويضات بساحل حضرموت، كان موضوع نقاش يوم الاثنين الماضي، في اجتماع بقاعة المكتب التنفيذي، ترأسه المحافظ «هلال» بحضور قيادات الاجهزة الامنية والعسكرية والقضائية ومدراء عموم مكاتب الوزارات والقطاعات الخدمية.

وفي كلمته في الاجتماع قال هلال: إن اجتماعنا هذا يأتي بتوجيهات رئاسية جادة تضع حداً للعراقيل الذي تقف أمام النشاط الاستثماري والتنموي في المحافظة.

ومن بينها بعض الحيازات لمساحات واسعة باسم الاستثمار، ولكنها لم تنفذ في الوقت الحاضر، وشدد أن على الاجهزة دعم خطوات (لجنة الخدمات ودعم الاستثمار الرامية إلى معالجة قضايا التعويضات، وبحث حلول جذرية للحد من البناء العشوائي وأزدواجية الصرف والفصل في المخططات الخاصة بالاستثمار والمخططات السكنية، وكذا تعويض المتضررين في مخطط الحربان الصرف من أصحاب الاراضي السكنية والفصل في المساحات الخاصة بالزراعية والمخططات السكنية.

وأفاد مراسل «النداء» في حضرموت أن هذه الاجراءات تأتي في اطار التطورات على صعيد ملف الأراضي السكنية والاستثمارية، الذي يؤرق السلطات في المحافظة باعتباره الغام موقوتة تنذر بخطورة قادمة سوف تقضي على طموحات وتطلعات المد الاستثماري للتنمية. كما لاتزال ثمة ادعاءات بملكية الارض ما تزال ماثلة أمام القضاء على امتداد الوادي والساحل.

وعلمت «النداء» أن الاجتماع خرج بآلية عمل لوضع رؤية للمعالجة ويتكون قوام اللجنة من مكاتب الاستثمار، العقارات، الاشغال في مدة اقصاها شهر على ان تجتمع اللجنة الخاصة بشكل دوري داعياً الاجهزة العسكرية بضبط افرادها ومنعهم من التعاون مع السماسرة في قضايا التداعيات من الرسوم.

مشروع بطل «حُديْدي»

احمـد زيـد

... «ينبغي أن يكون المتسابق الذي خلع عليه رئيس الجمهورية ساعته الشخصية قد أصبح عجوزاً الآن ولعل الظروف سنحت له- ذات يوم- بمشاهدة أولمبياد ما- فأخذ يتفقد- متنهداً بحسرة أطراف ماكينته البيولوجية: إن الذين يحصدون ذهب وفضة وبرونز الأولمبياد يمتلكون الأطراف والجسد نفسه إنهم يشبهونه حد التطابق غير أنه يتمتع علاوة عليهم بطاقة خرافية في العدو والقفز لكن طاقته تلك ظلت حبيسة جدران المحلية ولم يدر في خلد وزارة الشباب والرياضة استثمارها وعولمة إمكاناتها الفطرية لصالح سمعة البلد بأسره».

● «الثقافية» - صلاح الدين الدكاك

هكذا وجه الصحافي اللامع «صلاح» اللوم للمشرفين على رياضة البلد التي تمتلك خامات رياضية لم تستغل الاستغلال الأمثل، ممتعضاً من وزارة الشباب والرياضة التي تترك مبدعيها دونما صقل أو تأهيل، بل ولا تعيرهم أدنى إهتمام فيما هم على مرأى ومسمع العامة، إننا نمتلك كوادر بشرية وطاقات مدفونة تحت رمال بإمكانها التحول إلى ذهب..ففي عروس البحر الأحمر يدهش المتابع لمهرجان الحسينية والذي معه لا يمتلك المرء إلا التصديق، بل ويشهد على إمتلاك البلد طاقات بشرية خرافية تكتنزها مدينة الحديدة، إذ تمتلك تلك البقعة الحامية حرارة شباب تُطفأ كل عام دون الاستفادة من شعلة وهج مهرجاناتها السنوية. المتمثلة في الزرانيق تلك المجموعة البشرية التي تؤدي ألعاباً عالمية، ولو أن المعنيين في وزارة الشباب واللجنة الأولمبية أعطوا هذه الألعاب الشعبية قدراً من الجدية والرعاية كما هو شأن البلدان التي ليس بمقدورها التميز في الألعاب الجماعية، والتي تلجأ إلى تبني الأفراد لتحقيق إنجاز يحتفى به، حيث يعتبر البطل الاولمبي في أي بلد من الاعلام الوطنية، بل رمزاً تفاخر به فتلصق صوره على طوابع البريد وعلى جدران المرافق العامة، وكثيراً ما نسمع عن تبني النوابغ الذين يتم احتضانهم منذ سني اعمارهم الأولى، المهم أن يكون هناك مشروع بطل يحمل معه هم تشريف بلده وحضوره.

اللجنة الاولمبية

يحدث أن تلاحظ في العاصمة صنعاء مسمى «اللجنة الأولمبية الوطنية اليمنية»، طبعاً كغيري فالاسم لا يهم. إلا أنه لو وضعنا في الرؤوس معنى لجنة أولمبية لها كيان وظيفي ، وطابور قد لا يعرف عدده الكثير، ومبنى حجري حديث، عملها إعداد الابطال ومتابعتهم للمشاركات الدولية.. فهل قامت اللجنة يوماً ما بالنزول الميداني والحضور الإنساني والتنقيب في ساحات اللعب المحلية لإكتشاف المواهب وتحديدها؟! طبعاً هنا لا نسجل غياب الكادر غير المفعل في الأولمبية، فقط نذكر، فغالباً ما يغيب اسم اليمن في الاولمبياد. وهنا نتساءل: هل هم خليط من عجزة غير قادرين على تبني فكرة بطل اولمبي.

عام وراء عام يستعرض مهرجان الحسينية موهوبين غير مدركين قيمة إبداعاتهم وأدائهم الاستعراضي الرياضي، هل فكرت اللجنة الاولمبية ذات يوم بإستقطاب العناصر الصغيرة الأقرب إلى القابلية والتطور والنجاح في عالم الرياضات الفردية الذين لا ينقصهم إلا اكتساب المهارات والتعامل معها بطريقة رياضية؟!!

عام بعد عام تغيب دونما نظر أو إلماح هذه المواهب البشرية، القادرة على مسايرة الألعاب الرياضية والتي منها القفز العالي والقفز على الزانة، والوثب الطويل والعالي، وألعاب أظنها قريبة الشبه بما يمارس في الألعاب الاولمبية الدولية. إلى جانب تعريف هذه الكوادر البشرية المحلية بالتفاصيل الفنية في كل لعبة، ووجهت بما يتناسب وقدراتها بشكل فعلي، بالتأكيد معهم سيكون لليمن حضور رياضي دولي، من شأنه أن يضفي على اليمن ميزة دولية في عالم الرياضة، بل يكفي أن يرفرف العلم اليمني بين أعلام كبريات الدول.. هل تبدو الفكرة مقبولة للدراسة والنظر في كيفية إعداد مشروع بطل أولمبي من مدينة يختبئ تحت رمالها أكثر من بطل؟!

وما يدعو للإستغراب حضور المركزية غير المنطقي، كيف لمدينة باردة حد الجمود أن يتمركز فيها ناد للفروسية؟! ما نخشاه أن تصبح سباقات الهجن إحد اهتماماتها، فيما الجمال يعيش ويعشق الرمال الساحلية ولا تعليق أكثر!

عصر اليوم.. وعلى ملعب المريسي

المنتخب الوطني في مواجهة قوية مع نظيره السعودي

● المنتخب الوطني

● المنتخب السعودي

يخوض المنتخب الوطني الأول لكرة القدم عصر اليوم وعلى استاد الفقيد علي محسن المريسي بالعاصمة صنعاء أول لقاءاته الاسيوية، والذي سيجمعه مع شقيقه السعودي ضمن تصفيات المجموعة الأولى المؤهلة لكأس الأمم الآسيوية 2007م، والتي تضم إلى جانبهما منتخبي اليابان والهند.

الأخضر السعودي، الذي تأهل إلى نهائيات كأس العالم لأربع مرات متتالية وبطل كأس آسيا لثلاث مرات، كان قد وصل إلى صنعاء الاثنين الماضي بقيادة المدرب البرازيلي باكيتا وتشكيلة من أبرز النجوم تضم كل من: مبروك زايد، محمد الدعيع، رضا تكر، حمد المنتشري، احمد الدوخي، عبدالعزيز الخثران، خالد عزيز، احمد عطيف، نواف التمياط، محمد الشلهوب، ياسر القحطاني، عيسى المحياني، مناف أبو شقير، سعود كريري، أسامة المولد، محمد أمين، تيسير الجاسم.

فيما تضم تشكيلة المنتخب اليمني كلاً من: معاذ عبدالخالق، سالم عوض، مهند راجح، خالد عفاره، احمد الوادي، سالم سعيد، احمد امواس، ياسر البعداني، عصام الذبحاني، فضل العرومي، أكرم الورافي، محمد السلاط، نشوان عزيز، نشوان الهجام، رضوان عبدالجبار، محمد الطاحوس، عبده الادريسي، علي العمقي، ياسر باصهي، فكري الحبيشي، فتحي جابر، علي النونو وبقيادة المدربين الوطنيين أحمد الراعي ومساعده احمد علي قاسم اللذين اوكلت إليهما مهمة قيادة المنتخب بعد إستقالة ورحيل المدرب الجزائري رابح سعدان.

يذكر أن المنتخب الوطني الأول كان قد أجرى معسكراً تدريبياً في مدينة دبي الاماراتية في ديسمبر الماضي، أعقبه معسكر الاسكندرية المصرية لمدة اسبوعين أجرى فيه لقاءين تجريبيين حيث فاز على الترسانة بنتيجة هدفين لهدف وخسر أمام غزل المحلة بنفس النتيجة.

طاقم تحكيم المباراة

يحكم لقاء منتخبنا الوطني وشقيقه السعودي طاقم تحكيم كويتي مكون من:
- سعد كميل - حكم ساحة.
- غانم السعدي- مساعد أول.
- يوسف الخباز- مساعد ثاني.
- قاسم شعبان- حكم رابع.

قلعة، بحر، بركان، ومدينة شهدت عراقة قلعة رياضية ضاربة الجذور في اعماق التاريخ. احداث وسنوات وهوية الانصهار والبقاء التي عمدت ولادة العميد «التلال» كوريث شرعي لأقدم ناد رياضي على أرض اليمن والجزيرة العربية..

العميد «التلال».. أعرق أندية الجزيرة

● التلال 1975م

● التلال 2004/ 2005م

■ كتب - طلال سفيان:

عرفت مدينة كريتر مظاهر المدنية منذ زمن بعيد كما انها شكلت النقطة المهمة لاطماع الاستعمار الانجليزي، ولهذه المدينة حكايتان: الاولى تحكي عن مدينة تاريخية اقيمت على فوهة جبل شمسان البركاني الذي يحيط المدينة من كل اتجاه وعلى مقربة منها جبل شاهق يقال أنه ابتعد عن ملاصقته لسلسلة جبل شمسان بفعل احد البراكين، هذا الجبل تحتل مساحته العلوية قلعة صيرة أحد أبرز المعالم التاريخية في اليمن والتي يعود إنشاؤها إلى ما قبل الاسلام واستخدمها الأيوبيون كتحصينات دفاعية لجيوشهم القادمة إلى اليمن كما كان لهذه القلعة الدور الكبير في مقاومة الغزو البرتغالي وهجوم المماليك والعثمانيين في القرن الخامس عشر إلى جانب استخدامها في مقاومة الاحتلال الانجليزي لعدن عام 1839م.

البذرة الاولى

أما الحكاية الثانية بدأت مع تأسيس نادي الترفيه المتحد عام 1902 والذي مثل البذرة الاولى لإرساء مداميك اعرق الأندية في الجزيرة العربية، ومساحة ثلاث سنوات زمنية ليطرأ خلاف حاد في هذا النادي نتيجة تزايد عدد منتسبيه وعدم سماح قانون كرة القدم بإجراء التغييرات أثناء المباريات، الأمر الذي دفع مجموعة كبيرة من الأعضاء للانسحاب من نادي الترفيه وتأسيسهم العام 1905 لنادي الاتحاد المحمدي الذي حمل الاسم الديني للوقوف ضد الاحتلال ومخالفة الجنود الصليبيين وتجريعهم العديد من الهزائم الكروية، حتى توقف نشاطه الرياضي في العام 1914م بسبب الحرب العالمية الاولى، ليعاود بعد فترة بسيطة ممارسة نشاطه من جديد، بعد تأسيس نادي الحسيني الرياضي عام 1924م انتقل أعضاء الاتحاد المحمدي إلى الجزء الجنوبي من مدينة كريتر عام 1957م، ولم يدم الحال طويلاً في الاتحاد المحمدي الذي شهد انقساماً بخروج 25 لاعباً وتأسيسهم لنادي النجم الرابع والذي تحول اسمه إلى نادي الاحرار بعد الاعتراف الرسمي الذي حصل عليه عام 1958بعد رحيل الاستعمار من الجزء الجنوبي من الوطن في 30 نوفمبر 1967م تأسس أول اتحاد وطني لكرة القدم في 18 يناير 1968 برئاسة احمد قعطبي والذي كان اول قراراته تحديد اندية عدن ولحج، لتدخل اندية مدينة كريتر- والتي بلغت ستة عشر نادياً- منعطفاً جديداً في هوية الانصهار والبقاء. وفي عام 1969م تم دمج الاتحاد المحمدي مع التضامن الذي هو اصلاً نتاج دمج نادي العيدروس والقعيطي ليكون الاسم الجديد هو التضامن المحمدي، وفي عام 1974م تم ضم الاحرار ونادي بناء الاجسام ونادي صيرة للتنس إلى بوتقة التضامن المحمدي، والذي اطلق عليه بعد الدمج نادي الاحرار تحت شعار القلعة والفانلة الصفراء.

فيما شهدت اندية الجزء الشمالي من مدينة كريتر دمج اندية: الحسيني والشباب الرياضي تحت تسمية «الاهلي»، كل ذلك ولم يستمر الوضع بشكل نهائي حتى جاءت الفكرة بأن يكون لكل مدينة في عدن ناد واحد فقط، لتصدر اللجنة التَّنفيذية قراراً بقيام أندية المدن في 18 يوليو1975م، ليتم توحيد الأحرار مع الأهلي في ناد واحد لمدينة كريتر يسمى «التلال» بالشعار الأحمر وكوريث شرعي لنادي الاتحاد المحمدي أعرق الأندية في المدينة والجزيرة العربية منذ عام 1905م.

عمداء القلعة

تعاقب على رئاسة نادي التلال منذ إقرار الدمج وإعلان تسميته الأخيرة كل من:
ياسين سعيد نعمان (1975-1976) محمد عماية (1976-1977) علي فضل علي (1977-1980) عبدالله ابراهيم (1980-1981) (1998-1999) مراد شطاره (1981-1987) جميل ثابت (1987-1988) عبدالجبار سلام (1988-1991) فضل منيباري (1991-1992) سالم باحمد (1992-1995) احمد الفضلي (1996-1997) أنيس السماوي (1999-2002) صالح باصرة (2003) رشاد هائل (2004 وحتى اليوم).

مسيرة تتويج

ارتبط العميد التلال منذ أكثر من سبعين عاماً بالعديد من البطولات الذهبية، بداية مع مسيرة الاتحاد المحمدي

الذي احرز كأس بطولة روزاريو التي تعتبر أول بطولة رسمية على صعيد منافسات كرة القدم في مدينة عدن إلى جانب تتويجه بكأس رايلي عام 1949 وكأس باصقة النار الصومالية عام 1950 وكأس أرامكو عام 1952 وكأس كيك تنشرجي عام 1955 وكأس الجمعية الملكية عام 1957م ليتابع أمجاد البطولات مع التضامن المحمدي الذي أحرز أول بطولة بعد الاستقلال بتتويجه بكأس 14 أكتوبر 1969 وكأس الثورة عام 1970 التي أقيمت بمشاركة ابطال دوري الشطر الجنوبي والشطر الشمالي والمنتخب الليبي، كما أحرز التضامن المحمدي بطولة الدوري عام 1971 وكأس المؤتمر عام 1975، وبعد الدمج وخروج المولود الجديد «التلال» الذي أحرز بطولة الدوري عام 1967/1968 بنسختها الجديده، إضافة إلى تتويجه بكأس الجمهورية عام 1978 وبطولة الدوري عام 1979 وبطولة الدوري عام 1980 وكأس اليمن الشمالي والجنوبي عام 1980 وكأس الجمهورية والاستقلال عام 1981 وبطولة الدوري عام 1982 وبطولة الدوري عام 1983 وكأس الإنارة عام 1984 وكأسي المؤتمر عام 1985 وكأس شهداء 13 يناير 1986 وبطولة الدوري عام 1987 وكأس ا لجمهورية عام 1988 وكأس الاتحاد عام 1990، كما أحرز بطولة اول دوري لليمن الموحد عام 1990-1991 وبطولات المريسي الرابعة والخامسة والسابعة والتاسعة وكأس 22 مايو عام 1999 وكأس نسيم عام 2000 وأخيراً بطولة الدوري للموسم 2004-2005م.

أعلم جيداً أن السيد الآن جولي الملحق الثقافي الفرنسي يعرف تماماً أن نطاق عمله يقع في نطاق دولة لا تكترث أبداً بحقوق مواطنيها، يعلم هذا جيداً وعلى أساسه يفعل ما يفعل: يطرد هذا ويهدد ذاك. فلا جهة قانونية أو حقوقية يمنية تهتم ولا قانون لا بد من تفعيله بغرض حماية مواطنين يفترض أنه شُرع لهم ولصالحهم.
أعلم جيداً أن السيد الآن جولي يتصرف في أمور عمله الذي يفترض أن يكون ديبلوماسياً، يتصرف كأي فتوة حارة لا يؤمن بقانون ولا بمبادئ تتعلق بحقوق الغير، ولكن بعقلية القوة والذراع ودق رأس الضحية على اقرب جدار ملاصق للسفارة الفرنسية.

جمـال جبـران
jimy34@hotmail.com

كلمات مفتوحة للسفير الفرنسي

الآن مورو... عليك أن تفعل شيئاً

● الآن مورو

(١)

تعتبر الملحقية الثقافية التعاونية التابعة للسفارة الفرنسية بصنعاء مثالاً بارزاً عن حال مثيلاتها من ملحقيات ثقافية فرنسية في دول العالم، الثالث منه على وجه الخصوص. بحسب مقال جون ميشيل دجيا في صحيفة «le monde diplomatique» الفرنسية الشهرية عدد مايو ٢٠٠٤ حول ما فشلت السياسة الثقافية الفرنسية في تحقيقه، أورد أن «هناك حالة من عمومية شعور بالخيبة تعتري المراكز الثقافية التابعة للسفارات الفرنسية في الخارج». وهو ما أدى لفعل إضراب من قبل عاملي وزارة الخارجية، جهة الاختصاص، في ديسمبر ٢٠٠٣. فبعد سنوات من التواصل مع الجهات الأجنبية الأخرى بشأن امكانية تنفيذ خطط ثقافية متقدمة، اكتشفوا انهم يصنعون الوهم، فمن الصعب، قالوا، أن تدَّعي امتلاك الامكانيات مع أن العكس هو الصحيح. وفوق ذلك يخول للملحقين الثقافيين في السفارات أمر إعداد ملفات مشاريع مع اطراف محلية وإقرار الموازنات المطلوبة هذا على الرغم من علمهم أن الأمل ضئيل في أن ترى تلك المشاريع النور.

ويورد الصحافي دجيا في مقاله ما صرحت به وزيرة العلاقات الدولية والثقافية في مقاطعة كيبك، السابقة، لويز بودوا حول ما يجري: «يستحسن لفرنسا ان تعلن عن الاسباب التي أدت إلى أن العمل الثقافي لم يعد يتصدر أولويات العمل الديبلوماسي، فإذا لم يُنتبه لهذه النقطة بخصوص دعم اللغة الفرنسية والدفاع عنها فإن ذلك سيدفع بطموح الفرنكفونية إلى الزوال». ونفس الشيء تقول به أمنيتا تراوري، وزيرة الثقافة السابقة في مالي:«تهتم فرنسا بتلميع صورتها في حين أن الامكانات التي ترصدها قد تدفعنا لإعادة النظر في تنميتنا الثقافية المشتركة».

(٢)

كما وهناك أمثلة أخرى بداخل وزارة الخارجية تسعى بشكل أو بآخر إلى منافسة ومزاحمة مراكز ومعاهد ثقافية ملحقة بالوزارة ذاتها. يقول دجيا: «تشكو الاليانس الفرنسية (مراكز تعليم اللغة الفرنسية) من تهديد اغلاقها عند مناقشة الميزانيات لصالح المراكز الثقافية على الرغم من أنها أقل كلفة وأكثر فعالية».

وعليه فإن اللغة الفرنسية وتعليمها تأتي في آخر قائمة الاهتمامات العامة هذا ان جاء على ذكرها أصلاً، «لا نتحدث إلا بالموازنة والادارة والامور التواصلية ومن النادر أن نصل إلى قضايا الفن والثقافة فكيف بالمغامرة الثقافية كلها» يقول دجيا.

(٣)

في نهاية العام ٢٠٠٣ ومع انتهاء فترة عمل الملحق اللغوي الفرنسي السابق، أخبرنا، هيئة التدريس في المركز الثقافي الفرنسي، حيث كنت أعمل، أخبرنا أن الشأن الثقافي وعلى وجه الخصوص تدريس اللغة الفرنسية سينحسر من على أجندة الديبلوماسية الفرنسية مستقبلاً. مؤكداً أن الاهتمام سيتجه للنواحي الاقتصادية والدفاعية العسكرية وشأن تدعيم نواحي الأمن الداخلي على وجه الخصوص، ومازاد فسيكون من نصيب الاكاديميات العلمية التقنية.

لم يكن قبول هذا الطرح ممكناً من جهتنا على الأقل مقارنة بالخطاب الرسمي الفرنسي العام الداعم لحركة الفرنكفونية العالمية، بل يناقضه تماماً. لكن لم يمضِ عام واحد حتى وكان ما قاله لنا ذاك الملحق السابق واقعاً نراه يتحقق أمامنا بدفعات متسارعة لم تترك لمسألة التدرج بالاً أو احتراماً. تقلصت إلى حد كبير المنح الدراسية العليا المتخصصة في جانب تعليم اللغة الفرنسية وفروعها، في حين ذهبت الى ضباط الجوازات والداخلية والدفاع. تضاءل اهتمام الملحقية الثقافية بأقسام اللغة الفرنسية بالجامعات اليمنية كصنعاء وتعز وعدن وهي أقسام تم افتتاحها بناء على اتفاقيات تعاون موقعة من الجانبين الفرنسي واليمني وتترتب عليها التزامات.

كما توقفت مسألة افتتاح ما كان مقرراً افتتاحه من أقسام لغة فرنسية أخرى كالحديدة وحضرموت وإب، في حين ظل قسم اللغة الفرنسية بجامعة ذمار كطفل مجهول النسب إذ تم افتتاحه في نهاية ١٩٩٨ بناء على وعود شفهية من قبل الملحقية الثقافية التي سرعان ما تنصلت مما وعدت به بمجرد مغادرة الملحق الثقافي السابق.

هو مالهم، ولهم حق التصرف فيه كما يودون، قد يقول قائل، هذا صحيح، لكن هناك اتفاقيات يجب احترامها، هناك التزامات بنيت على أساسها ونتيجة لها برزت مغريات أمام خريجي الثانوية العامة كيما يلتحقوا باقسام اللغة الفرنسية في كليات الآداب المتناثرة هنا وهناك، لكنهم الآن يكتوون بنار اختيارهم وهم يواصلون دراستهم بلا مراجع أو كتب دراسية كان من المفترض على الملحقيه الثقافية توفيرها. جامعة ذمار مثالاً. وحتى بعد أن شعرت الملحقية بذنبها قليلاً سارعت بتقديم بضعة أجهزة كمبيوتر وأربعة كراتين كتب اعتقدت عبثاً أنها ستغطي حاجة مايزيد عن اربعمائة طالب وطالبة كل ذنبهم اختيارهم قسم اللغة الفرنسية بالجامعة عوضاً عن اختيارهم لوظائف في الجوازات أو الداخلية والدفاع.

هو مالهم نعم، قلنا، لكن الأمر لا يتوقف عند حدود اتفاقيات موقعة ملزمة لجميع الاطراف، وطلبة بلا مراجع أو كتب دراسية أو حتى مدرسية فرنسية، وأيضاً بلا مستقبل واضح للغة لا مجال فسيح للاشتغال بها في هذه البلاد. لكن الأمر يجتاز كل هذا بمسافات طويلة وأصلاً حدود لا ما يمكن أن يمس فقط طريقة عمل في ملحقية ثقافية، بل ما يمكن له أن يمس بأطراف اركان جمهورية أسست على مبادئ الحرية وحقوق الانسان.

(٥)

سأقفز هنا على واقعتين حدثتا في بداية عهد الملحق الثقافي الحالي السيد الان جولي الحاكم بأمر المركز الثقافي والتعاون اللغوي والذي استبدله السيد جولي باسم مركز هنري دو منفريد، في سابقة لم تحدث في ملحقيات ثقافية فرنسية أخرى في مختلف انحاء العالم. أحدهم اخبرني، ويعمل حالياً بذات المركز، ان هناك صداقة تجمع بين السيد جولي وحفيد الاديب الفرنسي دو منفريد مما استدعى مجاملة الاخير باشهار اسمه على مركز يفترض ان يكون «المركز الثقافي والتعاون اللغوي» واختصاراً (cccl). ما علينا ليس هذا موضوعنا وأن كان لا يبتعد عنه كثيراً.

قلت سأقفز هنا على واقعتين حدثتا في بداية عهد الملحق الحالي احداهما حدثت معي إثر فصل تعسفي بسبب غياب مبرر لمحاضرتين متتاليتين والاخرى لزميل يدعى عبدالله البير لاسباب يطول شرحها هنا، المهم أنه كان تعسفياً أيضاً بل وتم منع الأخير من دخول المركز نهائياً في سابقة لم تحدث أبداً. بالنسبة لي اتحمل تبعات ما حدث لأني تكاسلت عن احترام حقوقي والمطالبة بها. كما وأني كنت قد أكتفيت بثلاثة أعوام تدريس بالمركز الفرنسي طالباً البحث عن آفاق أخرى، في حين لا أعلم السبب الذي دفع بالزميل عبدالله ألبير بالسكوت عن حقوقه، هذا شأنه على كل حال.

(٦)

آتي الآن للواقعة التي كانت دافعي الاساس لكتابة ما أكتبه هنا، حالة تعرَّض لها مؤخراً أقدم موظفي المركز الفرنسي واكثرهم تفانياً في اظهار فعاليات المركز وخلق حلقة وصل بينه وبين مختلف الأوساط الثقافية المحلية والعربية المقيمة هنا.

هو الزميل مصطفى غيلان الذي نشرت له «النداء» في العدد(٣٤) بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٠٥، لقطة مناشدة للسفير الفرنسي تطالبه بإعادة الحق إلى نصابه وإبعاد الأذى الذي لحق به جراء الفصل اللاقانوني الذي تعرض له دونما أي احترام لعقده الموقع أو حتى لاستلامه الحقوق المترتبة عن خدمة امتدت من العام ١٩٩٤. وكنا نود أن تفعل تلك اللقطة مفعولها دافعة السفير الفرنسي الذي نعتقد حتى الآن بعدم علمه بحقيقة ما يجري في الملحقية التابعة لسفارته نتيجة لانشغالاته بقضايا الأمن والدفاع والاقتصاد كأولويات تهتم بها سفارته.

لكن ما يستفز أن يحدث العكس وأن يكون التفاعل سلبياً إلى حدوده البعيدة عن طريق الاصرار والتمادي في اقتراف الخطأ.

وصل لـ«النداء» رد من السفارة نشر في عدد (٣٦) بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ مفاده أن السيد غيلان قد تم فصله نتيجة لقضية جنائية قام بارتكابها، ولم يوضح الرد نوعية القضية التي قيل إنها منظورة لدى الشرطة القضائية اليمنية.

لا بأس، لنفترض ذلك وأن السيد مصطفى غيلان بعد خدمة تزيد عن الـ١١ عاماً عاملاً بجد واخلاص في المركز الفرنسي، فكر أخيراً في ارتكاب جناية، لكن ألا يفترض- وبما أن القضية التي تقول بها السفارة ما تزال منظورة في القضاء- أن يتم أولا ايقاف المذكور عن عمله لحين البت في الأمر بحسب الاعراف المتبعة، لا أن تقوم السفارة بتنصيب نفسها خصماً وحكماً في الوقت ذاته؟!

وايضاً، لو كان السيد مصطفى غيلان يعرف فعلاً أنه قد ارتكب فعلاً يساءل عليه ويلقى عليه بتبعات قانونية، لو كان فعلاً، قد فعل فلماذا يعمد إلى اللجوء إلى الوسائل الاعلامية لايضاح قضية قد تعمل على الاساءة اليه إن عرف بها الناس الا لو كان معتقداً تماماً أن لا علاقة لها بما أتهم به من قبل الملحق الثقافي الان جولي؟ وعلاوة على الوسائل الاعلامية التي لجأ إليها السيد غيلان لاسترداد وظيفته وحقوقه، ذهب إلى الجهات الحقوقية والمختصة باسترداد حقوق ضحايا الفصل التعسفي إلا أن شيئاً لم يحدث لصالحه.

(٧)

أعلم جيداً أن السيد الآن جولي الملحق الثقافي الفرنسي يعرف تماماً أن نطاق عمله يقع في نطاق دولة لا تكترث أبداً بحقوق مواطنيها، يعلم هذا جيداً وعلى أساسه يفعل ما يفعل: يطرد هذا ويهدد ذاك. فلا جهة قانونية أو حقوقية يمنية تهتم ولا قانون لا بد من تفعيله بغرض حماية مواطنين يفترض أنه شرع لهم ولصالحهم.

أعلم جيداً أن السيد الآن جولي يتصرف في أمور عمله الذي يفتضر أن يكون ديبلوماسياً، يتصرف كأي فتوة حارة لا يؤمن بقانون ولا بمبادئ تتعلق بحقوق الغير، ولكن بعقلية القوة والذراع ودق رأس الضحية على اقرب جدار ملاصق للسفارة الفرنسية.

كما وأعلم جيداً وأتمنى ثانية أن يكون السيد السفير الآن مورو سفير فرنسا في صنعاء بعيداً عن الصورة الحقيقية لما يحدث في ملحقيته الثقافية وخصوصاً ما يتعلق بالسيد مصطفى غيلان، نتمنى على السفير اقترابه من الصورة قليلاً ليرى الموضوع ليقول لنا حقيقة ما يحدث ويعيدنا إلى الصواب ان كنا قد تخطيناه عن طريق اثباتات فعلية أو أن يعيد الحق لاصحابه. وله الشكر والتقدير في الحالتين.

■ الرياض - دبي - العربية. نت

بعض دور النشر تمارس «رقابة ذاتية»

السعودية تمنع ٢٠ كتابا في معرض الرياض الدولي للكتاب

قال مصدر مسؤول في وزارة الثقافة والإعلام السعودية إن وزارته منعت ٢٠كتابا في معرض الرياض الدولي الذي يفتتح غدا الأربعاء ٢١-٢-٢٠٠٦ ومن المقرر أن يستمر ١٠ أيام، وأجازت في المقابل أكثر من ٣٠ ألف كتاب، فيما أوضح مندوب احدى دور النشر العربية في المعرض أن داره امتنعت من تلقاء نفسها عن ادخال عناوين ممنوعة في السعودية.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الثقافة والإعلام- فضل عدم الكشف عن هويته- لـ"العربية نت" إن ٢٠ عنوانا مثل "الخبز الحافي" للكاتب المغربي محمد شكري، وكتبا أخرى "مسيئة للإسلام والمملكة العربية السعودية والأخلاق" جرى منعها. وأشار إلى أن عددا من دور النشر تجاهلت مؤلفات سعودية. وهو الأمر الذي أكده مندوب احدى دور النشر المشاركة في المعرض.

وقال هذا المندوب، الذي فضل هو الآخر عدم الكشف عن اسمه، إن الكتب التي جلبها معه، لم تتضمن مؤلفات سعودية بعينها أو أخرى عربية، جرى منعها في الأعوام السابقة، أو نظرا لأنها ستمنع. وأضاف بأن وزارة الإعلام لم تمنع إلى غاية الآن أي كتاب ضمن الكتب التي أحضرها، غير أن العادة جرت بأن يتم ذلك قبيل افتتاح المعرض.

وأشار إلى أن تكهنات قوية تسيطر على أجواء المعرض برفع سقف الكتب المسموح بعرضها هذا العام. من جانبها أوضحت الروائية السعودية الشابة رجاء الصانع لـ"العربية.نت" بأنها لم تبلغ حتى الآن ما إذا كانت روايتها "بنات الرياض" قد سمح بعرضها، مشيرة إلى أن دور النشر تدفع بغالبية الكتب إلى المعرض، ثم تنتظر ما سيحدث تاليا.

لكن مسؤول وزارة الإعلام السعودية أكد بأن وزارته قررت أخيرا السماح للمسافرين القادمين إلى السعوديه بادخال ٥ نسخ من أي كتاب لغرض الاستخدام الشخصي، موضحا بأنه "ليست هناك كتب مهربة أو ممنوعة في البلاد كما يردد البعض". وقال "هناك فكرة خاطئة عن الرقابه والتهريب فبعض المؤلفين يدعون أن كتبهم ممنوعة في السعودية".

من جهة أخرى قال الدكتور سليمان العقلا، مدير معرض الرياض الدولي للكتاب، إن عدد دور النشر المشاركة يقارب ٦٠٢ من ٢٢ دولة عربية واجنبية. وأضاف بأن مصر تشارك بأكبر عدد من دور النشر (٦٩ دار نشر). واشار إلى أنه سيتم تكريم عدد من رواد الثقافة السعودية الذين غيبهم الموت، وذلك بإطلاق أسمائهم على ممرات المعرض، حيث تم اختيار ١٩ شخصية ثقافية سعودية هم: أحمد عبد الغفور عطار، أحمد محمود السباعي، أمين عبد الله مدني، سميرة خاشقجي "بنت الجزيرة"، حسين علي سرحان، حمد الحجي، حمد الجاسر، حمزة محمد شحاته، سارة سليمان بو حميد، الأمير مساعد بن عبد الرحمن الفيصل، طاهر عبد الرحمن زمخشري، عبد القدوس قاسم الأنصاري، عبد العزيز ضياء الدين زاهر "عزيز ضياء"، الأميرة عفت آل سعود، محمد أحمد العقيلي، محمد حسن عواد، محمد سرور الصبان، محمد سعيد المسلم، ومحمد علي السنوسي.

وأضاف العقلا إنه سيتم أيضا تكريم ١٥ شخصية من المؤلفين السعوديين الرواد الذين تم اختيارهم من قبل إدارة المعرض، مشيرا الى أن الأسماء المختارة ليست رصدا حصريا بل تمثيل رمزي لعدد كبير من الرواد السعوديين وهم: إبراهيم الناصر اللحيدان، ثريا محمد قابل، سعد عبد الرحمن البواردي، سلطانة عبد العزيز السديري، عبد الرحمن عبد الكريم العبيد، عبد الفتاح محمد أبو مدين، عبد الكريم الجهيمان، عبد الكريم الخطيب، عبد الله أحمد عبد الجبار، عبد الله سليمان مناع، عبد الله الجفري، عبد الله بن إدريس، عبد الله بن خميس، محمد الشيخ علي الخنيزي، وهاشم سعيد النعيمي.

ويتوقع أن تحفل ندوة "التعليم ودوره في ثقافة الإصلاح"، التي ستقام ضمن البرنامج الثقافي المصاحب للمعرض الخميس ٢ مارس، آخر أيام المعرض، بتباينات في الآراء واختلاف وجهات النظر تبعا لشخصيات المشاركين في الندوة وهم الدكتور عبد الله الغذامي، والدكتورة هند الخثيلة، ويديرها عبد الله الناصر الملحق الثقافي السعودي في بريطانيا، حيث ستجيب الندوة على عدد من التساؤلات في مقدمتها ما يتعلق بأسباب عدم قدرة مؤسسات التعليم على أداء دورها الإصلاحي.

تجدر الإشارة إلى أن جناح النشر الشخصي المجاني، الذي وفرته إدارة المعرض، استقطب اهتمام المؤلفين والكتاب السعوديين، حيث استقبلت إدارة المعرض مئات الكتب التي يطلب مؤلفوها عرضها في هذا الجناح، وقد وصف الأديب السعودي محمد الأسمري هذه الخطوة بأنها نهج يدل على فكر راق ومنهجية تتلمس الاحتياجات، لافتا إلى أن هذا النهج الذي تنتهجه وزارة التعليم العالي سيفسح المجال للمؤلفين السعوديين الذين أصدروا مؤلفاتهم دون الارتباط بدور النشر إلى المشاركة في المعرض وتقديم كتبهم.

المدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء ٢٣ محرم ١٤٢٧هـ الموافق ٢٢ فبراير ٢٠٠٦ العدد (٤٣) Wed. 23/1/1427 - 22 Feb. 2006 No. (43)

قَسَم الوزير الجديد

عبدالكريم الرازحي

ذهبوا يحلفونَ اليمينَ
وقد أقسموا بالعَلَمْ

الوزيرُ الجديدُ
أمامَ بنيهِ
وأُمِّ البنين
أدَّى اليمينَ
وأدَّى القَسَمْ:

أُقسمُ أني سأسرقُ مالَ الوزارةِ
لن أتردَّدَ
أو أتباطأ
عمًّا قريب
يكونُ لكم خدمٌ وحشمْ

أعاهدكم
بعد عام
سألحقُ بالأثرياء منَ الوزراءِ
بأعظمهم ثروةً
وأوسخهم سُمعةً
وأُصبحُ أسرعَ من قملةٍ في امتصاص الدماء
شديدَ النَّهمْ

بعد عام ونصف
أكونُ سَبقتُ الجميعَ
انخرطت بركبِ اللصوصِ العظامِ
حماةِ القيمْ

أصارحكم لن أخافَ
سأُرخي الحزام
وآتي الحرامَ
لي الحقُّ في كل إثم
لهم حقهم في الندمْ

يميناً سأجعلكم أغنياءَ
غداً تشبعوا
ثم لن تفزعوا
من مذاقِ «الكُدَم»

أبوكم غداً يا عيالي
سيغدو شهيراً
ورمزاً كبيراً
تشيرُ الجرائدُ كل صباحٍ إليه
أمامَ المطاعمَ حين يمرُّ
يُشار لهُ بالبرُمْ

لكم مني عهداً أكيداً
سأُصلحُ وحديِ نظَامَ الإدارة
وأملأُ في كل يوم غِرارَةْ
وأبتاعُ سيارةً كل شهرِ
وفي كل عام أُدشنُ قصراً
وأبني عمارةْ
فإن قالوا إني بلا ذمَّة
يحقُّ لنا ضربهُ بالجَزَمْ.

قد نهبتُ الوزارةْ
برِّئوا «دمَّتي»
وانقذوا سمعتي
واكتبوا بالقلم:
أبونَا غنيٌّ
له «دمَّةٌ»
«دِمٌ» في البلاد
ولم ينغمس في الفساد
أبونا الحبيبُ قضى عمرهُ
في شراءِ الرئاتِ وبيعِ «الدِّمْ»

قد حلفتُ اليمين
وليس عليكم سوى طاعتي ما اعوجَجْتُ
فإنْ أنا بعد اعوجاجي استقمتُ
اقترفتُ الصوابَ
تبيَّنَ يوماً
بأني شريفٌ
وأني عفيفٌ
وزيرٌ نظيفٌ
وشخصٌ نزيهْ
عليكم بهذا الحذاء الكريهْ
به قَوِّموني
وقُومُوا عليَّ
وقولوا: نعم
أبونا الوزيرُ
حمارٌ كبير
يحقُّ لنا ضربهُ بالجَزَمْ.

مبارك هيفاء

استطاعت أنامل الطالبة هيفاء سبيع (15سنة) والريشة التي تمسك بها الفوز بالمركز الأول في مسابقة الرسم السنوية التي تنظمها وزارة التربية والتعليم على مستوى أمانة العاصمة.

هيفاء، الطالبة بمدرسة عائشة للبنات، اشتركت في المسابقة بعدة أعمال فنية استطاعت جميعها أن تشير باتجاه اصابع تشكيلية يُنتظر منها الكثير لتقدمه لنا مستقبلاً.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

في مهب الحنين لـ«رأس»!!

استدعى الدكتور ياسين سعيد نعمان حكاية ثلاثة من الصيادين كانوا اتفقوا- ذات يوم- على اصطياد (وبر)، واستأجرو سيارة أقلتهم إلى سفح جبل حيث صعدوا وشرعوا في ملاحقة أول (وبر) وقعت عليه انظارهم، لكنه استشعر خطر القنص، ولاذ بكهف جبلي.. وإلى هناك توجه اشجعهم ودس رأسه في فوهة الكهف يستطلع زاوية اختباء الوبر طويلاً في وقفته، ما أثار مزيجاً من مشاعر الاضطراب والقلق والخوف لدى رفيقيه اللذين صعدا لانجاده بعد أن زهقوا من مناداته من غير أن يلتفت نحوهما..

حينما انتزعاه من فوهة الكهف تفاجآ به وقد صار بلا رأس.

وتلاطمت بهم أمواج الحيرة والارتباك والذهول، وحملق كل منهما في الآخر وتقاذفا السؤال: قبل أن نأتي إلى هنا، وقبل أن يتقدم رفيقنا الجسور لملاحقة الوبر هل كان برأس أم بدون؟!

هرش الأول رأسه وهو يردد: الحقيقة.. الواقع أني لست متأكداً أنه كان برأسه أم لا، ولست في وارد المجازفة غير المسؤولة.

– نعم لماذا نجازف؟! وماذا سنخسر لو سألنا السائق الذي ينتظرنا عندا السفح؟

كان السائق يحملق فيهما مذهولاً وهما يحملان صاحبهما، وزاد انبهاره فيهما عندما توجها إليه بسؤال رأس رفيقهما وفيما إذا كان شاهده اثناء رحلة الوصول إلى الجبل في الصباح.

أجابهما مذهولاً: إذا كنتم وأنتم رفاق دربه لاتريدون المجازفة بتأكيد واقعة امتلاك صاحبكم لرأس من عدمه، فكيف بالله استطيع الشهادة على وجودِ رأس لم يستقر في عيني وذهني، وأنا الذي كنت مشدوداً للنظر في الطريق الوعر؟!!

اتفقوا على سؤال زوجته عندما يصلون إلى منزله، وسألوها لتجيبهم وهي مبهورة: الحق أني لست متأكدة من أمر رأسه، وإن كنت اتذكر أنه كان يلبس طاقية في الاعياد.

والحكاية أن الدكتور ياسين استدعى هذه الحكاية اثناء الحديث الذي دار عن مشروع «المشترك» للاصلاح الوطني قبل بضعة اسابيع في منتدى التنمية السياسية الذي يرأسه الاستاذ القدير علي سيف حسن. ويومها أوضح الدكتور ياسين أن «القوى الوطنية، أو قوى الحداثة السياسية مدعوة لأن تتعلم الدروس من اخفاقاتها، وأن تكف عن تسليم رأسها، كما دأبت دوماً، إلى كهف القوى التقليدية»، مشيراً أن القوى الحديثة كانت تفلح، في كل مرة، في أن تخسر رأسها بجدارة، وقد حان الاوان- بحسبه- لتدبر الوسائل والادوات اللازمة للحيلولة دون اهدار هذا الرأس!!

كان لافتاً أن الدكتور ياسين يريد استدراجنا للتفكير ويتقصد تحريض رؤوسنا وبالأحرى عقولنا واستنفار قدراتها -إن وجدت- على اعتماد القراءة العقلانية النقدية للخبرات والتجارب التي صاحبت مسار فرقاء السياسة اليمنية وخلفت ملعباً سياسياً مخرباً.

كان الدكتور يقترح علينا بتواضع حكيم أن نستند إلى مثل تلك القراءة بأفق التجذر في الحاضر، وتحريره من سجن الماضي وقيوده وتحاشي الانجرار في مجرى العادة التي طالما انتهت إلى حصاد الرؤوس وافتقادها من بوابة التمترس والتخندق والسقوط لحساب رفع الاحذية الغليظة.

وكان من شأن حديث الدكتور أن يضعني في مهب الحنين لرأسي الذي افتقدت، والحاجة لرأس بديل أو اضافي كيما اتفكر في أمر «المشترك» واتمكن من وضع رأسي- المستعاد طبعاً- على فوهة الكهف وتفحص الزاوية التي يرقد فيها الفك المفترس متحيناً الفرصة لقضم رؤوس «القوى الحديثة» الذي لا نستطيع التكهن بمكان وجود رأسها أو رقوده ولا نملك جرأة المجازفة على القول بثبوت رؤيته وكأننا لم نبارح بعد جوف (الحكاية).

الجزائية تبرئ قنبر من تهمة تزوير توقيع الرئيس

برأت المحكمة الجزائية المتخصصة، الاستاذ يحيى علي قنبر عميد المعهد العالي بتعز من تهمة المشاركة في تزوير توقيع الرئيس علي عبدالله صالح كونه لا يعلم بأن الأمر بتعويضه عن الارض المملوكة له في منطقة الحوبان، والتي أخذتها الدولة، مزور، حيث ظل يتابع الاجهزة الحكومية المختصة لسنوات للمطالبة بتعويض عادل عن الارض التي أخذت لصالح مكتب الشباب والرياضة في منطقة الحوبان. وتبين للمحكمة، التي اصدرت حكم البراءة مؤخراً، أن قنبر لم يكن فاراً من وجه العدالة وأنه من الشخصيات التربوية المعروفة في تعز. ورفعت المحكمة مذكرة إلى وزير التربية والتعليم أشارت فيها إلى براءة قنبر وطالبت بإيقاف الاجراءات التي تخص وظيفته كعميد للمعهد العالي بتعز.

طبعت بدار المجد للطباعة والنشر ت: ٢٢٨٩٩٤